عنوان الكتاب

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقليم كوسوفو (1989- 1999)

د. عبدالمجيد أبوصاع اسطيلة

استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة صبراتة- ليبيا

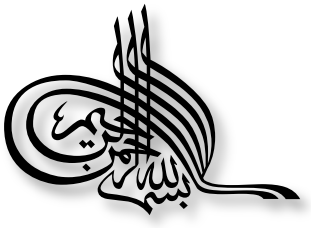

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنسَانَ

مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ

بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

الآية 1 إلى 5 من

سورة العلق

الإهداء

إلى من أمر الله بطاعتهما والإحسان إليهما ، والدي العزيزين ،،

إلى زوجتي العزيزة وابنائي (محمد ، رغد ، مروان، ريان،

كرم، زين) . .

المقدمة:

إن السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1947 أخذت تسير وفق خط جديد ، إذ خرجت من عزلتها بعد انتهاء الحربين العالميتين، وبعد أن تم القضاء على الخطر الألماني في أوروبا والياباني في آسيا لجعل التوازن قائم بين القارتين، إلا أن ذلك لم يرق لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية أن يبقوا بعزلتهم مما استوجب عليهم الدخول ضمن معادلة التوازن الدولي خصوصاً بعد تصاعد قوة المد الشيوعي في النصف الشرقي من القارة الأوروبية.

وبذلك انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1947 ضمن خمسة منطلقات لسياستها الخارجية وهي: مبدأ ترومان – مبدأ محاصرة المد الشيوعي – مشروع مارشال – نظام المحالفات – مبدأ المساعدات الخارجية (الخاص بتحرير الشعوب الخاضعة تحت سيطرة الشيوعية).

لقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بالنسبة للولايات المتحدة، فترة مجابهة مع الاتحاد السوفيتي على جميع الأصعدة السياسية . الاقتصادية . الثقافية . الأيديولوجية . وسباق التسلح.

لقد انتهت الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار أنظمة حلف وارشو، بعد سقوط جدار برلين ، وبذلك انتهت حقبة الاستقطاب الثنائي في العلاقات الدولية وبرزت الولايات المتحدة كقطب أوحد مهيمن على مقدرات العالم.

وبما ان روسيا الاتحادية اصبحت الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي المنحل فإنّ الولايات المتحدة أخذت تسعى لمحاصرة (موسكو) من خلال تمدد حلف الناتو شرقاً والاستحواذ على المناطق ذات المواقع الجيوستراتيجية والمهمة بالنسبة لمصالحها. وهذا ما يبرر تدخلها في العديد من بؤر الصراعات في العالم ومنها التدخل في دول آسيا الصغرى وافغانستان وكوسوفو موضوع الدراسة.

إنّ الموقع الاستراتيجي لإقليم كوسوفو باعتباره حلقة مهمة من حلقات الربط البري الذي يحدد الحركة التجارية والعسكرية شمال . جنوب، وظهور أهمية جديدة تتمثل في التخطيط بمد أنابيب النفط والغاز القادمة من بحر قزوين عبر إقليم كوسوفو نحو البحر الادرياتيكي ، بالإضافة إلى ما يتمتع به الإقليم من ثروات منجمة لمعادن

وخيرات مختلفة وفي مقدمتها الفحم الحجري، إن هذه الأمور مجتمعة جعلت الولايات المتحدة تسجل حضوراً في الازمة الكوسوفية.

كما وان الهدف الرئيسي الذي يفوق كل الأهداف هو أن النظام السياسي القائم في بلغراد قد شكل مصدر إزعاج مستمر للسياسة الأمريكية تجاه منطقة البلقان. وهذا ما جعلها ترمي بكل ثقلها العسكري لتفتيت يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية كخطوة أولى ثم الانقضاض على ما تبقى منها كخطوة ثانية . أي تفتيت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ومن ثم تفكيك جمهورية صربيا. والتي تعتبر كوسوفو مهدها الحضاري.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري.

- **المبحث الأول** :مفهوم السياسة الخارجية.
- **المبحث الثاني:** آلية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.
- **المبحث الثالث:** الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة البلقان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثاني: الجذور التاريخية لمشكلة إقليم كوسوفو.

- **المبحث الأول:** كوسوفو من الناحية التاريخية.
- **المبحث الثاني:** المزاعم التأريخية في عائدية كوسوفو بين الصرب والألبان.

الفصل الثالث: السلوك السياسي الخارجي الأمريكي تجاه إقليم كوسوفو.

- **المبحث الأول:** المنظمات الانفصالية في إقليم كوسوفو.
- **المبحث الثاني:** الولايات المتحدة الأمريكية وإقليم كوسوفو(1945-1989).
- **المبحث الثالث:** الولايات المتحدة الأمريكية وإقليم كوسوفو(1989-1999).
- **المبحث الرابع:** المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة.
- **المبحث الخامس:** مستقبل إقليم كوسوفو في ضوء موازين القوى السائدة.
- **الخاتمـــة.**

الفصل الاول

(الاطار النظري)

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

قبل الحديث عن مفهوم السياسة الخارجية، للوصول إلى تعريف شامل ودقيق يعبر عن استراتيجية الدولة، لابد من الرجوع الى أدبيات السياسة الخارجية، للمهتمين والباحثين في هذا الجانب.

ومن خلال الاضطلاع على العديد من المصادر المتعلقة بهذا الخصوص لوحظ إن هناك بعض الاختلافات التي قد تكون بارزة وواضحة في سياق المقارنة بين التعريفات التي سيتم التطرق إليها.

يعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها:

"جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة لحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية" (1).

ويذهب علي محمد شمبش في تعريفه للسياسة الخارجية:

"بأنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة"(2).

ويرى باتريك مورجان في تعريفه للسياسة الخارجية بأنها:

"التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"(3).

---

(1) حامد عبدالله ربيع، نظرية السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ب.ت)، ص7.
(2) علي محمد شمبش، العلوم السياسية، (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1998)، ص.ص341- 342.

وعلى نفس المنوال يرى مازن الرمضاني بأن السياسة الخارجية تعرف على إنها: "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار في الدولة"(4).

ويعرف عمر أبو زيان السياسة الخارجية بأنها: "كل العلاقات الخارجية لدولة ما، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها، إلا أنها تتعلق بالجهاز الرسمي للوحدات السياسية، أي بين الدول بعضها مع بعضها الآخر أو بينها وبين المنظمات الدولية وباقي الأشخاص الدوليين."(5).

ويذهب في نفس السياق عبد المجيد العبدلي في تعريفه للسياسة الخارجية إلى القول بأنها: "من تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصاً دوليين، دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية"(6).

إن حقل السياسة الخارجية كأي حقل آخر، لا يعمل دون هدف، بل يعمل في عملية ديناميكية حركية تفاعلية مثل أي نظام له مدخلات ومخرجات وعملية استرجاع للبيانات(7).

ويلاحظ على ما سبق ذكره من التعريفات بأن هناك اختلافاً في التعريف للسياسة الخارجية حيث نلاحظ في تعريف حامد ربيع بأن السياسة الخارجية تخص النشاط الخارجي أو العمل الخارجي للدولة، ومن المعروف أنه لا يمكن القول إن كل عمل أو نشاط خارجي لابد أن يسير وفق قناة السياسة الخارجية، ومن أجل أن نصف أو نشير إلى أي عمل أو نشاط خارجي بأنه سياسة خارجية لابد من أنه يحقق أهداف عامة للدولة وأنشطتها عبر منهاج عمل يتم اختياره للتعامل مع مشكلة ما أو واقعة

---

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص9.

(4) مازن الرمضاني، دراسة في السياسة الخارجية، الجز الأول (بغداد : منشورات جامعة بغداد،1979)،ص26.

(5) عمر بوزيان، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1994)، ص10.

(6) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، (تونس: دار أقواس للنشر، 1994)، ص124.

(7) زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، (طرابلس: تاله للطباعة والنشر، 1992)، ص77.

معينة حدثت في الماضي أو إنها ستحدث حالياً أو ستحدث في المستقبل، وهذا يلزم خطة يضعها أصحاب القرار بالدولة للتعامل مع أي مشكلة أو أزمة.

وهناك أيضاً من يجعل الدولة هي العنصر الفعال في العلاقات الخارجية في حين أن هناك أشخاصا للعلاقات الدولية من غير الدول لها ثقلها الفعال في المحيط أو البيئة الدولية وهي المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسية...الخ.

وهناك من يرى بأن أصحاب القرار في الدولة هم الذين يكون لهم تأثير واضح في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين.

ويمكن أن نرى بان هناك تعرفين يعدان أكثر تلائماً أو انسجاماً لفهم السياسة الخارجية وهما اللذان ذكرهما كلاً من جاك بلانو وفاضل زكي، حيث عرفها جاك بلانو وقال : " إنّ السياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"(8).

وفي نفس السياق يعرف فاضل زكي السياسة الخارجية على إنها: "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"(9).

حيث يتحدثان هذان التعريفان عن السياسة الخارجية بأنها عملية تخطيط من خلال وضع المصلحة الوطنية ضمن منهاج أو مخطط صانع السياسة الخارجية لتحقيق تلك المصلحة الوطنية.

ويرى الباحث بأن أي نشاط لأية دولة عندما يتم التخطيط له وفق استراتيجية معينة في المحيط الخارجي أي خارج حدودها الإقليمية فهي سياسة خارجية.

---

(8) محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص10.

(9) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية،(بغداد:مطبعة شفيق،1975)، ص23.

فالمصلحة الوطنية أو القومية هي "الحاجات والرغبات التي تدركها الدولة ذات سيادة وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة"(10).

فعند الرجوع إلى مفهوم "المصلحة القومية" نجده يلامس عدة مفاهيم، فقد كان مفهومه الأساسي، خلال فترة الخمسينيات، مبنياً على "استخدام القوة" فامتلاك القوة، بجانبيها العسكري والاقتصادي، هي الغاية الأولى للدولة، حيث كانت هذه النظرة تشير إلى الواقعية السياسية في تلك الفترة ولكن مع مرور الزمن تغيرت المعايير لأن الواقعية التي تستند على عامل القوة تتناسى وتهمل الجانب المهم ألا وهو الجانب الإنساني المتعلق بحقوق الإنسان كمبدأ سام لدى المجتمع الدولي ولابد من وضعه في الحسبان عند التخطيط في السياسة الخارجية لأي دولة كانت.

ويذكر في هذا المفهوم إسماعيل صبري بأن:" الولاء للقومية طغى على إحساس الدول بمسئوليتها تجاه السلم العالمي أو تجاه المجتمع الدولي الذي تتعامل معه"(11).

وإن المصلحة القومية هي التي تحدد الأهداف التي يرغب كل لاعب دولي تحقيقها في المجال الخارجي، بمعنى أن الدولة تنطلق في رسم سياستها الخارجية وفق مصالحها الخاصة والمتمثلة في المصلحة القومية.(12)

وتعكس السياسة الخارجية لأي دولة ما وجود عملية ديناميكية توازن ما بين مصلحتها القومية والظروف البيئية الدولية ، وتقوم هذه بتحقيق تلك الأهداف والخطط عبر القنوات المختصة بذلك وفي المقدمة جهازها الدبلوماسي (13).

(10) أحمد شريف،"المصلحة القومية والسياسة الخارجية"، مجلة إستراتيجيا، القاهرة ، العدد (91- 92)، (سبتمبر، 1989)، ص26.

(11) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991)، ص102.

(12) روي مكريدس، منهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسين صعب، (بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، 1966)، ص88.

(13) مصطفى أبو خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1996)، ص113.

أنّ طبيعة العلاقات الدولية في عالم اليوم تجعل من الدولة أو الوحدة الدولية أن تحمي مصالحها القومية ليس بمعزل عن المصالح الوطنية أو القومية لبقية الوحدات الدولية الأخرى بغض النظر عن طبيعة العلاقات التي تربطها مع تلك الوحدات.

فالمصلحة القومية للدولة لا تعني بأن تتجاوز وتتجرد الدولة من القيم الإنسانية لأجل تحقيق أهدافها، فلا بد لأي دولة أن تراعي المصالح المشتركة الخاصة بها مع بقية اللاعبين الدوليين.

ومن المعروف أنّ العلاقات الدولية تحكمها قاعدتان هما:

القاعدة الأولى: قاعدة المصالح المشتركة.

في هذه القاعدة أنّ الدولة عندما تضع خطط وسياسات استراتيجية لها مع بيئتها الخارجية فهي ملزمة لحساب ردود أفعال البيئة الخارجية على سلوكها السياسي الخارجي، مثل الأنهار الدولية التي تشترك في الانتفاع منها كثير من الدول المتشاطئة مثل نهر النيل أو مواقف بعض الدول من قضية القدس ، وهي تأخذ بعين الاعتبار ردود الأفعال وتأثيرها على مصالحها المتبادلة، واتباع الدول لهذه القاعدة يجعل البيئة الدولية يسودها الانسجام والاستقرار المتبادل بين الدول.

القاعدة الثانية : قاعدة المصالح المطلقة.

تعني هذه القاعدة أن الدولة لا تضع في الحسبان مصالح الدول الأخرى ضمن خطط سياستها الخارجية، بل تنظر إلى تحقيق مصالحها القومية والوطنية فقط، دون الاهتمام بردود أفعال بقية اللاعبين الدوليين، وأن من نتائج اتباع هذه القاعدة ظهور

القلاقل وعدم الاستقرار بين الدول مما قد يترتب على ذلك نشوب الصراعات والحروب(14).

وهناك مدرستان تتحدثان عن المصلحة القومية للدول وهما:(15)

أولاً- المدرسة الواقعية:

حيث يتحدث أصحاب هذه المدرسة عن المصلحة الوطنية أو القومية للدولة وتقديمها على مصالح الدول الأخرى بل وحتى على مصالح المجتمع الدولي ككل، وينطلق أصحاب هذه المدرسة من فكرة أنّ الدولة مطلقة السيادة، انطلاقاً من القاعدة الرومانية(لا سلطة فوق سلطة الدولة)، أي بمعنى لها حرية في التصرف واتخاذ القرارات ووضع الخطط التي تتلاءم مع مصالحها هي فقط، وفق قاعدة لا سلطة فوق الدولة.

ثانياً ـ المدرسة المثالية:

يرى أصحاب هذه المدرسة بأن الدولة عندما تضع الخطط، لابد عليها قبل اتخاذ القرارات أن تراعي المصالح القومية للدول الأخرى وتضعها بين سياستها، وبشكل تكون مجمل سياستها الخارجية مع البيئة الدولية المحيطة بها، أن تجعل من قواعد القانون الدولي (International Law) الآمرة والمنظمات الدولية International (Organization) مرجعاً لها في وضع خططها ، ومن هنا تصبح الدولة مقيدة سيادتها بمبادئ القانون العامة والأخلاق الدولية (International moral) .

إن الدولة تمتلك وسائل تنفيذ لسياستها الخارجية ، وهي تنظر لقدراتها أولا ثم تضع بعد ذلك خططها ، ومن تلك القدرات :

(14) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص28.

(15) مصطفى أبو خشيم، مصدر سبق ذكره، ص260.

القدرة العسكرية، والقدرة الاقتصادية، والمقصود بالقدرة العسكرية القوة التسليحية والتدريبية مما يسمح للدولة الدخول في حرب قتالية إذا أرغمت على دخولها ، أما القدرة الاقتصادية فهي تتمثل في الناحية الانتاجية والتنوع في الإنتاج والتصدير مما يكسبها قاعدة اقتصادية قوية تساعدها في تحقيق مصالحها القومية، والتأثير في سياسات الدول الأخرى عن طريق إعطاء المساعدات الاقتصادية، أو التلويح بقطع تلك المساعدات أو المعونة (16).

ولكن ربما يتبادر للذهن أنه كلما كانت القدرة العسكرية للوحدة الدولية قوية ساعد ذلك على زيادة الفعالية والتأثير على بقية الدول، وهذا الموقف ربما لا يكون صحيحاً باستمرار، لأن بعض الدول التي تمتلك القدرة العسكرية والاقتصادية لا تستطيع أنْ تملك القوة المؤثرة في سياستها الخارجية إزاء الدول الأخرى، والعكس صحيح ، قد تكون الوحدة الدولية لا تمتلك القدرات العسكرية والاقتصادية ولكنها تمتلك قوة التأثير عبر سياستها الخارجية على بقية الدول الأخرى أو المحيط الدولي (17).

ويمكن تفسير قدرة الدول الكبرى التي تمتلك القدرات العسكرية والاقتصادية ونجاحها في تحقيق الأهداف القومية عبر سياساتها الخارجية والتأثير على الوحدات الدولية الأخرى بما يلي:

1- أن الدول الكبرى صاحبة القدرات الاقتصادية والعسكرية قد تنجح في تنفيذ أهدافها عبر سياساتها الخارجية حتى أن وجد البعد الجغرافي لبعض الدول.
2- قد تنجح الدول الكبرى في تحقيق أهدافها عبر سياساتها الخارجية نتيجة لحاجة بعض الدول الصغيرة لمساعدة الدول الكبرى نتيجة لفقد الدول الصغيرة لبعض القدرات.

(16) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص171.
(17) نفس المصدر السابق ، ص174.

3- تفرض الدول الكبرى مطالبها على أنظمة الدول الصغيرة وذلك لضعف الإرادة السياسية لبعض الدول.

إن امتلاك الوحدة الدولية للقوة العسكرية والاقتصادية، سوف يعطي القوة المعنوية والمادية والقدرة على التصرف بشكل انفرادي، ولكن يتضح لنا مما سبق أن هذه القدرات لا تعطي الدولة الكبرى التأثير عبر سياستها الخارجية في الوحدات الدولية الأخرى، وهذا يقودنا إلى قضيتين هما:

- قوة القدرات القومية في تأثيرها على الدول الأخرى يعتمد على إدراك صانع القرار السياسي الخارجي، وصانع السياسة الخارجية للدولة لابد أن يستفيد من القدرات القومية المتاحة لدى دولته وأنْ يدرك بأن تأثيرها سيكون فعالا، وأن عدم الإدراك في التأثير سيقود إلى عدم الإدراك من قبل صناع القرار في السياسات الخارجية للدول الأخرى لتلك القدرات وهذا سيؤدي إلى سياسة خارجية ضعيفة وعديمة الفائدة للوحدة الدولية نفسها مثل اليابان لها القدرة الاقتصادية التي تستغلها في الانتقام اقتصاديا من الولايات المتحدة التي انتقمت منها عسكرياً خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن ليس لها قوة التأثير عبر سياساتها الخارجية على الوحدات الدولية الأخرى.
- والقضية الثانية تتمثل في أن تأثير القدرات القومية يتحدد بالقدرات القومية للدول الأخرى، بمعنى أن الوحدة الدولية تدرك وتعرف مدى تأثير مقدراتها القومية على قدرات الدول الأخرى فبالتالي سوف تتصرف وفق هذه المعادلة الموجودة أمامها، مثلاً إسرائيل تسلك طابعاً أو سلوكاً عدوانياً في سياستها الخارجية، ولكن هل ستسلك إسرائيل هذا المسلك مع الدول الأوروبية إن كانت مجاورة لها بنفس القارة ؟ بالطبع لا، وإن هناك من المهتمين من قال إن السياسة الخارجية جاءت من نظرية بديلة هي "نظرية المحيط" وهي النظرية التي تعني بأن القدرات القومية للدولة تعمل أو تسير وفق القدرات القومية للدول الأخرى، أي ما مدى قوتها وضعفها(18).

(18) نفس مصدر سبق ذكره، ص 175- 176.

ونرى رغم تعدد تعريفات السياسة الخارجية إلا أنها جميعاً تتمحور حول المصالح القومية أو الوطنية وهي الأهداف التي تتعلق بالجوانب الأمنية والسيادية والاستقلالية للوحدة الدولية وحتى وإن اختلفت أو تباينت التعريفات لهذا الحقل السياسي فتبقى الغلبة والتصدر وشبه الاتفاق حول تلك الأهداف القومية العليا للوحدة الدولية وحمايتها بالداخل والخارج.

الأهداف العامة للسياسة الخارجية:

عندما نشير للفظ هدف يتبادر للذهن الغاية التي تصبو لتحقيقها الوحدة الدولية مع بقية الوحدات الدولية الأخرى في المحيط الدولي وكذلك محاولاتها في أن تجعل النجاح حليفها لتحقيق أهدافها القومية عبر وسائل تختارها تلك الوحدة وتراها فعالة في تحقيق أهدافها مهما كانت تلك الوسائل أو الأدوات.

إن أي هدف تسعى إليه الوحدة الدولية، يرتبط دائماً بقوة الدولة لتحقيق ذلك الهدف، وتوفير السبل والإمكانيات المتاحة لتحقيقه، التي تساعدها في الانتقال من المنظور النظري إلى المنظور الواقعي أو التنفيذ(19).

ويرى زايد عبيد الله مصباح في هذا الشأن أنّ الوحدات الدولية تختلف فيما بينها في تحديد أهمية الأهداف وأفضليتها وتصنف الأهداف بالنسبة للسياسة الخارجية بشكل عام، أما أهداف أساسية أو أهداف ثانوية غير الأساسية، ويرى بأن الأهداف الأساسية تتركز حول الجوانب السياسية والأمنية واستقلالية الدولة هذا حسب الأولوية، أما الأهداف الغير أساسية أو تسمى بالقانونية فهي تذهب إلى الأهداف الأقل أهمية بالنسبة للوحدة الدولية التي عادة ما تتعلق بالجوانب المعاملاتية أي التجارية مثل التعاملات التجارية والمالية والاقتصادية مثل القروض والمنح

(19) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص128.

والتسهيلات الجمركية، وكذلك فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية المثالية مثل مكافحة الأمراض، ودعم عمليات السلام والاستقرار بالعالم ككل(20).

بمعنى أن السياسة الخارجية لأي وحدة دولية تسعى لتحديد الأهداف القومية لها، ومن ثم تحريك وسائلها المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، ومن وراء ذلك طبعاً الإمكانيات المتوفرة لكل وحدة دولية ، حيث يستوجب الاستفادة من الإمكانيات وتسخيرها التسخير الأنسب للوصول إلى الأهداف العليا(21).

الأهداف التي تسعى كل وحدة دولية لتحقيقها عبر سياستها الخارجية، هي الغاية أو المحطة الأخيرة التي تجتهد للوصول إليها في البيئة الخارجية، ومن هنا تكمن الصعوبات في حصر أولوية الأهداف أو المطالب القومية التي تهدف كل وحدة دولية للوصول إليها بالمحيط الدولي(22).

وتختلف من حيث الأولوية من دولة إلى أخرى حسب الأولويات والتفضيلات لكل وحدة دولية.

ويرى العديد من الباحثين في مجال السياسية الخارجية أن الدولة مهما اختلفت في التفضيل أو التأخير في وضع الأولويات بالنسبة للأهداف الرئيسة، إلا أنهم يتفقون بأن جميعها اهداف مهمة تختلف في درجة الأهمية فقط.

ويشير أغلب أساتذة العلاقات الدولية بأن أهم الأهداف في السياسة الخارجية للدول هي:

(20) زايد عبد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص111.

(21) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص23.

(22) علي محمد شمبش، مصدر سبق ذكره، ص342.

أولاً/ حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي:

إن هذا الهدف يقع في مقدمة جميع الأهداف، أن أول ما تهتم به الوحدة الدولية هو تأمين استقلالها والمحافظة عليه من أي تدخل خارجي قد يهدد استقرارها، وتسخير الإمكانيات المتاحة لها، واستغلالها الاستغلال الأمثل خدمة لتحقيق أهدافها القومية بالداخل والخارج . ونلاحظ أنّ أي وحدة دولية عندما يتعرض أمنها القومي للخطر فإنها قد تدخل في صراعات وحروب لحماية سيادتها الوطنية، أو قد تلجأ إلى الدخول في حلف مع دولة أخرى لأجل الحفاظ على كيانها ووجودها(23).

وحماية الدولة أو الوحدة الدولية والحفاظ على سيادتها وعدم تجزئتها إلى أقاليم هو ما يعني حماية أمنها الوطني. وقد تشعر الدولة بعدم الاستقرار أو بتهديد يستهدف كيانها القومي أو ضد أي شأن من شؤونها مما قد يجعلها تبحث عن حليف قوي يوفر لها الحماية والاستقرار وصيانة سيادتها من بعض الوحدات التي تنطلق في التعامل مع الدول الأخرى بشكل عدواني أو توسعي.

وكذلك من الناحية الاقتصادية تسعى الوحدة الدولية لتأمين وتوفير الإمكانيات والموارد الاقتصادية التي تمتلكها التي تحتاجها في عملية البناء والتقدم، وبالتالي تعتمد تلك الدولة على استيراد تلك الموارد من خارج حدودها الإقليمية. وتحاول بعض الدول توفير مواد أولية خام، قد تكون مطلوبة لدى بعض الدول الأخرى، مما يجبر هذه الأخيرة على التعامل مع تلك الدولة بنوع من السياسات التي تعرف بسياسة المصالح المشتركة، أو تقوم الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية بمحاولة الضغط على بقية الدول لأجل تحقيق بعض الأهداف التي تسعى لها في البيئة الدولية(24).

(23) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص130.

(24) علي محمد شمبش، مصدر سبق ذكره، ص130.

إن دعم الأمن القومي هو الحفاظ على كيان الوحدة الدولية والحفاظ على سيادتها وحريتها من أي تدخل خارجي، والهدف القومي هو مراد كل دولة تصبو للوصول إليه بكل ما أتيح من إمكانيات(25).

والأمن القومي لأي دولة يعزز شيئين وهما:

- الحفاظ على الشكل القانوني والدستوري للأمة أو الوحدة الدولية كوحدة مستقلة ذات هيكل قانوني مستقر وسيادة فعلية.
- والثاني وهو شعور الوحدة الدولية بنوع من السيادة والاستقرار وأن تعيش وتحيا متحررة من أي خوف قد ينجم من أي مخاطر خارجية تهددها وتهدد استقلالها القومي(26).

ومن خلال الحديث عن هذا الهدف (الأمن القومي) نلاحظ أن أغلب أساتذة العلاقات الدولية يجعلون منه الهدف الأهم الذي تسعى كل دولة للحفاظ عليه بكل ما تملك من إمكانيات وقدرات قومية، لأنه من أهم الأهداف التي يجب على كل وحدة دولية أن تذود عنه بكل إمكانياتها المتوافرة، إذ تتجسد من خلاله هيبة الدولة ووجودها وعنصر قوتها.

ثانياً/ طلب القوة:

تسعى أي دولة الى توفير وسائل القوة لديها، وترغب في تسخير كل ما تمتلك من الإمكانيات المتاحة لغرض تحقيق هذا الهدف وذلك من أجل فرض حريتها وحماية استقلالها وكيانها.

(25) زايد عبد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص112.

(26) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص62.

وعند الحديث عن عنصر القوة لا يقتصر هذا المفهوم على القوة العسكرية فقط، سواء امتلاك الأسلحة أو التكنولوجيا العسكرية ، بل أيضاً تعني القوة الاقتصادية، إذ يمكن للدولة بما تمتلك من خبرات اقتصادية أن تستخدمها لتحقيق مصالحها القومية، إذ يلعب العامل الاقتصادي دوراً لا يختلف عن دور القوة العسكرية في التأثير على السلوك السياسي للدول . وهذا ما تؤكده المدرسة الواقعية والتي على رأسها مورجناثو إذ قال: " إن السياسة بين الدول هي صراع من اجل القوة (27).

وهذا الهدف هو الذي يجعل الدول أن تتقاتل وتدخل في حروب فيما يبنها من أجل بناء قوة عسكرية ضاربة. وهناك من يقول إن كل دولة من الدول تسعى في أن تكون لها السلطة المطلقة فيما يخص تقرير مصيرها، بعيداً عن أي ضغوطات خارجية عليها، ويختلف الهدف من حيث المستوى من دولة لأخرى، المتمثل بطلب القوة ، وهو الذي يجعل من الدولة ترسم وتخطط لأجل تحقيق أهدافها القومية في المحيط الدولي(28).

ويرى العديد من الباحثين في العلاقات الدولية أنّ قوة الدولة تكمن في ستة عناصر هي (29):

1- السكان:

يعد العنصر البشري من أهم عناصر القوة في أي دولة من الدول، وينظر إليه من خلال النوع وليس الكم، أي يعدّ مدى تطور وتأهيل الفرد للمساهمة في رقي بلده، من خلال المهارات والأيدي العاملة في الصناعة والحرف. ومن ناحية أخرى فإن الانفجار السكاني ربما يشكل عبئاً على الدولة عندما يكون خارج نطاق التخطيط الأسرى مما يربك السلطات الوطنية في تحقيق تقدم في ميدان التنمية البشرية.

(27) علي محمد شمبش، مصدر سبق ذكره، ص 344.

(28) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص131.

(29) أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)، ص. 131- 138.

2- جغرافية الدولة:

ويقصد به موقع ومناخ ومساحة الدولة كلها، تلك الأمور التي تعطي للدولة قوة أكبر في مواجهة الظروف التي تأتي من خارج حدودها، أي أن الدولة ذات الموقع الجغرافي الممتاز يمكن أن تستغل ذلك الموقع الجغرافي بشكل يخدم مصالحها القومية ، وعليه فإن الدول عادة تسير عبر سياسات خارجية تحتمها عليها ظروفها المناخية وكما أن للموقع الجغرافي مؤثرات سلبية حيث يفرض الموقع على الدولة أن تتبع سياسة خارجية مسالمة أو دفاعية .

3- الناحية الاقتصادية:

يقصد بهذه الناحية عندما تتنوع وتكثر المصادر والمواد الخام الطبيعية بالدولة، ووجود أيدي صناعية متطورة مما يترتب عنها صناعات متطورة ومتقدمة، وأيضاً وجود فائض في الإنتاج ولها قوة تصديرية للوحدات الدولية الأخرى ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، إن ذلك سيؤدى إلى زيادة قدرة الدولة في تحقيق أهدافها.

4- الشخصية القومية:

أي أن الدولة عندما يكون شعبها من قومية واحدة، تكون أكثر استقراراً من الدولة ذات القوميات المتعددة التي عادة تحدث فيها صراعات قومية ومشاكل عرقية مثل يوغسلافيا السابقة.

5- الكفاءة الإدارية:

المقصود بأن الوحدة الدولية التي لا تتميز بقدرة من السيطرة على أجهزتها الإدارية، ولا يوجد بها كفاءة الإدارة والتنظيم هذا بدوره سيؤدى فيها إلى انتشار الفساد

الإداري الذي سيؤثر عليها وعلى مؤسساتها الحكومية حتى وإن وجدت السبل أو العناصر المساعدة على ذلك.

6- العنصر العسكري:

يُعدّ هذا العنصر في أي دولة هو الأداة الفعلية والمهمة في تحقيق الأهداف السياسية عندما تتطلب الظروف ذلك أي أنّ كل دولة عندما تكون على مستوى عالي من التنظيم ، والقدرة العسكرية، والتسليحية العالية من التنظيم والتطور في الجانب العسكري فإن ذلك سيعطي للدولة قدرة واستقلالية في اتخاذ القرارات بعيداً عن أي ضغوط خارجية .

أي أن العلاقات بين الدول هدفها تحقيق المصلحة القومية العليا لكل دولة من أجل القوة "Power" فالقوة هي التي قد تحقق المصلحة القومية (30).

ثالثاً/ الموارد الطبيعية:

تعني المصادر والمعادن الخام الطبيعية التي تساعد الدولة في تحسين أوضاعها الاقتصادية وتطويرها ، وفي الرفع من مستوى الرفاهية بالنسبة لمواطنيها، وهذا بدوره يحقق الاستقرار الاقتصادي للدولة، مما يسهل للدولة الدخول في اتفاقات وتعاهدات وتبادلات تجارية مع الدول الأخرى، وهذه القدرة الاقتصادية المتمثلة في البنية التحتية التي تعتمد الدولة عليها في بناء مؤسساتها الاقتصادية ، مما يزيد من قدراتها التصديرية للخارج .

(30) نفس المصدر السابق ذكره، ص138.

رابعاً/ التوسع:

وهو من الأهداف التي تلجأ إليها الدول الاستعمارية، كتلك التي استخدمتها النازية الألمانية إذ استندت على نظرية (المجال الحيوي) أثناء عملية التوسع واحتلال ارض الغير. ومن النماذج الحية لسياسة التوسع اليوم هي سياسة إسرائيل الحالية واحتلالها للأراضي العربية.

خامساً/ الدفاع عن أيديولوجية الدولة:

تسعى بعض الوحدات الدولية إلى محاولة نشرها إيديولوجيتها خارج حدودها، والدولة قد تتبع عبر سياساتها الخارجية لإيديولوجية معينة، وتحاول وبكل وسيلة دفاعية ممكنة للحفاظ على الأيديولوجيا الخاص بها، كما هو سابقاً نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي السابق في فترة منتصف القرن الماضي عندما حاول وبكل قوة نشر الأيديولوجية الشيوعية في بعض الدول الأخرى، وأيضاً سعت ولا زالت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في نشر أيديولوجيتها عبر سياستها الخارجية المبنية على التدخل بشئون الآخرين من خلال نشر أفكارها على طريقتها التي تخدم مصالحها أولاً وأخيراً (31).

ويرى الباحث حول ما سبق التطرق إليه لتلك الغايات قد تكون نسبة كبيرة منه ذات أهمية لأغلبية الدول، إلا بعض الأهداف التي قد تفضلها دولة على أخرى، وذلك كنتيجة لبعض المقومات أو القدرات التي تتمتع بها وحدة دولية عن أخرى، التي تبنى عليها سياستها الخارجية. ودائماً ما تلجأ الدول الى وضع سلم اولويات لأهداف سياساتها الخارجية وتختلف تلك الاولويات من دولة الى أخرى.

(31) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص42.

وننتقل من الأهداف بشكل عام إلى أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، التي تم تحديدها في التالي(32):

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية :

أولاً. الادعاء بتحقيق الأمن الدولي:

الولايات المتحدة الأمريكية تدعي بأنها ترغب في السلام العالمي ، لكي يكون السلام العالمي الذي تدعيه أمريكا لجانب تحقيق مصالحها ، أي أن السلام الذي تنشده الولايات المتحدة الأمريكية هو السلام الذي تدعي أنها تدعمه ، في حين أن السلام هو مطلب عالمي قبل أن تنشده أمريكا عبر سياستها الخارجية والذي يحقق مصالحها القومية والوطنية، وهذا الهدف يرجع إلى فترة الحرب العالمية الأولى، عندما كانت أمريكا تزعم أنها تسعى إلى تحقيق السلام العالمي المبني على توازن القوى، لأن سياستها الخارجية كانت تتبع سياسة انعزالية في الحروب، والمشاكل الدولية، حيث كانت تسير وفق ما عرف "مبدأ مونرو" عام 1823، الذي ينص ويحدد علاقات أمريكا بغيرها من الوحدات الدولية الأخرى الذي قال فيه بأن أمريكا للأمريكيين وأوروبا للأوروبيين، ولا علاقة لأحدهم بالآخر.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أنْ كانت تنتهج عبر سياستها الخارجية سياسة انعزالية عن بقية الوحدات الدولية الأخرى، وجدت نفسها من جديد في حضن القارة الأوروبية، كنتيجة لدخولها الحرب العالمية الثانية وخروجها منها منتصرة مع حليفاتها من دول أوروبا الغربية "دول الحلفاء" و نتيجة لإلقائها القنبلتين النوويتين على اليابان، مما كان له الأثر القوى على التفرد والسيطرة الأمريكية على المحيط الدولي ككل، على عكس حليفاتها التي خرجت من تلك الحرب منهكة ومثقلة بالأعباء المالية والاقتصادية وسلبيات تلك الحرب ولهذا ظهر ما يعرف بفكرة السلام العالمي

(32) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص170.

الذي يعطي للولايات المتحدة الأمريكية قوة أكبر أمام القارة الأوربية والمحيط الدولي برمته(33).

ورغم بروز قوى أخرى غير الدول المنتصرة في تلك الحرب، وظهور دول أخرى خاصة في المجال النووي كالاتحاد السوفيتي سابقاً، والصين، والهند، وفرنسا، ظلت أمريكا مستمرة في سياستها الخارجية التدخلية في شؤون الآخرين لنشر ما تدعيه بالسلام العالمي وفق استراتيجيتها ، ومن وراء ذلك طبعاً المصالح القومية الأمريكية، وتحاول وبكل الوسائل والقدرات المتاحة لديها في نشر أيديولوجيتها على طريقتها الخاصة ، بمعنى أمركة العالم ، والتصدي للمد الشيوعي السابق الذي تصفه بصاحب الأفكار الهدامة (34).

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، في بسط نفوذها على دول أوروبا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بعد أن طرحت مشروع مارشال الذي بموجبه تم استعادة عافية القارة الأوروبية اقتصادياً، رغم أن الفترة الديغولية التي بدأت من عام 1958 والتي حاول ديغول أن يخرج من قبضة الهيمنة الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة عادت من جديد للتدخل في الشأن الأوروبي فقد مهدت تداعيات الإحداث بالبلقان، خصوصاً بعد رحيل تيتو، وأيضا الرغبة الأمريكية بشأن الهيمنة على منطقة البلقان بسبب موقعها الجيواستراتيجي المهم (35).

هذه المخاوف كانت وراء بداية التفكير الأمريكي، لدعم دول أوروبا الغربية اقتصاديا، أو الجماعات التي تناضل ضد الشيوعيين بداخل الدول التي تقع تحت مظلة الاتحاد السوفييتي السابق، وهذه المساعدات الاقتصادية هدفها اعتماد الدول الأوروبية على المساعدات الاقتصادية الأمريكية لبناء اقتصادياتها، ولكي تستطيع

(33) نفس المصدر السابق ذكره، ص171.

(34) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص62.

(1) ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية،(طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1991) ، ص 286.

الوقوف في وجه التغلغل الشيوعي في بلادها مما نتج عن تلك المخاوف الأمريكية من المد الشيوعي، والإعلان عن مشروع دعم اقتصادي ضخم وأطلق عليه مشروع مارشال (Marshal) الذي ظهر في 1947/06/05، والذي استجابت له حكومات أوروبا الغربية استجابة سريعة، وألفت فيما بينها لجنة أوروبية للتعاون الاقتصادي، واتخذت هذه اللجنة أساساً لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي ظهرت في السنة التالية من إعلان المشروع. وما لبث الكونغرس الأمريكي سنة 1948، أن أقر قانوناً بإنشاء إدارة للتعاون الاقتصادي، وبالفعل بدأت هذه الإدارة في صرف المليارات للدول الأوروبية لكي تقف ضد المد الشيوعي(36).

واستمر هذا النفوذ حتى وقتنا الحاضر، فمن الناحية العسكرية، فإن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أقامت العديد من القواعد العسكرية في دول أوروبا هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت المقدرات السياسية والاقتصادية الأوروبية تحت سيطرتها ، رغم ظهور معارضة لها في السابق من بعض الدول كنتيجة لهيمنتها على القارة، كمعارضة فرنسا في عهد الرئيس الراحل ديغول ، عندما أعلن عن رغبة بلاده بفك الارتباط بمنظومة دول حلف شمال الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية حتى هذه الساعة. وبالنسبة للوقت الحاضر نجد أن هناك أصواتاً أوروبية برزت ترفض استمرار الهيمنة الأمريكية على القارة الأوروبية، كفرنسا وألمانيا وإسبانيا، وبعض الدول الأخرى، لأن الدول الأوروبية أصبحت تعتمد على نفسها أكثر من السابق، وبالتالي لم تعد ترغب في تبعيتها للسيطرة الأمريكية، حيث تحاول الدول الأوروبية أن تجعل من نفسها قوة قادرة مستقلة لذاتها لا تابعة للهيمنة الأمريكية، وأن تسلك استراتيجية جديدة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، وأن تضع في مقدمة أولوياتها المصالح الأوروبية قبل كل شيء. ومثلاً

(2) محمد الهادي الأسود، الصراع من أجل الهيمنة: صراع القوى العظمى،(بنغازي: دار الكتاب الوطنية، 2003)، ص 198.

قرار رئيس الوزراء الإسباني القاضي بسحب قوات بلاده من العراق عام 2007 رغم معارضة الجانب الأمريكي.

وقد لجأت السياسة الخارجية الأمريكية منذ اللحظة الأولى لمشكلة كوسوفو إلى تهديد صربيا عسكرياً، أما الموقف الروسي فكان يؤكد على ضرورة احترام سيادة الأراضي اليوغسلافية، وإلى احترام حقوق الشعب الألباني، ولكن في ظل الجمهورية اليوغسلافية، مع التأكيد على رفض روسيا لأي طرح انفصالي من جانب ألبان الإقليم.

إذ بادرت العواصم الأوربية بتنسيق جهودها، والاتفاق على تحرك مشترك من خلال مجموعة الاتصال الدولية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، حيث عقدت المجموعة اجتماعا في لندن، سعياً إلى إنهاء الصراع من خلال الإقرار والتأكيد على وحدة الأراضي الصربية ورفض أي فكرة انفصال من قبل ألبان كوسوفو عن صربيا(37).

واعتقد كدارس لهذه المشكلة، بأن العالم أصبح يدرك مدى صعوبة انفصال الإقليم عن صربيا، لأنه لو حصل ذلك، سيؤدي ذلك إلى مطالبة العديد من الأقليات الأخرى بالمنطقة بنفس المطلب الألباني، وهذا بدوره سيؤدي إلى خلق مناطق جديدة لإطالة أمد الحرب والصراع بالمنطقة البلقانية ككل. وأن جميع الدلائل تشير الى أن الولايات المتحدة سوف تحرض الالبان على الانفصال واعلان استقلال كوسوفو.

ولا ننسى بأن هناك قُرى سكانها صرب بالكامل بإقليم كوسوفو، وهي بارانة، غورني، بارانة، فرانوفاتس، كوترادش، روسولا، توريك، بوشينة، كروشوفتش، راشيتش، زلوبيك، بروليتش، وميتروفتسا شمال الإقليم*(38).

37) نفس المصدر السابق، ص 30.

* انظر : الشكل رقم (1) بالملحق الاول ص (217) لتوضيح هذه القرى والحدود الإدارية للمقاطعات بإقليم كوسوفو.

ويظهر أن جمهورية صربيا قد نجحت في تعطيل المد الانفصالي الألباني القسري لهذا الإقليم الصربي والذي يعتبر مهد الحضارة والثقافة الصربية، وأساس دولتهم في البلقان، ولكن منذ أن جاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) فإنّه فرض موازين قوة جديدة، وقام بالتشجيع واضح لألبان كوسوفو بالانفصال عن السيادة الصربية من جهة، ويدعي الغرب بأنه لا يؤيد انفصال كوسوفو عن صربيا، بل إن الكلام يدور حول زيادة صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، ولكن الموقف الأوروبي هذا لم يكن ثابتاً وأثبت عدم مصداقيته فيما بعد، ولكن هذا الموقف لم تثبت مصداقيته لتذبذب سلوكيات الغرب والولايات المتحدة تجاه هذه ألازمة (39).

وأخيراً لا ننسى بأن الصرب ليسوا ملائكة، بل بشر قاموا بارتكاب جرائم وحشية ضد الألبان في الإقليم، مثل حرق بعض المساجد، رداً على ما قام به الألبان ضد دور العبادة ببعض القرى الكوسوفية، وقد ذكر المستشرق الصربي داركو تاناسكو فيتش في هذا السياق وقال " أما بخصوص حرق المساجد أنا أتكلم كمسيحي أرثوذكسي، إن ما حصل شيء مؤسف ومخجل ولكن الصرب ليسوا ملائكة والمجتمع يحتوي مختلف المشارب، وأحرق الألبان أيضاً (30) من دور العبادة ومعظمها ذات قيمة روحية وتاريخية للصرب والتي تم بنائها منذ القرون الوسطى" (40).

وبالفعل وضعت أمريكا خطة جديدة في تعاملها مع القارة الأوروبية التي أكدته ما يعرف " بنظرية كيسنجر" التي تهدف إلى إعادة ترتيب سياسة أمريكا وفق رؤية جديدة تعطي للدول الأوروبية نوعاً من الاستقلالية الذاتية في رسم سياساتها وفق رؤيتها الأوروبية. وتعتمد هذه النظرية على التشاور والتنسيق مع الدول الأوروبية، ولكن الذي نستنتجه أو ندركه من هذه العلاقة الأمريكية_ الأوروبية، عكس ما ذكرته

---

(1) أمجد ميقاتي ، مجلة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم ، العدد (82-83)،(لسنة 1998)، ص 4.

(2) أمجد ميقاتي، الحياة السياسية في صربيا ، (بلغراد: منشورات المؤسسة العربية- اليوغسلافية للإعلام والنشر، 2000)، ص26.

(3) جعفر عبدالمهدي صاحب، صحيفة الجماهيرية، العدد (5141) بتاريخ 2007/01/28، ص 21.

نظرية كيسنجر، وبالتالي فشلت هذه النظرية والأمثلة كثيرة، حيث لا زالت الحكومة الأمريكية هي التي تقود الدول الأوروبية، وهي التي ترسم لها بعض السياسات، التي تأتي في المقام الأول من تلك السياسات مصالحها الاستراتيجية. وهذا يقودنا إلى عدم واقعية تلك النظرية، وفي نفس الوقت برزت العديد من الأصوات المعارضة من أغلب الدول الأوروبية بما فيها حليفاتها سابقاً كفرنسا، وهو ما أكده مفكر أمريكي يدعى (فرنسيس فوكو ياما)، صاحب نظرية "نهاية التاريخ"، حيث قال بأن زمن السيطرة والتفرد على الغير قد ولى، وأن دول الاتحاد الأوروبي هي القوة القادمة والمنافسة للهيمنة الأمريكية لتطوي أسطورة القطب الواحد (41).

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتفِ ببسط نفوذها علي دول أوروبا الغربية، بل استمرت في بسط نفوذها على الجزء الشرقي من القارة الأوروبية، أي الكتلة الشيوعية التي كان يتزعمها الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتركزت سياستها الإعلامية في بادئ الأمر في التقليل من شدة احتواء المد الشيوعي والترويج لعلاقة ما عرف بالتعايش التنافسي مع الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث يمكن اعتبار أن هذا التنافس هو تنافس سلمي يشوبه الحذر والترقب، الذي عرف فيما بعد بسياسة الوفاق أو سياسة الانفتاح مع الشرق الأوروبي(42).

ثانياً. الأمن الأمريكي:

إن الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن أصبحت قوة عظمى في العالم، نجدها قد تبنت استراتيجية مبنية علي عقيدة التفوق العسكري والأمني على السواء، وأن تبقى قوة عظمي لا تضاهى في قوتها، وتتبع سياسة خارجية تتصف بالتدخل أو ما يسمى بالانغماسية في شؤون الدول الأخرى.

(41) السيد أمين شلبي، التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، ط1 (القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2001)، ص12.
(42) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص175.

ونتيجة لظهور عدة متغيرات حصلت في العالم استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن توظفها وتستغلها لصالحها، وأن تنطلق من تلك المتغيرات وتؤسس عليها سياسات جديدة وفق قدراتها. إن زوال الاستقطاب الثنائي جعلها تنفرد في السياسة الدولية وتملي إرادتها علي المجتمع الدولي ككل.

أصبحت الولايات المتحدة تمثل قطبية أحادية تنفرد في مصير العالم. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الذي جعل أمريكا تنتهج سياسات جديدة على المستوى العالمي، وأيضاً تعيد ترتيب أولوياتها السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاستراتيجية برؤية جديدة تختلف عن ما سبق أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وأصبحت أمريكا ترفع شعارات براقة تدعي بأنها إنسانية حيث تستخدمها كغطاء لتدخلها في شؤون الدول التي لا تسير وفق سياستها التي تراها تهدد مصالحها بالعالم. ومن هذه الشعارات أو الذرائع حقوق الإنسان، الديمقراطية، مكافحة الجريمة، وحماية الأقليات كما تفعل الآن مع ألبان إقليم كوسوفو. وأخيراً ترفع شعاراً جديداً وهو مكافحة الإرهاب. كلها ذرائع أو مفاتيح تستخدمها أمريكا للتدخل في شؤون الدول، لتغيير أو احتلال دول أو اسقاط أنظمة تراها تهدد مصالحها الحيوية.

وتلجأ الولايات المتحدة أحيانا إلى خلق بؤر توتر بالعالم على طريقتها الخاصة، ومن ثم تبرر تدخلها وذلك من أجل تحقيق أهدافها القومية. كل هذه المتغيرات جعلتها تسلك عبر سياستها الخارجية سياسة استباقية، لضرب الأهداف والمواقع التي لا تسير في فلكها الأمريكي الذي يهدد مصالحها بالخارج(43).

ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت حتى هذا اليوم تعيش أهوال الصدمة التي أحدثتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر في 2001، وتتذرع في التخوف من

(43) نفس المصدر السابق ذكره، ص175.

هاجس تكرارها في أي لحظة وبشكل أقوى وأعنف من ذي قبل، وحتى الحملة العسكرية التي قامت بها أمريكا في أفغانستان وهي تصور للعالم عبر سياستها الخارجية بأن هذه الحملة ما هي إلا حملة ضد أحد معاقل الإرهاب الدولي. ورغم التفوق في القوة والتكنولوجية العسكرية، إلا أنّها لم تحقق أهدافها نظراً لظروف تلك المنطقة الحساسة والهامة، وأنّها لا تزال تعيش أعباء تلك الحرب والهدف لا يزال بعيد.

وتعتبر الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون (الحزب الديمقراطي) بأنها ركزت في الاهتمام بالشؤون الداخلية أكثر من اهتمامها بالسياسة الخارجية، إلا في القضية المحورية والمركزية بنظر كل العالم، وهي القضية الفلسطينية، والرئيس بوش الابن تولى في وقت صعب مقاليد الحكم بأمريكا، حيث وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما جعل الرئيس يغير في توجه سياسته عكس الحكومة السابقة ، حيث اتبع سياسة خارجية هجومية استباقية اكثر من تركيزه على الأوضاع الداخلية السيئة لبلاده وتمثلت بما يسمى بمحاربة الإرهاب، وفرض على جميع الدول التعاون معه وإلا كما ذكر بوش "من ليس معنا فهو ضدنا" وبهذا تعزز دور أمريكا كقوة قيادية بارزة (44).

يعتقد الباحث أن هناك اختلافات واضحة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس بوش الابن عن سلفه كلينتون يمكن ذكرها (45):

1- سعت إدارة الرئيس بوش الابن الى زيادة التوتر بين العديد من الدول وخلق بؤر للتوتر في الكثير من مناطق العالم.
2- محاربة ما يعرف بظاهرة الإرهاب والتي تم إلصاقها بالعالم العربي والإسلامي، وتشوية الدين الإسلامي.

(44) هدى راغب عوض، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام من أحداث سبتمبر 2001" ، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، (أكتوبر، 2002)،ص 213.
(45) ستيفن. م. وولت، "مرحى لسياسة كلينتون الخارجية" ، ترجمة: صبحي الجابي، مجلة الفكر السياسي، العدد (9- 10)، (الصيف ، 2000) ، ص268.

3- لم تساعد الإدارة الأمريكية على تعزيز الاقتصاد العالمي، بل زادت من حدة الفقرة بالعديد من دول العالم.

4- لم تحترم سياسة بوش الابن ما تدعيه الحكومات الأمريكية السابقة من قيم مثل إرساء الديمقراطية بالعالم، وحماية حقوق الإنسان، بل سلكت طريق أخر وهو استخدام القوة المسلحة في العديد من المناطق.

إنّ السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية لم تظهر أي احترام يذكر لاعتبارات القانون الدولي والمنظمات الدولية، فضلاً عن إدراك متطلبات حفظ السلام والأمن الدوليين، بل شاهد العالم، على حد تعبير أحد الكتاب الغربيين، تعدياً شريراً وشاملاً على حرمة النظام الدولي ككل من قبل رجال ونساء تحكمهم الميكافيلية المطلقة في تصورهم للعلاقات الدولية وتسييرهم للسياسة الخارجية والشؤون المحلية، وهذا يعني أن السياسة الخارجية الأمريكية مبنية على أساس استراتيجية الهيمنة (46).

وكما ذكرنا فإن نهاية الحرب الباردة جعلت من الولايات المتحدة أن تسعى إلى إعادة صياغة استراتيجيتها الخاصة لكي تحافظ على هيمنتها في السياسة الدولية. وهناك جدل حول استراتيجية أمريكية تدور حول المسائل الآتية:

ما المناطق المهمة بالنسبة لأمن الولايات المتحدة؟ هل ستنهض أو تقوم دول عظمى جديدة تهدد المصالح الأمريكية؟ وهل للولايات المتحدة مصلحة في الاستقرار الإقليمي؟ وما التوازن المناسب بين التزامات أمريكا الخارجية واحتياجاتها الداخلية؟ وما القوة العسكرية التي تحتاجها أمريكا للدفاع عن مصالحها؟

والحديث يدور يومياً حول الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة بشأن توسيع حلف الناتو ناحية الشرق من القارة الأوروبية، وعن الصين، القوة القادمة من آسيا،

(46) فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية، (الرياض: منشورات مركز العالم الإسلامي، 1993)، ص485.

وعـن العلاقـات الأمريكيـة اليابانيـة وعـن البوسـنة – الهرسـك، وأيضـاً تتمحـور الاستراتيجية الأمريكية حول انتشار أسلحة الدمار الشامل في دول أخرى، والتجارة الدولية، وموازنة الدفاع (47).

وأصـبح مـن المكشـوف أن مسـاعدي الـرئيس الأمريكـي بـوش للأمـن القـومي يخططون الآن لرسم وصياغة استراتيجية أمنية جديدة تحل محل الاستراتيجية التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية في العالم لخمس وخمسين سنة مضت، لأن سياسة الردع والاحتواء التي كانت تسير عليها الولايات المتحدة أصبحت لا تلائم الوضع الحالي وبذلك أخذت تعتمد على "الضربات الوقائية" لأن الردع والاحتواء سلاحان تم استخدامهما في السابق من قبل أمريكا للحفاظ على الأمن والسلام بين الدول، وبالتالي يرى منظرو السياسة الخارجية الأمريكية بأن هذين السلاحين التقليدين لم يعد لهما أهمية تذكر لكونهما لا يوفران الحماية المطلقة للأمن القومي الأمريكي وفقاً لرؤية الرئيس بوش.

وهناك أمر يجب توضيحه فيما يتعلق بالضربات الوقائية والضربات الاستباقية، ففي الأولى توجه الضربة الوقائية مبكراً عند اكتشاف أن الخصم لديه نوايا بالهجوم حتى ولو إنه لم يستعد لها، أما الضربات الاستباقية، وحسب الرؤيا الأمريكية بأن هناك عدواً واضحاً نشر قواته على شكل هجومي ومن ثم يستعد للهجوم، فيجرى استباق العدو بتوجيه ضربات استباقية له(48).

(47) كريستوفر لين، "إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى"، ترجمة: أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، العدد (4- 5)، (أغسطس، 1999) ، ص27.

(48) لواء أ.ج.(م) حسام سويلم، " الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد(150)، (أكتوبر، 2002)، ص291.

ثالثاً. التأثير في التجارة الدولية:

وهو الهدف الثالث الذي تجعله الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً مهماً من سياستها الخارجية ، فالنظام الرأسمالي برمته يرتكز على النشاط الاقتصادي وفلسفة الإنتاج الليبرالية.

إذ وجدت الولايات المتحدة من خلال منظمة التجارة الدولية (الجات gatt) التي تسيطر عليها، أن تتبع سياسة المساعدات المالية الخارجية التي من شأنها أن تعمل على تقوية مكانتها في هذه المنظمة العالمية، ولكن كل المحاولات الأمريكية في البداية واجهت منافسة من قبل الاتحاد السوفيتي السابق لها في هذا الميدان وذلك عن طريق معاهدات التعاون والصداقة بين الدولة السوفيتية وبقية البلدان وخصوصاً بلدان العالم الثالث (49).

لقد وضع مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية في عام 1948، ولكن الميثاق المعروف باسم ميثاق هافانا طرح جانباً، عندما رفضت الدول التجارية الكبرى التوقيع عليه ، ومع ذلك فقد تحقق نجاح ملحوظ في ميدان التجارة الدولية عن طريق تنفيذ معاهدة دولية متعددة الأطراف عام 1947، وأصبحت هذه المعاهدة هي الاتفاق العام بخصوص التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) نافذة العمل في بداية سنة 1948(50).

(49) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره ، ص 175.

(50) الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974) ص 171.

و يدير هذه المنظمة أمانة عامة التي يرأسها أمين عام، ومقر المنظمة جنيف سويسرا (51).

وحسب وجهة نظر بعض الكتاب أنّ لمنظمة التجارة العالمية (الجات) أفكار خاطئة تنتهجها ضد الدول الصغيرة أو الفقيرة وهي(52):

1 – أنّ منظمة التجارة العالمية تملي السياسات على الحكومات.

2 – أنّ منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرر التجارة أياً كان المقابل.

3 – أنّ المصالح التجارية تغلب على التطور.

4 – أنّ المصالح التجارية تغلب على البيئة.

5 – أنّ المصالح التجارية تغلب على الصحة والأمان.

6 – أنّ منظمة التجارة العالمية تقضي على فرص العمل وتزيد من حدة الفقر.

7 – أنّ الدول الصغيرة ليس لها تأثير في هذه المنظمة.

8 – أنّ منظمة التجارة العالمية هي أداة في يد الدول الكبرى وخاصة أمريكا.

9 – أنّ الدول الأضعف مجبرة على الانضمام لهذه المنظمة.

10 – أنّ منظمة التجارة الدولية غير ديمقراطية.

(51) نفس المصدر السابق ، ص 172.

(52) نقلاً عن: www.alyhoo.com منظمة التجارة العالمية بالموقع.

رابعاً. دعم استقلال وحريات الشعوب:

تضع الولايات المتحدة الأمريكية قضية استقلال وحريات الشعوب هدفاً من أهداف سياستها الخارجية. ولكن هذا الهدف تشوبه النوايا المتجذرة في الفقه الرأسمالي الذي لا يبحث إلا عن الربح.

إن استقلال الدول من الشعارات السامية التي تتمناها شعوب الأرض قاطبة، وعلى وجه التحديد الدول الفقيرة التي كانت راسخة تحت السيطرة الاستعمارية، ولكن هل نوايا السياسة الخارجية الأمريكية تتطابق وروح هذا الشعار؟

إن الواقع العملي يشير إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تفتيت النظم السياسية للدول التي لا تدور بفلكها تحت ذريعة الاستقلال فتتخذ من سياسة التفتيت آلية لتدمير خصومها . والمثال الواضح لذلك اتباعها لبرنامج حرب النجوم في عهد الرئيس رونالد ريغان في ثمانينات القرن الماضي، الذي أنهك الاتحاد السوفيتي سابقاً اقتصادياً الذي مهد الطريق للرئيس ميخائيل غورباتشوف أن يطرح مشروعه في البروسترويكا والغلاسنوست عام 1985 الذي أدى في النتيجة إلى تفكك تلك الدولة العظمى. وبعد التفكك جاء الدور الثاني للولايات المتحدة في تحريض شعوب الاتحاد السوفيتي السابق في التعددية الحزبية لتدخل تلك الدولة في دوامة التشرذم والصراعات الداخلية.

وفيما يتعلق بشعار " الحرية_ الديمقراطية " نستطيع أن نستشهد بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة البلقان عموماً ويوغسلافيا بشكل خاص حيث نراها تشجع الأنظمة على الحرية والديمقراطية، ومن جانب آخر تقوم بدعم الحركات والتيارات الانفصالية بداخل تلك الحكومات، وهذا ما نشاهده في دعم استقلال وحرية ألبان كوسوفو والذين يشكلون في صربيا (16%) من مجموع السكان، بينما نجد

الألبان في مقدونيا يشكلون (40%) من مجموع السكان حيث نلاحظ هنا ما مدى الاهتمام الأمريكي والغربي بألبان كوسوفو، واعتبارهم أقلية مضطهدة ومجردة من أبسط الحقوق التي منحها لهم الدستور اليوغسلافي السابق، وأيضاً نشاهد ونسمع الاهتمام الإعلامي العالمي بقضية هذا الإقليم، ولا نسمع نفس التحرك والحديث عن الأقليات الأخرى المظلومة، كالأقلية الكردية بتركيا حيث تتعرض للظلم ولا أحد يهتم بها، وأيضاً الأقلية الألبانية في الجبل الأسود(53).

هنا نلاحظ ما مدى التلاعب الدولي بمصالح وحريات الشعوب، والكيل بمكيالين، والازدواجية في المعايير التي تمارسها أمريكا ضد الشعوب التي تشعر بأنها تهدد مصالحها واستراتيجياتها، وهذا ما حصل مع العراق سابقاً ويحصل الآن مع يوغسلافيا، إذ لم تترك أمريكا وسيلة أو خيار لاتخاذه ضد تدمير وتفتيت آخر معاقل الشيوعية، والحليف التقليدي للاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا حالياً.

والسؤال الذي يفرض نفسه.. لماذا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالأقلية الألبانية بكوسوفو دون غيرهم من الأقليات الأخرى؟

والإجابة هو تدمير آخر معاقل الشيوعية، وإزاحة العقبة الوحيدة أمام الزحف الأطلسي نحو دول أوربا الشرقية، وأيضاً لإقامة قواعد عسكرية لها بالمنطقة، ومن محاولة محاصرة القوة النائمة المتمثلة في روسيا، التي لازالت تشكل هاجساً أمنياً وعسكرياً وجيوستراتيجياً لأمريكا، حيث لو تم السيطرة على صربيا ستكون هناك إمكانية فتح طريق شمال جنوب بشكل أمن هذا بالإضافة إلى المخطط الاقتصادي الهادف إلى مد خطوط النفط والغاز من بحر قزوين إلى موانى البحر الادرياتيكي عبر كوسوفو(54).

(53) جعفر عبد المهدي صاحب، ألبان مقدونيا، (طرابلس: دار النخلة للنشر ، 2005)، ص 49.

(54) جعفر عبد المهدي صاحب، البلقان ورائحة النفط البعيد، موقع تللسقف 2007/04/20، ص12.

هذه هي الأهداف الحقيقية من الحملة الإعلامية ورفع شعارات الديمقراطية، وحقوق الإنسان وهي تستخدم كغطاء للتدخل رغم الانتهاك الواضح لمعاهدة وستفاليا عام 1648 التي تنص على احترام سيادة الدولة، وكذلك ميثاق هلسنكي لعام 1971 الذي اقر عدم المساس بالحدود الدولية لدول القارة الأوروبية وفق مبدأ (Status Que)، ومع ذلك انتهكت السيادة اليوغسلافية في 1999/03/24 بدون إذن أو تفويض من المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) أو أي سند أو مرجعية قانونية.

وسائل السياسة الخارجية:

الوسائل تعني الأداة التي تنفذ من خلالها كل دولة سياستها الخارجية في المحيط الدولي، أي تحويل الخطط والأفكار الاستراتيجية والقومية من إطار نظري إلى إطار واقعي يطبق على الواقع. إنّ تحويل الأهداف إلى واقع ملموس يجري عبر قنوات خاصة تمتلكها اغلب الدول، ولكنها تتفاوت من حيث القوة والنجاح.

فمن خلال تتبع أدبيات السياسة الخارجية يتضح لنا بأن هناك تبايناً بسيطاً من الناحية النظرية في عملية تقسيم الوسائل.

وأغلب المصادر تصنفها على الوجه التالي(55):

أ) الدبلوماسية.

ب) المساعدات الخارجية.

ج) الأحلاف.

د) الحرب.

(55) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 176.

وهناك من يشير إلى أن بعض الدول قد تتبع في سياستها الخارجية أساليب كالتالي(56):

1- السبيل السياسي: والذي يتحقق عبر الجهاز الدبلوماسي.
2- السبيل الاقتصادي: ويتم هذا السبيل من خلال أجهزة الدولة الاقتصادية ومؤسساتها المختلفة عن طريق مندوبيها بالخارج كالقناصل والمندوبين والاقتصاديين.
3- السبيل السايكولوجي: يقوم بدور هذا السبيل الجهاز الإعلامي، الذي يعمل به عادة إعلاميون يعملون بالخارج.
4- السبيل العسكري: حيث قد تلجأ الدولة من خلال امتلاكها للقوة العسكرية، في معالجتها لبعض القضايا، عبر التهديد باستخدام قوتها العسكرية للحفاظ على مصلحها العليا(57).

ومما تقدم يمكن ملاحظة أنّ هناك تفاوتاً أو تداخلاً في أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكن يمكننا أن نجمع أغلب ما ذكر حول هذه الوسائل على النحو الآتي:

أ) الوسائل الدبلوماسية:

وهي أهم وسيلة من وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدولة، التي تعتبر على رأس وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية في المحيط الدولي، وقد تكون للدبلوماسية عدة أنماط منها الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية، والدبلوماسية الجماعية والتي قد تكون دبلوماسية المنظمات، ودبلوماسية المؤتمرات.

ب) الوسائل الاقتصادية:

ويقصد بها استخدام الأنشطة الاقتصادية للتأثير على بقية الوحدات الدولية، والمتمثلة في التبادل التجاري والمعاملات المالية وغيرها، حيث تعتبر هذه الوسيلة

(56) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص76.
(57) زايد عبد الله مصباح، مصدر سبق ذكره، ص199.

من الوسائل القوية إذا أحسنت الدولة استغلالها والانتفاع منها وفق رؤية وخطة استراتيجية، ولا يتم ذلك إلا من خلال التنظيم، أي أن الوحدة الدولية التي تسيطر على الموارد الاقتصادية ويمكن أن تستغل لتسخير تلك الموارد في خدمة سياستها الخارجية عند التعامل مع الدول الأخرى.

ج) الوسائل العسكرية:

ويقصد بها مجموعة من القدرات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام القوة العسكرية المنظمة من طرف أي وحدة دولية ضد دولة أخرى، وبذلك تلجأ الدول إلى إنشاء قوات مسلحة ذات قدرة تدريبية عالية ومتطورة، وكل ما يتعلق بالجوانب العسكرية في كافة المجالات.

والدولة قد تتبع في تحقيق أهدافها العليا عدة أساليب، منها قد تلجأ إلى الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة، وقد يكون عن طريق استعراض لقواتها أو إقامة المناورات العسكرية قرب حدود الدولة المستهدفة، أو التهديد باستخدام تلك القوات ضد طرف آخر بهدف تغيير الوحدات الدولية الأخرى وفق رؤيتها ومصالحها هي بالدرجة الأولى(58).

د) الوسائل الاستخبارية والرمزية[59]:

ويقصد بها جمع المعلومات والبيانات ومعرفة الاستعدادات للدول الأخرى، ومن خلال أجهزة جمع المعلوماتية والأمنية للدولة. أما بالنسبة للوسائل الرمزية التي تندرج ضمن مجموعة أدوات السياسة الخارجية التي تهدف للتأثير في أفكار وتوجهات الوحدات الدولية الأخرى، وهي مجموعة من الأدوات الدعائية والأيديولوجية والثقافية،

(58) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص92.

(59) نفس المصدر السابق ذكره، ص93.

وهذه الأدوات تذهب للتأثير في أفكار الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الدول الأخرى خارج بيئة الدولة المستهدفة.

أهم الوسائل في السياسة الخارجية الأمريكية:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهدافها القومية وخططها عبر الوسائل التالية(60):

1- الأسلوب السلمي:

إن الأسلوب السلمي كان شعارا براقاً اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي تهدف إلى منافسة السياسية الخارجية السوفيتية على المسرح الدولي اذ كان السوفيت قد طرحوا مبدأ التعايش السلمي.

2- الأسلوب الأمني:

ويتضمن هذا الأسلوب ادعاء أمريكيا يقول أن أمن أمريكا لا يمكن أن يقوم إلا عن طريق أمن جماعي يضم جميع دول غرب أوروبا وبزعامتها وذلك دعما لإقامة الأمن العالمي وفق استراتيجيتها هي.

ويشير تاريخ الدبلوماسية الأمريكية بأنها قد دخلت في أحلاف أخرى منها حلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد سابقاً قبل قيام ثورة تموز عام 1958 بالعراق، وكان هدف كل هذه الأحلاف هو احتواء المد الشيوعي في تلك المناطق ومنافسة النفوذ السوفيتي هناك ولكن بعد سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة الشيوعية تبدل الأسلوب الأمني من الاكتفاء بالتوجه نحو دول أوروبا الغربية إلى التوجه نحو دول أوروبا الشرقية ودعوتها للانضمام إلى حلف الناتو، وهذا ما حصل بالفعل لبولندا والمجر والتشيك ورومانيا وبلغاريا وسلوفينيا.

(60) فاضل محمد زكي، مصدر سبق ذكره، ص176.

3- الأسلوب الاقتصادي:

غرض هذا الأسلوب تأثير الاقتصاد الأمريكي علي كل بقاع العالم، ويتم تنفيذه من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية، وذلك عن طريق منح القروض وإرسال الخبراء للدول خدمة لأغراض السياسة الخارجية الأمريكية.

4- الأسلوب الثقافي:

ويتضمن هذا الأسلوب نشر مفاهيم الثقافة الأمريكية في العالم، وذلك بإقامة جمعيات ومراكز ثقافية واجتماعية في كل العالم، وهدفها نشر الثقافة الأمريكية التي تخدم الأيديولوجية الرأسمالية التي تتزعمها لتصبح تلك الثقافة نمط حياة لدى الشعوب المتقلبة .

5- الأسلوب الإعلامي:

في هذا الأسلوب تعتمد أمريكا على وسائلها الإعلامية المختلفة من راديو وإذاعة وفضائيات ، ووكالات أنباء عملاقة وصحافة لتسجيل أو نشر ما ترغب في نشره، وازداد الاهتمام بهذه الوسائل في الفترة الأخيرة، حيث يلاحظ تضاعف نشاط الجماعات اليهودية المتمثلة في اللوبي الصهيوني التي تسيطر على وسائل الأعلام الأمريكي وتوجهها نحو تحقيق أهداف الصهيونية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، وهذا السلاح الإعلامي الأمريكي تم استخدامه أفضل استخدام من قبل اللوبي اليهودي الذي يسيطر عليه وتوجيهه ضد القضية الفلسطينية وأيضا تشويه الصورة العربية في نظر العالم.

المبحث الثاني: آليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

إن أي وحدة دولية عندما تحدد أهدافها، ستقوم فيما بعد بتحويل الأهداف القومية من إطارها النظري إلى واقع يمارس، وهذا يتم عبر قنوات أو وسائل السياسة الخارجية لأي دولة في محيطها أو بيئتها الخارجية.

وهناك أجهزة خاصة يوكل إليها إدارة شؤون الدولة فيما يخص محيطها الدولي، وهي عادة ما تعرف بوزارة الخارجية، وهي التي تهتم بالشؤون الخارجية للدولة من إقامة العلاقات والدخول في أحلاف ومعاهدات، وهذه الوزارة تعتبر حلقة الربط أو الوصل بين الدولة وبقية الوحدات الدولية الأخرى في المحيط الدولي(61).

والدول عادة تأخذ في وضع سياستها الخارجية استراتيجية تخدم مصالحها القومية العليا، ولإدارة الشئون الخارجية فروع تتبعها وهي السفارات أو القنصليات وهي ما تعرف بالسلك الدبلوماسي الخارجي، الذي هو وسيلة تنفيذ سياسة الدولة بالخارج. ولوزير الخارجية دور مهم في رسم وتنفيذ سياسة بلده الخارجية بالتعاون مع السفراء أو المبعوثين بالخارج، والحصول منهم على قدر كبير من المعلومات الصحيحة التي تفيد الوزارة في أداء مهامها على أحسن وجه، ومن ثم يقوم بتزويد صانع القرار السياسي بالدولة "الرئيس" بهذه المعلومات(62).

وبهذا يمكن القول بأن وزير الخارجية له دور كبير وواضح في صنع وتنفيذ سياسة دولته، ودوره يكون غير مباشر من خلال إعطاء النصح والإرشاد والإفادة لصاحب القرار بالدولة.

(61) محمد علي شمبش، مصدر سبق ذكره، ص364.

(62) نفس المصدر السابق، ص366.

وإن عملية صنع السياسة الخارجية تشمل التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسة التي تسعى لتحقيقها الدولة في بيئتها الخارجية وأدوات تحقيق تلك الأهداف.

وللدولة ثلاث سلطات كل يراقب الآخر، ولكن نجد أن السلطة التنفيذية لها قوة أكثر في مجال السياسة الخارجية وهي الأقرب لها في تحقيق الأهداف والتنفيذ.

فطبيعة السياسة الخارجية دائماً توصف بعدم الثبات وسرعة التغير مما جعل السلطة التنفيذية هي السلطة التي توكل إليها مهمة صنع السياسة الخارجية وذلك من أجل مواجهة الأزمات الدولية(63).

وعندما نتحدث عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نجدها سلكت في الماضي سياسة خارجية ذات وجهة واحدة، بمعنى أن تحتفظ أمريكا بمركزها الفريد في نصف الكرة الغربي، وأنْ تبقى القوة الأولى التي لا ينازعها أي طرف آخر.

وأوروبا هي القارة التي ارتبط تاريخها بتاريخ القارة الأمريكية منذ ظهور القطب السوفيتي كقوة ترغب في السيطرة على القارة الأوروبية بما فيها النصف الغربي للقارة الأوربية، ولهذا تدخلت أمريكا لحماية مصالحها ونفوذها بالقارة الأوروبية وخوفا على قرب التهديد الشيوعي من المحيط الأطلسي(64).

ولهذا اعتمدت أمريكا عبر سياستها الخارجية سياسة حفظ توازن القوى في أوروبا، وكبح جماح أي قوة أوروبية تحاول فرض قوتها على بقية أعضاء القارة وبالتالي تهدد هيمنة أمريكا بالجزء الغربي للقارة الأوروبية لأن الجزء الشرقي للقارة كان تحت هيمنة القطب السوفيتي سابقاً فأصبحت سلامة أمريكا رهينة بحفظ توازن القوى في أوروبا واسيا فللأمم مصالح تؤلف عملية دائمة ذات غاية واحدة وقد تتغير الوسائل

(63) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص453.

(64) روي مكريدس، مصدر سبق ذكره، ص349.

لخدمة هذه الغاية، فتكون سلمية أو حربية، ولكن الغاية نفسها لا تتغير، والسياسة الخارجية هي "عمل مستمر يبدأ بولادة الأمة وينتهي بموتها" (65).

هذه هي فلسفة السياسة الخارجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها دور كبير وبارز على المستوى العالمي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك مِمّن يوصفون بالانعزاليين العالميون الأمريكيين أي بوسع أمريكا أن تختار ما بين المُشاركة في صياغة الشؤون الأوروبية أو الانعزال عنها، فأيد العالميون التدخل لحفظ التوازن بالقارة الأوروبية، وأصر الانعزاليون على عكس ذلك فأصبح للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1947 نمطها الجديد، تمثل في الآتي:

مبدأ ترومان، ومبدأ حصر الخطر الشيوعي، ومشروع مارشال، ونظام التحالفات الأمريكية، وأخيراً أضيف له في الخمسينيات مبدأ المساعدة الخارجية، فمبدأ تحرير الشعوب الخاضعة للهيمنة الشيوعية، فتغير بذلك السلوك السياسي الخارجي الأمريكي التقليدي الذي جعل من أمريكا تهتم بالجزء الغربي للقارة الأوروبية، وامتد ذلك الالتزام الأمريكي منذ 1947، إلى ما وراء نهر الراين(66).

وتغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تغيراً كبيراً، بعدما كانت تتبع سياسة انعزالية فإنها أصبحت تنتهج في سياستها الخارجية سياسة تدخلية عبر وسائلها الدبلوماسية القوية وجندت كل ما تملك من قدرات وإمكانيات لهذا الغرض، فأصبحت النظرية التقليدية للقارة الأوروبية التي كانت تنظر لها قبل سنة 1947 غير النظرة الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية الحالية، ومن ثم وبعد دحر الشيوعية في معاقلها، أصبح عليها أن تعمل على تحقيق ثلاث مهام صعبة وهي:

(65) نفس المصدر السابق ، ص350.

(66) نفس المصدر السابق ، ص351.

1- أدت الى التغيير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة فتحولت من سياسة مبنية على الدفاع الى السعي وراء إيجاد نظام دولي تستقطب من وراءه دولاً أخرى تسير ورائها وذلك لحماية لمصالحها الاستراتيجية.
2- محاولتها إيجاد علاقات مع دول افريقية وآسيوية غير منضمة إلى أي من المعسكرين، لتحقيق الاستقرار الدولي ككل.
3- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية مد جسر من التعاون وإقامة العلاقات مع دول شرق أوروبا والتي تخلصت من القبضة الشيوعية.

وكانت الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، قد اعتمدت في سياستها الخارجية على ثلاثة أمور هي: سياسة التحالفات، وسياسة المساعدة الخارجية، وسياسة التحرير(67).

ويعتقد روي مكريدس بأن الدول الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية غالباً لا تتوقف طبيعتها على المتطلبات الخارجية لهذه السياسة وحدها، ولكنها تتوقف وتأخذ قوتها من التأييد والدعم الداخلي لمواطنيها. التي نص الدستور الأمريكي على وجوب أخذ موافقة القوى الداخلية لأي قرار تتخذه السياسة الخارجية نحو محيطها الخارجي.

والسياسة الخارجية الأمريكية تعتبر وليدة السياسة الداخلية والقوى الداخلية الداعمة لها كالرأي العام، وجماعات الضغط والأحزاب...الخ.

وأحياناً تقف القوى الداخلية ضد السياسة الخارجية لبلادها مثل الرأي العام الأمريكي الذي وجدناه قد وقف سابقاً ضد الحرب على فيتنام في ستينيات القرن الماضي، وحالياً ضد غزو العراق عام 2003.

(67) نفس المصدر السابق ذكره، ص352.

وفي هذا الشأن نؤكد ما ذكر (دي توكفيل) حيث تحدث عن هذا التعارض الذي قد يحدث بين القوى الداخلية والسياسة الخارجية الأمريكية إذ قال:

"إن السياسة الخارجية الأمريكية تحتاج لا إلى الخصائص التي تمتاز بها الديمقراطية، بل إلى المزايا التي تفتقر إليها، وقلما تتمكن الديمقراطية من ضبط تفاصيل عمل هام، ولا تستطيع أن تتخذ تدابيرها بسرية، أو أن تنتظر نتائجها بصبر".

ومن خلال دراستنا للسياسة الخارجية الأمريكية نجد صحة ما ذكر عن عدم التجانس بين سياستها الخارجية وبين القوى الداخلية ومنها الرأي العام. حيث أصبح على السياسة الأمريكية أما أن تضحي بالسياسة الخارجية على حساب الرأي العام، أو أن يكسبوا تأييد القاعدة الشعبية العريضة بطرق ملتوية تخفي عنه حقيقة السياسة الخارجية إلى وزارة الخارجية في محيطها الدولي.

والدستور الأمريكي لا يوضح في أي نص من نصوصه، السلطة التي تتحمل المسؤولية العليا في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، وهو يحمل الرئيس الأمريكي وحدة بعض الوظائف مثل استقبال الدبلوماسيين الأجانب، بينما يحمل الكونغرس مسؤولية أخرى تتمثل في تنظيم التجارة الخارجية بين أمريكا والدول الأخرى، و إعلان حالة الحرب و يوكل للرئيس الأمريكي عقد المعاهدات الأجنبية بالتنسيق مع مجلس الشيوخ الأمريكي، ويخص الدستور الأمريكي الرئيس بالسلطة التنفيذية، أما الكونغرس فيخصه بالسلطة التشريعية وبسلطة تقرير الاعتمادات المالية(68).

ونتحدث الآن عن صناع السياسة الخارجية الأمريكية وهي كالتالي(69):

(68) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص161.

(69) روي مكريدس، مصدر سبق ذكره، ص354.

أولاً: المؤسسات الحكومية.

ثانياً: المؤسسات غير الحكومية.

أولاً. المؤسسات الحكومية:

فهي تتمثل في السلطتين التنفيذية والتشريعية أما السلطة التنفيذية فتضم رئيس الدولة وإدارته الرئاسية، ويطلق على الوزير في ظل الحكومة الأمريكية بسكرتير، أما وزير الخارجية الذي يعتبر حلقة الوصل بين الدولة والمحيط الخارجي فيطلق عليه سكرتير الدولة (Secretary of The State) وأعلى سلطة في السلطة التنفيذية هو رئيس الدولة و رئيس الوزراء في وقت واحد(70).

وتعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذاً في ميدان صنع السياسة الخارجية، أما السلطات الأخرى المتمثلة في التشريعية والقضائية لا تمارس إلا دوراً رقابياً على السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.(71)

والرئيس الأمريكي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، وهو الذي يسير القضايا الخارجية، ولكن مثلا لكل معاهدة يعقدها تحتاج إلى ثلثي أصوات مجلس الشيوخ للتصديق عليها. وإعلان الحرب مثلا تخص الكونغرس ككل، ولكن يمكن للسلطة التنفيذية أن تعلن الحرب(72).

كما أن الرئيس الأمريكي هو على رأس السلطة التنفيذية إذ يحق له عدم الالتزام باتباع البرنامج السياسي لحزبه الذي انتخبه على أساسه(73).

(70) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص162.

(71) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 453.

(72) أبدورياو، المدخل إلى العلوم السياسية، ترجمة: نوري محمد حسين، (بغداد: دار المعارف، 1988) ص201.

(73) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص454.

ولرئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطة تقديم المقترحات التي تصله في الغالب من مستشاريه سواء كانوا مستشاريه السياسيين أو الاقتصاديين أو الفنيين أو العلميين، كما إن كل المقترحات أو الأفكار أو القرارات التي تقدم من قبل الرئيس تعتبر قرارات غير نهائية وتخضع لموافقة وتصديق السلطة التشريعية، إلا في بعض الحالات الطارئة والتي يرجع فيها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى أخذ الموافقة على قراراته من السلطة التشريعية مثل حالة الحرب(74).

أما السلطة التشريعية فتتمثل "بالكونغرس" باعتباره سلطة مراقبة وتدقيق على المقترحات والأفكار المقدمة من السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس البلاد. والكونغرس الذي يتمثل في مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فمجلس النواب مهمته تكمن في الموافقة على التخصصات والمشروعات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية. أما مجلس الشيوخ تقف مهمته في كونه السلطة القانونية العليا في أمريكا للتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها أمريكا مع بقية الدول الأخرى. إذاً من خلال ما سبق يمكننا ملاحظة أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تتم بلورتها من خلال مجلسي النواب والشيوخ.

وبذلك فإن القرارات التي تخرج فهي تأخذ الشكل المتفق عليه من كل الجهات المعنية بالدولة(75).

أما السلطة القضائية مستقلة في الولايات المتحدة إلا أن الرئيس يملك سلطة إيقاف التنفيذ، والعفو عن الجرائم ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ما عدا حالات

(74) نفس المصدر السابق ذكره، ص163.

(75) روي مكريدس،مصدر سبق ذكره،ص163 .

الاتهام الموجهة ضد موظف عام من قبل الكونغرس ومحاكمته أمام مجلس الشيوخ(76).

ثانياً. المؤسسات غير الحكومية: [77].

وهي تضم الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، وسائل الاعلام، والرأي العام.

أ) الأحزاب:

بعض الدول في العالم، اتبعت نظام الحزب الواحد كالنظم الماركسية السابقة ، ونظم تأخذ بنظام التعددية الحزبية، ونظم تأخذ بنظام الحزبين كالولايات المتحدة الأمريكية، فالحزبان في أمريكا المتنافسان على السلطة، هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، وهذان الحزبان يتمتعان بقاعدة تأييد عريضة من قبل الشعب الأمريكي، ويتفقان دائماً في المبادئ رغم اختلافات برامجهما الحزبية إلا أنهما يصبان في هدف واحد وهو الصالح الأمريكي(78).

وهما حزبان شاملان ، فكل منهما يقبل انضمام أعضاء من كافة الجماعات والطبقات الاجتماعية تقريباً في أمريكا، ورغم ذلك توجد أحزاب صغيرة في أمريكا مثل التقدميين والمستقلين والليبراليين والعمال الاشتراكيين وغيرهم، وهذه الأحزاب الصغيرة لم تستطع الوصول إلى مراكز الحكومة ربما نتيجة لعدم الحصول على التأييد الكبير من فئات الشعب الأمريكي ، لأن هذه الأحزاب غير شاملة أي أن أعضاءها يتفقون في توجهاتهم وأفكارهم وهي أفكار محددة، وليس كالحزبين الرئيسين فأفكارهم واضحة وعامة تخص الكل(79).

(76) أبدوريا، مصدر سبق ذكره، ص 203.

(77) نفس المصدر السابق ذكره، ص274.

(78) نفس المصدر السابق ، ص275.

(79) لاري الوتيز، نظام والحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، ط1 (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة الثقافية العالمية، 1996)، ص83.

ونظام الحزبين، حزب حاكم، وحزب آخر معارض يراقب ويحاسب الحزب الحاكم، ويعتقد أنصار نظام الحزبين إن هذا النظام الحزبي، هو أفضل النظم الحزبية، لأن كل حزب يقوم بمراقبة ومتابعة سياسة الحزب الآخر(80).

وعندما نتحدث عن الحزب الجمهوري بأمريكا فهو حزب محافظ من الناحية التاريخية، بعكس الحزب الديمقراطي، وأغلبية أعضاء الحزب الجمهوري هم من رجال الأعمال، والطبقة الأرستقراطية، بينما الحزب الديمقراطي فهو حزب أقل محافظة من الجمهوري والذي يضم في صفوفه العمال والفلاحين والمثقفين وأصحاب الدخل المحدود(81).

ويمكن القول بأن الحزب الديمقراطي يعتبر حزباً أكثر انفتاحاً على العالم من الحزب الجمهوري، أن الحزبين مهما اختلفا في البرامج والخطط الحزبية، إلا أنهما يصبان في سياسة خارجية واحدة، وتتمثل في دعم الدولة الصهيونية، ومحاولة أمركة العالم، وفرض سياسة القوة على بقية الوحدات الدولية الأخرى، والحزبان يؤيدان إقامة الأحلاف والدخول في التكتلات الإقليمية دون التوقف عند العامل الجغرافي إذ إنّ المهم الدخول في تلك الأحلاف والتكتلات لأجل خدمة أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم.

وقد جرى تفاهم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، إذ ظهر هذا التفاهم بعد الحرب العالمية الثانية، ويتضمن عدم جواز معارضة أحد الحزبين للسياسة الخارجية للحزب الأخر حتى لو تعارض ذلك مع رئيس البلاد أو وزير الخارجية الذي ينتمي للحزب الحاكم، وبذلك يفترض بالحزب أن يقرر موقفه من السياسة الخارجية على ضوء السياسة الصحيحة التي تخدم الدولة لا على أساس الاعتبارات الحزبية. وعلى

(80) علي محمد شمبش، مصدر سبق ذكره، ص94.
(81) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص164.

الحزب غير الحاكم، أن يؤيد السياسة السلمية ويقف ضد السياسة الخاطئة أياً كانت الصفة الحزبية للحكومة فالسياسة الخارجية تعني سياسة الأمة الخارجية(82).

إن الواقع يشير إلى الاتفاق بين الحزبين الرئيسيين في أمريكا حول قضايا السياسة الخارجية وهذا ما يفسر عدم التغيير الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية حينما تتحول الأغلبية في الكونغرس من حزب إلى آخر.

ولكن في الفترة الأخيرة بعد ضربات حلف الناتو على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ولمدة (79) يوماً وضرب القوات اليوغسلافية وقواعدها المتواجدة فوق أراضيها بإقليم كوسوفو. حدث انقسام واضح بين المجموعة التي تتصف بالمعتدلة بالبيت الأبيض الأمريكي، كوزير الخارجية السابق كولن باول وحزب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائب الرئيس ديك تشينى المتشددين (Hard Liners) وهناك طرف ثالث ويعرف بالمحافظين الجدد (Neoconservitves) ويتزعمه ولف ويتز. والمشكلة الأخرى أن الرئيس بوش جاء على أساس أنه مخالف لما كان عليه الرئيس السابق بيل كلينتون الذي ورط الولايات المتحدة في العديد من الصراعات التي نشبت بين الدول، وذلك بحجة الحفاظ على السلام وحماية حقوق الإنسان، وقد أراد الرئيس بوش أن يتخلص من هذه الالتزامات. ولكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حاول الرئيس بوش أن يؤكد وجوده كرئيس أقوى دولة في العالم ليقود العالم في حملة ضد الإرهاب مبتدئاً من أفغانستان(83).

ولهذا فإن حالة التدخل في شؤون الدول الأخرى التي تعيشها السياسة الخارجية الأمريكية، أمر يدعوا للاستنكار، وهذا يؤثر مستقبلاً على وضع أمريكا في العالم. وبناءاً على هذا الوضع فان التيار المتشدد بزعامة رامسفيلد وديك تشيني يسيطر

(82) روي مكريدس، مصدر سبق ذكره، ص385.

(83) هدى راغب عوض، مصدر سبق ذكره،ص341.

على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ويدعون الرئيس بوش إلى استخدام القوة لكسر شوكة الحكومات التي لا تسير وفق السياسة الأمريكية، وأيضا تدمير قواعد الجماعات الإسلامية(84).

إن جوناثان كلارك وستيفن هالب يشيران في كتابهما بعنوان (التفرد الأمريكي)، بأن مجموعة صغيرة من المتشددين وهم المحافظون الجدد، استطاعت السيطرة على زمام الأمور في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم(85).

ونجد انه لا خلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين أو المحافظين الجدد، فكل التيارات هدفها واضح، وإن اختلفت في آلية عملها، إلا أنها تصب في بوتقة واحدة، وهي ضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم تحت أية ذريعة كانت سواء استخدمت مبررات محاربة الإرهاب(Terrorism) أو حماية حقوق الإنسان أو غيرها.

ويمكن ذكر أوجه الاتفاق بين الحزبين المتناوبين على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية في النقاط الآتية(86):

1- استمرار قيادة أمريكا للعالم: وقد أكد على هذه النقطة كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي وذلك بإقامة اقتصاد قوي وقوة عسكرية قادرة على حماية الولايات المتحدة وحماية مصالحها في كل أنحاء العالم، وامتلاك التكنولوجيا الأكثر تطوراً والسيطرة على الأسواق، وتوسيع حلقة الحلفاء والأصدقاء.
2- يتفق الحزبان على أن عملية السلام في الشرق الأوسط لابد أن تصب في صالح إسرائيل، حيث نلاحظ أن محادثات " كامب ديفيد" بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية "بيل كلينتون" وأيضاً إدارة "بوش" من بعده لم تعطِ عملية السلام في

(84) نفس المصدر السابق، ص 342.

(85) موقع ويكيبديا، الموسوعة الحرة.

(86) منار الشوربجي، "انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2000"، مجلة السياسة الدولية، العدد (143)، (يوليو، 2001)، ص22.

الشرق الأوسط الأولوية في اهتمامها، بل أكدت على أن القدس هي العاصمة المقدسة لإسرائيل وتم نقل السفارة الأمريكية إليها.

3- يتفق الحزبان على أن الإسلام يشكل خطراً على إسرائيل والمصالح الأمريكية، حيث تعتبر إسرائيل وأمريكا من ورائها أن (انتفاضة الأقصى) هي من نشاط المتطرفين الإسلاميين.

ب) جماعات المصالح أو الضغط:

هذه الجماعات ليست تجمعات سياسية، ولا تسعى للوصول إلى كرسي الحكم كما هو حال الأحزاب، ولكنها تحاول سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المساهمة في رسم السياسة العامة للدولة، وتسعى في نفس الوقت إلى تحقيق أهداف غير سياسية من خلال مشاركتها في رسم السياسة العامة للدولة، وهذه الجماعات يذهب بعضهم في تسميتها جماعات المصالح (Interest Groups). بينما يسميها بعضهم الآخر جماعات الضغط (Pressure Groups)، وهناك من يذهب في تسميتها إلى جماعات الأروقة أو الردهات (Lobbying Groups)(87).

وجماعات المصالح تهتم عادة ببعض القضايا، وليس كالأحزاب التي تهتم بكل شؤون الدولة، فتكون محددة فقط أمام أعضائها وليس أمام المجتمع ككل، وأنها تعمل في التأثير على الرأي العام من خلال بعض الوسائل مثل الإعلانات والخطابات والبرامج التي تذاع عبر الإذاعة والتلفزيون أو الصحف، وتقوم بدعم أو معارضة المرشحين للمناصب العليا في الدولة، وذلك من خلال تفهم تلك الجماعات لبعض الأمور أو القضايا الرئيسة بالبلاد. وبالنسبة لأعضاء هذه الجماعات فلديهم ميول

(87) علي محمد شمبش، مصدر سبق ذكره، ص101.

واتجاهات متقاربة أو مشتركة بالنسبة لرؤيتهم لبعض القضايا ومنها محاولة التأثير على السياسة العامة (88).

وبالنسبة لجماعات الضغط بأمريكا تتصل بالجهات الرسمية، وغير الرسمية بطرق مختلفة منها الاتصال بالوسائل المباشرة أو عن طريق الصحف ووسائل الإعلام كالتلفزيون والراديو التي تملكها مؤسسات خاصة غايتها هي المادة وبالتالي تقع فريسة في أحضان هذه الجماعات للضغط على الجهات التي تريد الضغط عليها، سواء الضغط على الدولة أو على سياستها الخارجية(89).

كما يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من جماعات الضغط وأقوى تلك الجماعات اللوبي الصهيوني الذي يظهر تأثيره الواضح والمؤثر على السلطتين التنفيذية والتشريعية، لصالح دعم إسرائيل، ويتبع اللوبي الصهيوني عدة وسائل مؤثرة منها(90):

1- يسعى اللوبي الصهيوني للمحافظة في علاقاته واتصالاته اليومية بأفراد الحكومة الأمريكية وبمجلس الشيوخ والنواب، وخاصة أفراد لجان الشؤون الخارجية والقوات المسلحة والميزانية.
2- يعمل اللوبي على أن يكون مصدراً للمعلومات.
3- يقوم اللوبي بدعم أي مرشح سيقوم بدعم إسرائيل.

وهناك أساليب للتأثير بجماعات المصالح الأمريكية وهي كالآتي(91):

1- أساليب التأثير المباشرة.
2- أساليب التأثير غير المباشرة.

(88) لاري الوتيز، مصدر سبق ذكره، ص90.
(89) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص165.
(90) كميل منصور، "الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: العروة الأوثق"، ترجمة: جابر سعيد عوض، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ب.ت)، ص294.
(91) لاري الوتيز، مصدر سبق ذكره، ص91.

أولاً. أساليب التأثير المباشرة:

تعمل جماعات المصالح الأمريكية في تحقيق أهدافها ومصالحها من خلال التأثير على السياسة العامة بطريقتين الأولى تتم من خلال مقابلة المشرعين والموظفين العموميين بشكل مباشر والتأثير عليهم.

والطريقة الثانية من خلال ممارسة الضغط على صانعي السياسة باستخدام أساليب غير مباشرة كوسائل الإعلام مثلاً.

وقد يكون التأثير مباشراً على أعضاء المجلس التشريعي، حيث تعمل جماعات المصالح بأمريكا على إقناع المشرعين بالتصويت في صالح قرار أو الوقوف ضد القرار، ويتم ذلك من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين الحكوميين، أو من خلال تقديم المشورة القانونية للمشرعين، ومن ثم محاولاتهم المستمرة في إقامة العلاقات الاجتماعية مع المشرعين لأجل كسب صداقتهم ومن ثم ثقتهم وهو ما يعرف "بأسلوب موائد الطعام والشرب".

وتقدم جماعات الضغط ما يمكن تقديمه من اقتراحات وإسهامات في الحملات الانتخابية مع المرشحين، ومن جانب آخر أيضاً يتم تقييم المشرعين من قبل جماعات المصالح، وأخيراً تسعى جماعات المصالح في المساعدة خلال الحملات الانتخابية، وفي نفس الوقت يسعى المشرعون في إعادة ترشيحهم من جديد، وهذا لا يتم إلا من خلال الدعم القوي من قبل جماعات المصالح سواء كان الدعم مالياً أو معنوياً، ويتم ذلك من خلال إقامة لجان عمل سياسية تقوم بجمع التبرعات للمشرعين من الشركات الكبرى والاتحادات العمالية.

ثانياً. أساليب التأثير غير المباشر:

يقصد بهذه الأساليب أن جماعات المصالح قد تقوم بهذا التأثير وإقناع الجماهير بأن مطالبهم وقضاياهم عادلة وحثهم على العمل للوصول إليها، وتتبع في ذلك أساليب مثل الإعلانات بالصحف والمجلات وعبر وسائل المرئية والمسموعة.

وأخطر صورة تظهر فيها جماعات الضغط هي تلك الصورة التي تكون فيها تلك الجماعات تتخذ مواقف أكبر من أهدافها، وبهذا سوف ينجر وراءها الرأي العام وهي إما تخدعه أو تضعه في الصورة الصحية، ومن أشهر جماعات الضغط والمصالح، جماعة الضغط الصهيونية، وجماعة رجال الأعمال، وجماعة اتحاد العمال(92).

ومن المعروف أنّ جماعة الضغط الصهيونية ، تملك الأموال وتملك المؤسسات الإعلامية، وبالتالي لها قوة مؤثرة على أصحاب القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يجبرون على التماشي مع مخططاتهم الصهيونية، ومن يقف ضدهم سيتم تصفيته أو إزاحته من منصبه.

وتقوم الجماعة الصهيونية بجمع الأموال من كل فروعها في أمريكا، لدعم الدولة الصهيونية حوالي 500 مليون دولار سنة 1967، واستطاعت أن تجمع ضعف هذا المبلغ في سنة 1968(93).

واستطاعت هذه الجماعة الصهيونية من التأثير على الكونغرس الأمريكي المتمثل بمجلس الشيوخ والنواب وعلى الحكومات الأمريكية المتوالية في الحصول منها على الدعم المالي اللامحدود لدولة بني صهيون، وخاصة أثناء حرب أكتوبر 1973 حيث تضاعف هذا الدعم، بالإضافة للسيطرة على وسائل الإعلام سواء كانت الصحف أو الإذاعات، حيث استطاعت هذه الجماعة الصهيونية في التغلغل والدخول في أسهم

(92) نفس المصدر السابق، ص166.

(93) نفس المصدر السابق ، ص167.

بعض تلك المؤسسات الإعلامية الأمر الذي جعلها وسيلة طائعة في يدها، ولعل أشهر تلك الصحف الأمريكية المعروفة صحيفة النيويورك تايمس هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن القضاء الأمريكي لم يسلم منها، حيث استطاعت هذه الجماعات أن تتغلغل فيه وتؤثر عليه في إصدار القرارات، وأشهر تلك القرارات التي أصدرتها السلطة القضائية هو منح الجنسية المزدوجة للإسرائيلي، بمعنى حمل الجنسية الإسرائيلية والأمريكية في آن واحد(94).

يتم تنظيم الجماعات المصلحية على أسس قبلية أو عنصرية أو قومية أو دينية ويصل عدد تلك الجماعات المصلحية إلى الآلاف في عواصم وهي لندن، واشنطن، باريس، بون، روما، وتنشط هذه الجماعات المصلحية على المستوى الإقليمي والمحلي(95).

ج) الرأي العام:

يقصد بالرأي العام آراء الأفراد المتعلقة بقضايا عامة محددة في مجال السياسة، ومن خلال هذا التعريف فإن الرأي العام يتعلق بقضايا عامة، أي قضايا تهم المجتمع ككل (96).

وهناك من عرف الرأي العام وقال:" الرأي العام هو الاتجاهات المعبر عنها بطريقة أو بأخرى التي تمثل نسبياً أغلبية تجاه موقف أو مشكلة أو موضوع معين يتعلق بفئة أو أكثر من فئات المجتمع" (97).

(94) نفس المصدر السابق ، ص168.

(95) محمد زاهي المغربي، السياسة المقارنة: إطار نظري، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996)، ص160.

(96) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص241.

(97) علي محمد شمبش، مصدر سبق ذكره، ص3-7.

فالرأي العام هو القاعدة العريضة التي ينطلق منها أصحاب القرار حتى يصلوا أماكن متميزة، فالرأي العام الذي لا يعبرْ عن آماله ومطالبه وحقوقه، فهو بالتالي رأي عام عقيم.

في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بقوة تأثير الرأي العام على السياسات الخارجية للدول، وبعض الباحثين يقول إن الرأي العام يتكون من آراء وتوجهات مجموعة الأفراد المكونين لتجمع معين، وبينما يرى البعض الآخر أن الرأي العام "يشير إلى اتجاهات أفراد الشعب إزاء مشكلة في حالة انتمائهم لمجموعة اجتماعية واحدة(98).

ويظهر تأثر السياسة الخارجية الأمريكية الواضح بالرأي العام الأمريكي على عكس بعض الأنظمة التي لا تولي أي أهمية لهذه القاعدة العريضة من الشعب.

ويتجلى تأثير الرأي العام الأمريكي على أصحاب القرار الأمريكي في معارضة للحرب على فيتنام سابقاً، وفي العراق حالياً. وبدون مساعدة الرأي العام، فإن أي حكومة لا تستطيع مواجهة تحديات محيطها الخارجي، ولذا فإن على السلطات العامة، المؤهلة لقيادة السياسة الخارجية، أن تأخذ في الاعتبار التأثيرات المتعددة: التسويات الحزبية، ضغط جماعات المصالح، تقلبات الرأي العام، كلها عناصر تدخل في صنع السياسة الخارجية(99).

ويصف (لكاننغ) الرأي العام بانه: "هو قوة رهيبة أكثر من أية قوة أخرى ظهرت حتى الآن في تاريخ الإنسانية"، ويعتبر بالمر ستون بأن "الآراء العامة هي أقوى من كل الجيوش"(100).

(98) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري، مبادئ العلوم السياسية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1963)، ص419.

(99) مرسيل مرك، سلسلة آفاق دولية: السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، (جروس: برس، ب.ت)، ص99.

(100) نفس المصدر السابق، ص94.

ويتفق الخبراء على أن الرأي العام الجماهيري يفتقر إلى المعلومات التي تتعلق بالقضايا الخارجية، وينصب جل اهتمامه بالأمور الداخلية، وعندما يزداد إدراك الرأي العام لأثر القرارات الدولية على الرفاهية الداخلية يزداد اهتمام الرأي العام بتلك القرارات والعكس صحيح، مثل صفقة القمح الأمريكية–السوفيتية عام 1972(101).

ونلاحظ ما حققه الرئيس الأمريكي السابق بل كلنتون من صعود درامي في مدى موافقة الرأي العام على سياسته الخارجية، ففي أحد الاستفتاءات التي جرت بداخل أمريكا على الرأي العام حول سياسة حكومة كلينتون الخارجية، سيلاحظ صعود كلينتون من المرتبة الثامنة في سنة 1994 إلى المرتبة الأولى سنة 1998 بين الرؤساء الأمريكيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للوضع القوي الذي تعيشه أمريكا في عهده وبالتالي أعطوه الثقة، ولعدم وجود أي مشكلات في سياسته الخارجية الذين اعتبروا "ناجحين جداً" من قبل الرأي العام في ممارسة السياسة الخارجية(102).

والجدول التالي يوضح تقييم الرؤساء الأمريكيين في ممارسة السياسة الخارجية (ناجح جداً في السياسة الخارجية)*(103).

1998ف	1994
1- كلينتون	1- كينيدي
2- كينيدي	2- نيكسون
3- ريغان	3- ترومان

(101) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، (الرياض: دار شئون المكتبات، 1989)، ص159.

(102) جون ريلي، "الأميركيون والعالم: نظرة شاملة على نهاية القرن" ، ترجمة: نافع أيوب لبس، مجلة الفكر السياسي، العدد (7)، (الصيف، 1999)، ص60.

(103) نفس المصدر السابق، ص61.

* نقلاً عن مجلة الفكر السياسي، العدد (7) ، (لسنة 1999)، ص61.

4- بوش الأب	4- إيزنهاور
5- ترومان	5- ريغان
6- إيزنهاور	6- بوش الأب
7- نيكسون	7- كارتر
8- كارتر	8- كلينتون
9- جونسون	9- جونسون
10- فورد	10- فورد

*نقلاً عن مجلة الفكر السياسي، العدد (7) ، (لسنة 1999)، ص61.

وهناك مشكلات حازت على أكبر عدد من الاهتمام سواء من قبل الرأي العام أو القادة وهي كالتالي*(104):

المشكلات التي حازت على أكبر الاهتمام لدى الرأي العام والقادة سنة 1994:

الرأي العام	القادة
الجريمة 26%	الثقافة 26%
الرئيس كلينتون 22%	عدم الرضى عن الحكومة 14%
إساءة استخدام المخدرات 21%	انعدام الأخلاق 14%
الثقافة 15%	الاقتصاد الأسيوي 13%

(104) نفس المصدر السابق، ص71.

*: نقلاً عن مجلة الفكر السياسي، نفس المصدر السابق،ص71.

د) وسائل الاعلام:

من المعروف أن وسائل الأنباء بما فيها من راديو وتلفزيون وصحف في الدول الرأسمالية يكون تأثيرها قوياً، وهي تصور أن بقية النظم غير ديمقراطية و تقبع تحت حكم نظم ديكتاتورية لا تسمح أو تعطي الفرصة لتلك الوسائل بالتعبير عن آراء الشعب بصورة حقيقية تعكس ما تلاحظه عن تلك الشعوب.

وفي الوقت الذي تزداد فيه وسائل الأنباء وتتنوع في الـ U.S.A إلا أن القوانين لا تعاقب من يسيء استعمالها على أساس أنّها أدوات شعبية يعبر فيها الشعب عن مطالبه وآرائه، ولكن الواقع يشير إلى خضوع تلك الأدوات الإعلامية إلى سيطرة وتحكم من قبل جماعات الضغط أو بعض أصحاب النفوذ الآخرين، التي تحركها وفق خططها ومصالحها، والصحافة تعرف بأنها صوت الشعب، ولكنها تحولت إلى صوت جماعات الضغط والمصالح التي يضيع معها صوت الشعب، ولعل أوضح مثال لسيطرة جماعة الضغط والمصالح هي جماعة الضغط الصهيونية التي تملك أسهماً كبيرة في أكبر الصحف الأمريكية مثل صحيفة النيويورك تايمس التي يظهر تأثيرها الواضح على أصحاب القرار في السياسة الخارجية الأمريكية(105).

وحسب الدستور الأمريكي فإن السلطة التنفيذية صاحبة القرار في الحكومة الأمريكية وبالتنسيق مع الكونغرس عليها شرح سياساتها وأفكارها، وأن تجيب على الأسئلة، وأن تكون خاضعة للمساءلة، وعلى وسائل الإعلام دوراً مشروعاً ومهماً في الإصرار على تلك الشروح، وفي الضغط من أجل إجراء محاسبة علنية واضحة، إلا

(105) حامد عبد الله ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية، (بيروت: مركز الأبحاث منظم التحرير الفلسطينية، 1970)، ص118.

أن الواقع العملي يشير عكس ذلك إذ ينفرد الرئيس باتخاذ قرارات خطيرة كإعلان حالة الحرب (106).

ويرى الباحث بأن اللوبي الصهيوني يحكم سيطرته الواضحة والمؤثرة على وسائل الأعلام العالمية وخاصة الأمريكية، باعتباره الممول الرئيسي لها، كصحيفة النيورك تايمز.

(106) سيمون سيرفاتي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية ، ترجمة :محمد مصطفى غنيم، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ب.ت)، ص38.

المبحث الثالث: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة البلقان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتقد بعض الكتاب بأن "البلقان" لغة كلمة مشتقة من لفظة (بلقانجيا) التركية التي تعني "الجبل" في الاصطلاح تطلق على المنطقة التي تكون شبه جزيرة تترامى بين بحر الادرياتيك غرباً، وبحر إيجة والبحر الأسود شرقاً، والبحر الأبيض المتوسط جنوباً، وسلسلة جبال البلقان شمالاً، وفي القاموس السياسي المعاصر كانت تتألف منطقة البلقان من ست دول وهي (اليونان، بلغاريا، يوغسلافيا السابقة*، ألبانيا، رومانيا، وتركيا)(107).

وبهذا الموقع المميز تعد المنطقة موقع التقاء بين أوروبا وآسيا وهي معبر بين الشرق والغرب ، ومدخل طبيعي للقارة الأوروبية من جهة الشرق، فعبر منطقة البلقان عرفت العقائد الدينية والحضارة طريقها إلى وسط أوروبا، وعلى أرضها تجاور المجتمع اليوناني والمجتمع الروماني في إطار الإمبراطورية الرومانية القديمة، وعندما انقسمت تلك الإمبراطورية في العصر الروماني الأخير إلى قسمين شرقي وغربي كان خط التقسيم الرأسي يعتبر أقاليم البلقان في شطرها الغربي، وهكذا فرضت طبيعة الموقع على شبه جزيرة البلقان أن تتلقى التأثيرات الحضارية من الشرق والغرب على حد سواء(108).

وبسبب الموقع الجغرافي ليوغسلافيا الاتحادية سابقاً، وكونها تقع في موقع استراتيجي بالنسبة للقارة الأوروبية والعالم عامة، ولشبه جزيرة البلقان خاصة، ولأهميتها باعتبارها حلقة الوصل بين غرب أوروبا وشرقها، وكذلك بين شمالها وجنوبها، فإن ذلك ما يفسر تكالب الدول الكبرى للسيطرة عليها.

* تفكك يوغسلافيا اليوم إلى ست دول، صربيا، الجبل الأسود، مقدونيا،البوسنة والهرسك، كرواتيا، سلوفينيا.

(107) محمد خليفة، الإسلام والمسلمون في بلاد البلقان، (الرياض: منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1994)، ص50.

(108) وسام عبد العزيز، البوسنة، الصرب، كرواتيا، (القاهرة: مكتبة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994)، ص9.

وكـان ليوغسـلافيا السـابقة أهميـة جيوبولتيكيـة ،حيـث تحـدها مـن الشـمال النمسـا، المجر، ومن الشرق رومانيا ،بلغاريا ومن الغرب إيطاليا ومن الجنوب اليونان، و ألبانيا، وأنها تطل على البحر الادرياتيك الذي يتصل بالبحر الأبيض المتوسط، ولذلك كان نشوب أي حرب في يوغسلافيا يهدد الأمن والتعاون الأوروبي في القارة (109).

وتأتي الأهمية الجيوبوليتكية الكبرى لشبه جزيرة البلقان في نظر الولايات المتحدة الأمريكية من كون منطقة البلقان معبراً لخطوط المواصلات الدولية ومنفذاً يربط شمال القارة الأوروبية بجنوبها، بخط بحري من البلقان حتى البحر الأبيض المتوسط، هذا الخط الذي يعبر سهول بولونيا ويتابع بعدها حتى سهول يانون، وفيها يتفرع إلى ثلاثة فروع ،فرع إلى تركيا وآخر إلى سالونيك في اليونان، والثالث إلى تساريغراد بصربيا، وأهم تفرعات هذا الأخير هو ذاك الذي يحيط بسهول موارفا، وفاردار الذي يتجه إلى سالونيك، ويعد هذا الفرع الواجهة الشرقية البحرية المباشرة بالنسبة للغرب، وهنا تكمن الأهمية الاستراتيجية للربط بين قارتي أوروبا وآسيا، ولذلك فقد كانت الرقابة شديدة على هذه البقعة البحرية (مورافيا– فاردار) في الاستراتيجية الجغرافية للقوى العظمى وخاصة أمريكا، وقد لوحظ تاريخياً أنّ هذه المنطقة كانت وما تزال طريق الغزوات الكبرى وحركة الشعوب، منذ آلاف السنين حتى أصبح الاعتقاد بان هذه المنطقة لن يسودها الاستقرار والهدوء في يوم من الأيام(110).

ولصربيا موقع استراتيجي مهم، حيث تمثل صربيا المفصل الأساسي لشبه جزيرة البلقان التي كانت في الماضي بؤرة للحروب والانقسامات ما بين روسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية المجربة، حيث كانت الرقعة الفسيحة لصربيا نحو الجنوب (مقدونيا وسنجق نوفي بازار) الذي أدى بالقوتين للقيام كلٌ منها بعمل عسكري، حيث

(109) عوض جمعة رضوان ، يوغسلافيا وصراع القوميات،(مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1993)، ص 17.

(110) رادوسلاف ستويانوفيتش، " البلقان في لعبة التوازن الدولي: نظرة جيوبوليتكية "، ترجمة: تربة نشوفي، مجلة الفكر السياسي، العدد (9-10)، (يونيو، 2000)، ص217.

بادرت الإمبراطورية النمساوية المجرية لغزو سالونيك باليونان، وبالتالي أوقفت النمسا أي توسع من جانب صربيا في هذا الاتجاه، وكذلك أغرى الخط الحدودي بين مقدونيا وألبانيا العديد من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، وذلك لأهمية الموقع بالنسبة للسياسة الأمريكية(111).

ويوغسلافيا سابقاً هي نقطة الالتقاء القاري جنوب شمال، وجنوب شرق–غرب، ولا يخفى أن لتركيا مصلحة أيضاً من نقطة التقاء هذه الممرات القارية وهي تتفوق بذلك على روسيا وأوكرانيا ومولدافيا ورمانيا لتحقيق التعاون بين هذه الدول على امتلاك هذه البوابة وضفاف الدانوب النهرية(112).

ونلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنافس القوى الأخرى الكبرى على هذه المنطقة وامتلاك أهم مصادر في شبه جزيرة البلقان متمثلة في السيطرة على طرق المواصلات من الغرب إلى الشرق وخاصة البحرية والجوية. واستراتيجية أمريكا لم تتغير حتى بعد اختفاء القطب المنافس للولايات المتحدة، نجد أنها تسعى إلى السيطرة على حوض البحر المتوسط مع الشرق الأوسط، فهي منطقة مهمة لمصالحها الحيوية بسبب الموقع الاستراتيجي، ونلاحظ الفروق الواضحة بين أمريكا وحلف شمال الأطلسي، فالأخير يولي الاهتمام لما يسمى بحوض البحر المتوسط الغربي، بينما نجد أمريكا منذ عام 1947 أصبحت القوة المسيطرة في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي(113).

(111) نفس المصدر السابق، ص219.

(112) نفس المصدر السابق ، ص225.

(113) أمجد ميقاتي، المصالح والعلاقات الإستراتيجية، نشرة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم، العدد الأول (بلغراد: المؤسسة العربية اليوغسلافية للإعلام والنشر، 1993)، ص14.

* يذكر د.جعفر عبد المهدي صاحب: بأن تسمية كوسوفو مستمدة من مفردة (كوس) من القاموس الصربي وتعني طائر الشحرور وأسمه العلمي CAMPUS MERULAE إذ كانت هذه الطيور (الشحارير) تتكاثر في ذلك المكان بشكل كبير فاكتسبت المنطقة تسميتها منها.

1- إقليم كوسوفو:

معنى كوسوفو: ميدان الطائر الأسود*(114). وقد اشتهر هذا الميدان باسمه هذا بعد معركة كوسوفو التي وقعت عام (1389) بين العثمانيين والجيوش البلقانية، ومنذ ذلك الحين أطلق هذا الاسم على الإقليم، وسجل في صفحات التاريخ، واستمر هذا الإقليم تحت حكم العثمانيين إلى أن انسحبوا منه عام 1912 نهائياً(115).

إن إقليم كوسوفو كان في السابق يطلق عليه " كوسوفو وميتوخيا"، وميتوخيا هي القسم الغربي من كوسوفو الحالية. وميتوخيا أصلها كلمة يونانية (Metoh) ميتوخ وتعني بالضبط ممتلكات الكنيسة الارثوكسية، حيث تقابل عندنا بالضبط مفردة "أوقاف". وفي سنة 1974 حذف الدستور اليوغسلافي الجديد كلمة ميتوخيا وذكر تسمية كوسوفو (إقليم كوسوفو المتمتع بالحكم الذاتي)(116).

2- الموقع:

يقع إقليم كوسوفو(KOSOVO) جنوب جمهورية صربيا، أي في الجنوب الشرقي لشبة جزيرة البلقان إذ يشغل مكاناً حساساً، بالنسبة ليوغسلافيا، وشبه جزيرة البلقان، إذ يربط البلقان كلها، وكذلك البحر الادرياتيكي بواسطة الخط العام البري.

ويبلغ عدد سكان الإقليم حوالي (1.800.000) مليون نسمة* الغالبية العظمى منهم من المسلمين الألبان، وقد قامت في هذا الإقليم عام 1968 مظاهرة كبرى تطالب بالقومية الألبانية والانضمام إلى دولة ألبانيا الكبرى كما يسمونها الألبان(117).

(114)جعفر عبد المهدي صاحب:أهداف حرب الناتو في كوسوفو، صحيفة الجماهيرية، العدد (2929)، طرابلس في 1991/12/1، ص7.

(115) رجب يشار بويا، الألبانيون والارناؤوط، والإسلام، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2004)،ص113.

(1) جعفر عبد المهدي صاحب، صدام الحضارات أم تفجير بؤر للصراع،(طرابلس: دار شموع الثقافة للطباعةوالنشر والتوزيع،2003)، ص23.

*: أخذت الإحصائية سنة 1980.

(117) عوض جمعة رضوان، مصدر سبق ذكره، ص26.

وتشكل السهول والوديان (36.5%) من الأراضي الكوسوفية هذه النسبة من المرتفعات والجبال والغابات، أما المساحة الباقية فهي الأنهار، أهمها مبيلي دريم 112كم، وإبيار 85 كم، ونيكا67 كم، بالإضافة إلى نهر ستانيسكا(SITNICA) الذي يصب في البحر الأسود، ونهر لابيس(LEBENAC) الذي يصب في بحر إيجه، ونهر درينتسا(DRENICA)، ونهر لاب (LAB) (118).

وهناك أيضاً العديد من الأنهار التي تمر بإقليم كوسوفو باتجاه الدول المجاورة للإقليم وهي(119):

- نهر كلينا(Klina) ويقع بوسط الإقليم.
- نهر مورافا(Morava) يقع بالحدود الشرقية للإقليم.
- نهر بيسترتشا(Bistrica) ويقع بالحدود الغربية للإقليم محاذياً لحدود الجبل الأسود.
- نهر سيتنيسا(Sitnica) ويقع بالحدود الشمالية للإقليم.
- نهر لاب(Lab) ويقع بوسط الإقليم.
- نهر أرنيك(Erenik) ويقع بالقرب من الحدود الألبانية، الجنوب الغربي للإقليم.
- نهر بلي دريم(Belidrim) يقع في جنوب إقليم كوسوفو*.

بالإضافة إلى نهر ستانيسكا (Sitnica) الذي يصب في البحر الأسود، ونهر لابيس(Lepenac) الذي يصب في بحر إيجه(120).

(118) نقلاً عن www.ajeeb.com ، محمد سالم، تقرير حول كوسوفو،ص3.

(119) نقلاً عنwww.google.com ، منصور العوضي، موضوع حول انهار اقليم كوسوفو، ص7.

(120) أتناسيا اوروشيمفيتش ، كوسوفو، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، (بريشتينا: منشورات يرنستوفو، 1990)، ص 15.

* انظر: الشكل رقم (2) بالملحق الأول ص (218) يوضح أهم الانهار بالاقليم.

3- المساحة:

تبلغ مساحة كوسوفو (10.887) كم2، ويحد كوسوفو من الشرق والشمال الغربي جمهورية صربيا، ومن الغرب جمهورية الجبل الأسود، ومن الجنوب ألبانيا ومقدونيا.

وإقليم كوسوفو يقع بين وادي كاجانيك في الجنوب حتى وادي كوسوفسكا متروفتسا في الشمال، هذا الموقع يتوسط شبه جزيرة البلقان حيث تلتقي فيه السلاسل الجبلية مثل سلسلة جبال رودوبيسكا (Rodobiske) في الشرق والشمال الشرقي، وسلسلة جبال درينسكا (Drinske) في الشمال الغربي، وسلسلة جبال شاربلانينسيكا في الجنوب الغربي.

وفي أقصى الجنوب تقع قرية كاجانيكً (30 َ13 ْ42)، وفي أقصى الشمال تقع قرية بايغورا (Bajgora) في منحدرات جبل كاوبونيكً (30 َ58 ْ42)(121).

ومن جهة ثانية فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليوغسلافيا السابقة عامة وصربيا خاصة يجعل من مصالح أمريكا في البحر الأبيض المتوسط مهددة بالمنطقة، وعليه فإن ضمان السيطرة على المجال الصربي يمكن أمريكا من الغلبة في صراع القوى القارية للوصول إلى هذه البقعة المهمة بالقارة وهذا لن يحصل إلا إذا تحالفت أمريكا وحلفائها، ولقد شكل هذا الموقع لصربيا منصة قارية بحرية متقدمة للقوى الأوروبية، فتم وضعه تحت عين رقابتها الشديدة في تلك الفترة، وبعد قيام معسكرين عسكريين للإمبراطوريات السابقة شعرت صربيا بأن عليها أن لا تتحالف أو تنظم مع أي من المعسكرين لأن هذا بدوره سيهدد استقلالها(122).

(121) نفس المصدر السابق ، ص 16.

(122) رادوسلاف ستويانوفيتش، مصدر سبق ذكره، ص220.

ويتمثل الموقع الجيوستراتيجي لهذا الإقليم بالنسبة للولايات المتحدة ودول الناتو، كونه يشكل نهاية الحلقة المفقودة على سكة طريق حركة الناتو شمال – جنوب والطريق هو:

توزله – سريبر نتسه – جيبا – غواراجده – سنجق – كوسوفو – مقدونيا – بلغاريا – تركيا – ثم أخيراً الوطن العربي من جهه سوريا والعراق(123).

والملاحظ أنّ مناطق (توزله– سريبر نتسه– جيبا– غوراجده) هذه المناطق تقع في نطاق جمهورية البوسنة والهرسك التي هي من الناحية الواقعية والميدانية الآن محتلة من قبل الجيوش الأطلسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد القوات الموجودة هناك (60.000) جندي وهذا التدخل جاء بما اتفق عليه في معاهدة دايتون لعام 1995.

ولعبت يوغسلافيا دوراً مهماً في عملية التوازن بين الأقطاب، وبخروجها من المعسكر الشرقي عام 1948 لإظهار حسن النية في لعب دورها في سياسة التوازن القطبية، وتحولت يوغسلافيا إلى منطقة فصل بين القوى العظمى في القارة، ومع تشكل معسكر الحياد المتمثل في منظمة عدم الانحياز التي لعبت يوغسلافيا "تيتو" دوراً مهماً وأساسياً في ظهوره.

ومن ثم شكلت يوغسلافيا موقعاً ومركزاً مهماً بين القوتين المتصارعتين المتمثلة في الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية.

(123) جعفر عبد المهدى صاحب، مشكلة كوسوفو، (طرابلس: منشورات دار النخلة، 1998)، ص 89.

4- عدد السكان:

يبلغ عدد سكان الإقليم (1.636.000) نسمة* منهم (95%) من أصل ألباني منهم (5%) يدينون بالكاثوليكية و(90%) مسلمون والباقون بنسبة (5%) فهم من السلاف الصرب(124).

والجدول الآتي يوضح بالأرقام أهم القوميات في إقليم كوسوفو:

الألبان	1.111.000 نسمة.
الصرب	228.000 ألف نسمة.
أهل الجبل الأسود	31.000 ألف نسمة.
مسلمون القومية	26.000 ألف نسمة.
الغجر	14.000 ألف نسمة.
الأتراك	12.000 ألف نسمة.
الكروات	8.000 ألف

(124) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص221

نسمة(125)

*: أخذت الإحصائية سنة 1970.

ونؤكد هنا في حالة استقلال إقليم كوسوفو* وبدعم أمريكي فأن هذه الخطوة– الاستقلال–ستفتح الباب على مصراعيه لبقية الأقليات الموجودة في جمهورية صربيا وبقية الدول المجاورة. ولقد اشرنا الى صربيا تحديداً نظراً لتركيبتها السكانية الفسيفسائية من الناحية العرقية.

ويمكن الإطلاع على التوزيع العرقي لسكان جمهورية صربيا من خلال الأرقام الواردة حسب إحصاء عام 1991 كما يلي(126):

القومية	العدد الكلي	نسبة السكان من المجموع الكلي
الصرب	6.485.596	%26.3
ألبانيون	1.727.541	%5
الجبل الأسود	520.508	%16.6
المجريون	345.376	%3.3
المسلمون	327.290	%3.1
الكروات	115.463	%1.1
الغجر	137.265	%1.3

(125) نفس المصدر السابق، ص 116.

(126) جعفر عبد المهدى صاحب ،الصرب الأرثوذكس : الطائفة المفترى عليها، (طرابلس: منشورات دار النخلة، 1997)، ص41.

*: أعلن عن استقلال كوسوفو في 2008/2/17 بعد تسليم هذه الرسالة الى لجنة المناقشة.

السلوفاك	67.234	%0.6
الرومانيون	42.386	%0.4
المقدونيون	48.437	%0.5
البلغار	25.214	%0.2
الفلاسي	17.557	%0.2
أتراك	11.501	%0.1
سلوفينيون	8.747	%0.1
آخرون	465.349	%4.5

أما الكثافة السكانية حسب القوميات داخل بلديات الإقليم فإنها شكلت تجمعات سكانية يغلب عليها الطابع العرقي، ويمكن لنا ملاحظة التوزيع المناطقي العرقي كالآتي(127).

أ – القرى ذات الأغلبية الصربية هي:

ميتروفيتسا، ليبوسافيتش، زوبين، جوتشين بوتك، نفوبردا، تربتشا.

ب – القرى ذات الأغلبية الألبانية هي:

بودويافو، فوشترين، سكندرشافيتسا، إيستوك، بتشي سكافسترون، بريشتينا، درنيسا، كلنيا، ديتشاني، جاكوفيتسا، مالي ليفو، كوسوفوبولي، أوبليتش، كماميتسا،

(127) نقلا عن www.google.com. حول التوزيع القومي بالإقليم ، ص 5.

*انظر: الشكل رقم (3) بالملحق الأول ص (219) يوضح التركيبة العرقية لسكان اقليم كوسوفو.

ليبليـان، يلينـا، أوروخافـاتس، سـوفاريكا، شـتمليا، أوروشـوفاتس، بريشـفو، كاتشـانيك، بريزن، برود*.

5- عاصمة الإقليم:

أن بريشتينا هي عاصمة كوسوفو وتعد مركزاً للثقافة، والعلوم، والفنون في الإقليم، حيث توجد بها جامعة بريشتينا التي تضم العديد من التخصصات التي يدرس فيها أكثر من (35.000) طالب وطالبة(128).

الحياة الاقتصادية في الإقليم:

تطور اقتصاد الإقليم في فترة السبعينيات بشكل سريع جداً، ففي المجال الصناعي أنشئت فيه كثير من الصناعات الثقيلة والخفيفة، كما تسهم الزراعة في رفع مستوى اقتصاده فإن معظم أراضي الإقليم صالحة للزراعة(129).

ويرى (محمد قاروط) أن سبب كون إقليم كوسوفو يعد الرئة الاقتصادية المتنوعة الآفاق وذلك لخصوبة الأرض بالإقليم، ولما فيها من معادن كثيرة ومهمة، وتنتج بكميات كبيرة فإن صربيا تصر على عدم السماح لألبان كوسوفو بالاستقلال عنها.

وإن سبب إصرار صربيا على عدم السماح الألبان كوسوفو بمحاولة الانفصال عنها وإعلان الاستقلال هو أن هذا الإقليم يعتبر في نظر بلغراد الرئة الاقتصادية المتنوعة لصربيا لأن أرض هذا الإقليم تحتوي على معادن كثيرة وهامة وينتج كميات منها.

إن كوسوفو تنتج (75%) من خام الرصاص والتوتياء، وينتج حوالي (60%) من الفضة، والذهب (20%) و(50%) نيكل، كما إنها تملك (79%) من احتياطي

(128) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص116.

(129) نفس المصدر السابق ذكره، ص117.

الفحم هذا بالإضافة إلى وجود معادن أخرى، مثل الحديد والنحاس والزئبق، والرخام والكوارتز وغيرها من المعادن(130).

ونعتقد أن ما ذهب إليه (قاروط) يشكل جزءاً من الأسباب التي تطرحها صربيا فليس العامل الاقتصادي فقط بل إن صربيا تعتقد أن كوسوفو تمثل مهد حضارة الصرب خلال العصور الوسطى ولها مكانة روحية خاصة لدى الشعب الصربي.

وهناك بعض الأقلام الإسلامية تعتقد بوجود العديد من المحاولات الأوروبية والغربية لإزالة الإسلام من دولة ألبانيا، إلا أنها فشلت كلها حتى بعد القضاء على الإمبراطورية العثمانية، واحتواء تركيا نفسها وتحويلها إلى دولة علمانية تنافس الدول المسيحية والأوروبية في مكافحة الإسلام وظلت صامدة وعنيدة عليهم إلى اليوم الأمة الإسلامية الوحيدة في عموم أوروبا، وظل الشعب الألباني في كوسوفو، أمة مسلمة ذات ثقافة إسلامية زاهرة(131).

ويعتقد الباحث أن مثل هذا الطرح (الاسلاموي) يمثل تسطيحاً للموضوع ويغرز دعوة لدغدغة العواطف الدينية أكثر مما يدل على أنه كلام علمي، فألبانيا الرسمية التي يتحدث عنها الكاتب كانت شيوعية متطرفة لمدة (70) سنة حولت الجوامع فيها إلى مخازن وعنابر لتخزين الحبوب وبعضها تم تحويلها عمداً إلى مرابط للحمير والخيول، هذا في داخل ألبانيا التي يتحدث عنها الكاتب، أما سلوك ألبانيا تجاه سكان كوسوفو فإنها تحثهم من خلال استغلال العامل الديني على الاستقلال.

إن التحليل الذي يتخذ من العاطفة الدينية مدخلاً لدراسة الوضع في كوسوفو يريد منا بأن نؤمن بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو جاءوا لحماية المسلمين الألبان من بطش الشرطة الصربية.

(130) محمد قاروط ، هموم ومشكلات مسلمي البلقان كوسوفو- مقدونيا- بلغاريا، (دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع،2000)، ص31.
(131) محمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص371.

ورغم الرقعة الجغرافية الصغيرة لألبانيا الأم ، إلا أنها تطل على شريط ساحلي قصير على بحر الادرياتيك وأن مساحتها (28) ألف كم2 وهي ذات طبيعة جبلية وعرة(132).

فموقع كوسوفو الجيوستراتيجي هو الذي يجعل الغرب يهتم بها. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت تكن مواقف سلبية تجاه يوغسلافيا ، إذ كانت يوغسلافيا ذاتها تقوم بأعمال تستفز الولايات المتحدة ، فمرة تتمرد ، وأخرى تقوم بدور العازل بين المعسكرين إبان الحرب الباردة ، وكذلك مواقفها التي جسدتها في حركة عدم الانحياز، إذ كانت بمثابة الشوكة أمام أمريكا في تلك الفترة.

إذاً لابد من تدمير يوغسلافيا من أجل المصالح الحيوية للدول الغربية الكبرى التي تقودها أمريكا وهذا هو الهدف الذي تهدف إليه من وراء هذه الافتعالات والفتن العرقية، وفي الأخير ستنتهي مشكلة إقليم كوسوفو كيفما يرغب الداخلون وتصبح شيئاً من الماضي وتجف الدموع الغربية عنها سيأتي الدور لمنطقة سنجق الذي يمثل القنبلة العرقية القادمة والتاريخ سيتحدث عن ذلك.

هناك تخوف مقدوني كبير وحقيقي لم تذكره وسائل الاعلام الغربية وهو تخوفها من ألبان مقدونيا الذي يشكلون (40%) من سكانها فإذا استقلت كوسوفو فإنها ستفتح الطريق لضم منطقة كومونوفا وتيتوفا المقدونيتين إلى الدولة الألبانية الجديدة (133).

ولم تبخل الولايات المتحدة عن وسيلة في تحذير العالم وخاصة الدول الأوروبية من الخطر الروسي، إذ يؤكد استراتيجيو الولايات المتحدة من خطر صعود الروح القومية الروسية من جديد، وكذلك تبدئ أمريكا مخاوفها من ضم روسيا للجمهوريات

(132)نفس المصدر السابق، ص 372

(1) جعفر عبد المهدي صاحب، ألبان مقدونيا ، (طرابلس: دار النخلة للنشر،2005)، ص49.

المستقلة حديثاً مثل أوكرانيا وبيلارسيا، هذا ما جاء في تقرير للبنتاغون – وزارة الدفاع الأمريكية– عام 1992، ويؤكد هذا التقرير بأن على الولايات المتحدة أن تستمر في بناء قوتها النووية حتى تكون موجهة إلى الأهداف السياسية والآلة الحربية الروسية، لأن روسيا ستبقى القوة الوحيدة في هذا العالم القادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة، ولهذا تسعى أن تستغل التراجع في الدور الروسي على المستوى الدولي، من أجل غزوها لمجالات موسكو السابقة شيئاً فشيئاً حتى تقترب من الحدود الروسية نفسها لغرض احتوائها ومحاصرتها أكثر، ومما يحرك الولايات المتحدة للسيطرة والتحكم في هذه المنطقة الحساسة، منطقة البلقان، كونها مصدر الاحتياطيات الهيدروكربونية البديلة التي يعتمد في الحصول عليها من دول الخليج العربي، لأن التنوع في مصادر الطاقة يعد أحد الأفضليات الاقتصادية.

وذكر زبيغنيو بريجنسكي، المستشار السابق للأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، في كتابه "رقعة الشطرنج" : " يجب توسيع منظمة حلف شمالي الأطلسي، لأن هذا سيزيل خطر كل عودة للتهديد الروسي لأوروبا الشرقية "(134).

ولهذا كانت أمريكا تبرر تنوع القوة، كبديل عن الدبلوماسية في معالجة ما يعترضها من مشكلات، كما خلقت الدبلوماسية الأمريكية ظاهرة (العدو المفيد) لاستراتيجيتها، تحت اسم (العدو المرعب)، إذ إن الشواهد والأحداث تؤكد لنا أنها انتهجت هذه الدبلوماسية منذ زمن كغطاء للقيام من وراء ذلك لتسويق مشاريعها في الهيمنة، أو القيام بأعمال قسرية، حتى ترسل رسالة لمن يقف في وجهها، لكي يشعر بأن أمريكا قادرة على تحقيق أهدافها، وباستخدام كل الوسائل، حتى ولو بالقتل والدمار والتجويع والترويع، وقد تم اتباع هذه الدبلوماسية مع صدام حسين ونجحت في ذلك، عندما صورته بأنه الرجل الذي يهدد أمن العالم واستقراره في منطقة الشرق

(134) زبيغنيو بريجنسكي، "رقعة الشطرنج"، دراسات مترجمة: تحرير زلمي خليل زاد،(دبي: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997) ص211.

الأوسط، وها هي لاحقا لجأت إلى تكرار هذه السياسة في يوغسلافيا السابقة من خلال تقديم سلوبودان ميلوشفيتش "العدو المرعب" وبذلك نلاحظ أن أمريكا تقوم بشخصنة العدو إلى أبعد الحدود، ثم القيام بعملية شيطنة العدو، وبالتالي إثارة الرعب، من ذلك العدو المرعب، ثم إدارة الإشاعات حول العدو المفيد، وتقول أمريكا بأنه على وشك أن يسحقنا في كل مكان، وهي هنا تتحدث باسم المجتمع الدولي ككل، لكي تبرر تدخلها ليصبح تحت غطاء الشرعية الدولية، وبعد هذا كله توجه الأنظار إلى من سينقذنا من الكارثة(135).

ويكشف لنا دانييل بن سعيد في كتابه: (حكايات وأساطير عن الحروب الأخلاقية) وعن الأهداف الحقيقية التي سعت الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات في الحرب على يوغسلافيا السابقة، ويوضح كيف وضعت واشنطن يدها على منطقة استراتيجية هامة في العالم، تحت سواتر عدة منها الحماية الدولية لسكان إقليم كوسوفو، وحقوق الأقليات بهذا الإقليم، وإنما تتدخل تحت غطاء العامل الإنساني ومن ثم تأتي بقوتها العسكرية لتحقق مطالبها، وأهدافها، وهذا هو الذي حدث ويحدث بمنطقة البلقان عامة.

ولقد ذكر زبيغنيو بريجنسكي أثناء مقابلة تلفزيونية مع مؤسسة سوروس، بقوله:

" الواقع أن الرهانات الأكثر أهمية في البلقان هي مستقبل إقليم كوسوفو".

هنا يقفز المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي بريجنسكي، ليقطع الطريق أمام نفط بحر قزوين الذي يصل إلى الغرب عن طريق أنبوبين يجتاز أحدهما القوقاز أو تركيا، ويقطع الآخر، البلقان مروراً من مقدونيا وكوسوفو فألبانيا ثم البحر الادرياتيكي إلى دول أوروبا الغربية(136).

(135) موسى الزغبي، مجلة الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره ، ص212.

(136) نفس المصدر السابق، ص230.

وبما أن طريق البلقان يعتبر برياً ونهرياً وبحرياً أساسياً، وملتقى طرق فإن المنطقة ستبقى ميداناً لصراعات القوى الكبرى، فبالتالي فهي تبقى منطقة استراتيجية في غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول جاهدة إقامة قواعد عسكرية تنطلق منها لتقويض وصد المد الروسي، وهذا ما فعلته أمريكا حيث اقامت لها قاعدتين عسكريتين في مقدونيا.

ويمكن أن نجمل الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البلقان كما يلي:

1- العمل على إبعاد روسيا عن منطقة البلقان، وقطع الطريق عليها للوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط.
2- حجز الممرات الأوروبية المؤدية الى مصادر النفط في الجمهوريات الإسلامية التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي سابقاً، أي السيطرة على منابع الغاز والنفط حتى مخارجها الغربية.
3- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تمدد حلف الناتو نحو الشرق لتطويق روسيا.
4- تعمل أمريكا لإقامة قواعد لها، وأحلاف في جنوب وشرق القارة الأوروبية وخاصة منطقة البلقان، ليسهل عليها التدخل متى أرادت ذلك.

الفصل الثاني

(الجذور التاريخية لمشكلة كوسوفو)

المبحث الأول: كوسوفو من الناحية التاريخية.

أ. كوسوفو خلال القرون الوسطى:

يقع إقليم كوسوفو في يوغسلافيا السابقة التي تضم شعباً متعدد القوميات والأديان كل هذا شبه بعالم صغير فيه قوميات وأجناس كثيرة مختلفة إذ يوجد به سبع عشرة قومية لها امتدادات عرقية منتشرة في كل أرجاء يوغسلافيا السابقة، ويختلف بعضها عن بعض في اللغة والدين أو المذهب والعادات والتقاليد والزي، والإرث الحضاري. ولكن معظم شعوب يوغسلافيا* السابقة تنحدر من أصل واحد هو السلاف من السلالة الآرية وهم فرع من شجرة الأمم " الهند – أوروبية " [137].

وينتسب ألبان كوسوفو إلى العرق الايليري، و الايلير القدامى كانوا من أقدم الشعوب التي استوطنت أوروبا ، أي قبل الهجرات السلافية إلى المنطقة[138].

لقد سكن السلاف في آسيا بقرب بحر الخزر[139]*، ونتيجة لهجوم القبائل عليهم من الجهة الشرقية تحركوا ناحية الغرب من بحر الخزر حتى استقر بهم الحال في شبه جزيرة البلقان جنوب نهر الدانوب، وكان ذلك في القرن السابع الميلادي، وازداد مع مرور الزمن عدد القبائل السلافية وانتشرت في البلقان واستمرت تتوسع نحو الغرب والجنوب الأوروبي، وكان ذلك مع بداية القرون الوسطى. وأثناء ذلك التوسع، تكاثرت القبائل السلافية فنتج عن هذه الزيادة ظهور خلافات فيما بينها ، أدت إلى نشوب الحروب فيما بينها، إلى أن انقسمت تلك القبائل إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1 – السلاف الغربيون: وهم البولنديون، التشيكيون، السلوفاكيون.

---

* يوغسلافيا: كلمة مركبة من مقطعين " السلاف الجنوبيون".

([137]) رجب يشار بويا ، مصدر سبق ذكره، ص7.

([138]) نفس المصدر السابق ، ص11.

**بحر الخزر (بحر قزوين).

([139]) سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا العصور الوسطى ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1975) ، ص596.

(4) نفس المصدر السابق، ص597.

2 – السلاف الشرقيين: وهم الروس ومن جاورهم.

3 – السلاف الجنوبيين: وهم الصرب، والكروات، والسلوفينيون، والبلغار، والمقدون.

إنّ اغلب تلك الشعوب قد وفدت إلى شبه جزيرة البلقان في القرنيين السابع والثامن الميلاديين، واستمر انتشار السلاف حتى وصلوا إلى المناطق الواقعة بين القسطنطينية " اسطنبول حالياً " وأرض البلغار[140].

إما الاليريون وبرغم خضوعهم لحقبة طويلة للإمبراطورية الرومانية وتأثيرها العميق عليهم في أنحاء مختلفة من البلقان إلا إنهم حافظوا على خصائصهم المميزة في ألبانيا وحدها بسبب الطبيعة الجبلية المنيعة التي تحمي هذا البلد والأقاليم المحيطة به. ولم يواجه الأليريون الإمبراطورية الرومانية فقط، بل صمدوا في مواجهه الهجرات المتعاقبة التي جاءت إلى البلقان[141].

ويرى البعض أن ألبانيا قد تحولت سنة 395، أي القرن الرابع ميلادي إلى ساحة صراع من قبل الطامعين للسيطرة وبسط النفوذ، وابرز أولئك الطامعين الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك ، ولكن في ظل هذه الصراعات تجنب الإيليريون في ألبانيا الدخول في تلك الصراعات وبقوا محايدين ومنعزلين. أن هذا الانعزال كرس عزلتهم عن العالم الخارجي ولعدة قرون، مما جعلهم يعيشون في ظروف بسيطة وبدائية بعيدة كل البعد عن التطور، حتى شلت قدرتهم على الإنتاج والتطور في طور حياتهم[142].

إنّ هذا الانكفاء من قبل الألبان في ظل تلك الظروف القاسية التي مرت عليهم، وعدم انضمامهم أو انحيازهم مع أي من الأطراف المتنازعة، ربما هو الذي جعلهم يعيشون هذه العزلة والالتفاف حول ذاتهم في هذا العصر، ولربما كانت تلك التجربة الماضية قد أثرت فيهم وجعلتهم يتضامون الآن بعضهم مع بعضهم الآخر.

([140]) نفس المصدر السابق، ص597.

(141) محمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص374.

([142]) نفس المصدر السابق ص375.

*: مقابلة شخصية مع طالب الباني بكلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، سنة 2008.

وبالرغم من تناثر أو انتشار الاليريين الألبان في إقليم كوسوفو والأجزاء الشمالية من دولة مقدونيا بالإضافة إلى دولتهم الام ألبانيا إلا أنهم يعيشون في ظروف مشابهة كالتي يعيشها أقرانهم في ألبانيا ذاتها، ولم تغير الهجرات التي قام بها الألبان من ممارسة حياتهم بنفس الكيفية التي عاشها أجدادهم الأوائل*.

ويشير رجب يشار بويا بأن الاليريين ومنهم ألبان كوسوفو كانوا يعيشون عيشة القبائل الرحل في بادئ الأمر، و يحبون مهنة الزراعة، وعندما وجدوا أرض البلقان خصبة بزراعتها والإقامة فيها وعاشوا فيها ومرت السنوات وهم هكذا، ومن ثم توسعوا وانتشروا على طول شواطئ البحر الأدرياتيكي الذي يفصل شبه جزيرة البلقان عن إيطاليا حتى سيطروا على تلك الشواطئ[143].

وفي القرن الخامس أي سنة 476 انتهت الإمبراطورية الرومانية التي تفتت وغابت عن الوجود وظهرت الإمبراطورية الشرقية التي عرفت باسم الإمبراطورية البيزنطية. والتي استولت على بلاد الايلير في ألبانيا التي تضم في تلك الفترة إقليم كوسوفو[144].

اصبح الألبان تحت حكم الإمبراطورية البيزنطية الشرقية التي اتخذت من القسطنطينية (إسطنبول اليوم) عاصمة لها وقد عملت الإمبراطورية البيزنطية على تغيير النظام الذي كان سائدا إبان الإمبراطورية الرمانية، فاستبدلت نظام الحكم المدني بنظام الحكم العسكري فسيطرت الإمبراطورية البيزنطية على شواطئ البحر الادرياتيكي، فمكنها ذلك من السيطرة على شواطئ ألبانيا وجعلها تحت سيطرتها وخاصة مدينة دروس التي اتخذوها قاعدة بحرية تحمي إمبراطوريتهم وتحمي البحر

([143]) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص24.

([144]) محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة ، (القاهرة: منشورات مطبعة المدني،1965) ، ص815.

الادرياتيكي وجنوب إيطاليا من هجمات العرب. وكانت السياسة المتبعة من قبل الإمبراطورية الشرقية هي الاهتمام بالمدن الساحلية المطلة على البحر الادرياتيكي[145].

وفي القرن العاشر الميلادي خلال السنوات (924،927،928)، في عهد الملك سيمون توسعت بلغاريا من خلال الهجوم الذي شنته جيوشها باتجاه الشمال، فتراجع السلاف الجنوبيون من إقليم كوسوفو واستمروا على ذلك التراجع حتى انتهاء وتلاشى قوة سيمون، ولكن البيزنطيين سيطروا على الوضع تماماً وكان ذلك في بداية القرن الحادي عشر ميلادي.

وفي بداية القرن الحادي عشر أي في عام 1018 أصبحت أجزاء كبيرة من منطقة شبة جزيرة البلقان، وخاصة الأجزاء الوسطى والشرقية ، تحت نفوذ الإمبراطورية البيزنطية وكذلك أحواض الأنهار الكبرى وخاصة نهري السافا والدانوب. وبقيت الإمبراطورية الشرقية في منطقة شبه جزيرة البلقان لمدة 150 سنة، وخلال هذه الفترة ظهرت أسقفيات الأولى في بريزرين والثانية في ليبليان وهما مدينتان تقعان جنوب بريشتينا عاصمة إقليم كوسوفو وهي مجاورة لصربيا وهي دولة قوية وعاصمتها دوكليا (Duklia) ومن ثم انتقلت العاصمة في القرن الثاني عشر إلى مدينة راشكا وهي شمال شرق نوفي بازار الحالية[146].

وفي أواخر القرن الحادي عشر أصبح هناك خطرٌ يهدد البيزنطيين من قبل النورمنديون في إيطاليا الجنوبية الذين استولوا على مدينة بارى الإيطالية. ووجه النرمنديين أنظارهم نحو ألبانيا وسبب هذا بدوره زيادة التنازع والخلافات بين النرمنديين الإيطاليين والإمبراطورية البيزنطية، وعلى أثر هذا الخلاف انتهز أهل

([145]) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص 28.

([146]) جعفر عبد المهدى صاحب، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره، ص16.

راشكا الفرصة في بلاد الصرب بقيادة ستيفان دوشان فثاروا ضد البيزنطيين من أجل استقلال بلادهم من الاحتلال البيزنطي، واستمر الصرب في مقاومة هذا الاحتلال، وكان مركزهم هو كوسوفو[147].

وبرزت في تلك الفترة شخصية الملك بيتر الذي كان له الدور البارز في إشعال الانتفاضة الصربية الأولى التي انطلقت من مدينة نيش (Nis) التي تقع شمال شرق مدينة بريشتينا إلى سكوبيا عاصمة مقدونيا الحالية، وبالتالي هذا ما يؤكد لنا بأن إقليم كوسوفو كان ضمن منطقة الصراعات. والنزاعات التي دارت فيها الانتفاضة الصربية الأولى منذ عام 1040 في أقصى جنوب منطقة كوسوفو قاد جورج فويتينستش ثورة شعبية عام 1072 ضد الاحتلال البيزنطي التي انطلقت من مدينة بريزرين الواقعة في أقصى الجنوب بإقليم كوسوفو[148].

وقد أصبح قسط نطين بودين حاكما على المناطق التي تم تحريرها من الاحتلال البيزنطي، واستمر في ذلك المنصب حتى تم أسره بالقرب من قصر باون(Paun) الموجود في إقليم كوسوفو حالياً.

وخلال هذه الفترة ظهرت وبرزت دوقيات صربية بهذه المنطقة كان من أكبرها دوقية راشا(Rasa) وقد استولى الدوق الأكبر فوكان (Vukan) في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي أي سنة (1093 – 1094) على مدينة ليبليان(Lipljan) الواقعة جنوب العاصمة الحالية بريشتينا، ومن ثم انطلق الدوق فوكان نحو جبل شارا(Sara) واتجه نحو الجنوب الشرقي لإقليم كوسوفو حتى وصل إلى مقدونيا. وقد شهدت هذه المنطقة معارك ضارية وصراعات كبيرة بين الصرب والبيزنطيين أصبحت تلك المعارك علامة بارزة في القرن الحادي عشر. وقد سيطر البيزنطيون

([147]) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص17.

([148]) جعفر عبد المهدى صاحب، مشكلة كوسوفو ،نفس المصدر السابق، ص17.

في النهاية على إقليم كوسوفو، حتى مطلع القرن الثاني عشر إذ جاء الصرب من جديد بعد أن جمعوا صفوفهم واستعدوا لاسترجاع إقليم كوسوفو من البيزنطيين[149].

وفي سنة 1180، أي في نهاية القرن الثاني عشر برزت قوة الدوق ستيفان نيمانينا، الذي زحف إلى الأراضي التي تحتلها الإمبراطورية البيزنطية ووصل في زحفه إلى ما بعد الجبال التي تفصل ما بين مقدونيا وصربيا. واستمر في محاربة الإمبراطورية البيزنطية حتى ضعفت وفشلت في مقاومة الصرب حتى تحقق له النصر في نهاية القرن الثاني عشر أي سنة 1190، ومن ثم توجه الدوق ستيفان نحو الشمال من بريشتينا إلى وادي لاب (Lab) ومنه توجه إلى الجنوب من بريشتينا أي نطقة ليبليان (Liplian)، وباتكوفو(Patkovo)، وخفوسكو (Hovosko)، وبودريمليا (Podrimlje)، وكوسترتس (Kostrc)، ودراشكوفينا (Draskovina)[150].

وخلال السيطرة الصربية على الأراضي التي كانت تحت حكم الإمبراطورية الرومانية الشرقية، أصبح البلقان في عام 1290 تحت حكم الدوق ستيفان، وبالتالي بدأت الإمبراطورية الرومانية الغربية توجه أنظارها نحو هذه المنطقة المهمة من القارة الأوروبية [151].

وشيدت خلال هذه المرحلة القصور الملكية للحكام الصرب وذلك لعدم وجود عاصمة لهم يتمركزون فيها. وفي مطلع القرن الثالث عشر ازداد الاهتمام بمنطقة بريزرين لأهميتها التجارية، وكونها مصدراً لإنتاج خامات الحرير، بدلاً من منطقة راشكا الواقعة في المثلث بين جمهورية الجبل الأسود وصربيا وإقليم كوسوفو، ولكون

([149]) سيما تشر كوفيتش، مصدر سبق ذكره، ص170.

([150]) نفس الصدر السابق ذكره، ص18.

([151]) ايفيتش ب، تاريخ الشعب الصربي، (بلغراد: دار سفيتلوست، 1981)، ص638.

بريزرين أيضا تقع في أقصى الجنوب لإقليم كوسوفو ولكونها قريبة أكثر من غيرها من المدن الكوسوفية للبحر الادرياتيكي مثل مدينة دوبروفنيك (Dobrovnik) ومدينة كوتور (Kotor) [152].

واستمرت الأهمية التجارية لمدينة بريزرين لفترة زمنية إلى أن برزت للوجود مدن جديدة أخرى ذات أهمية تجارية مثل بيتش (pec) الواقعة على الجهة الغربية لإقليم كوسوفو التي تحددها حدود الجبل الأسود، والحدود الشمالية لألبانيا، وكذلك منطقة فوتشترين (Vucitrin) الواقعة في أقصى الشمال من مدينة بريشيتنا عاصمة الإقليم[153].

وفي سنة 1331 ظهر قيصر الصرب ستيفان الثالث الذي كان من أقوى القادة الصرب، الذي انتصر على البيزنطيين والبلغار، ولكن ابنه دوشان سعي لاستعادة الأقاليم التي خرجت عن سيطرة والده* سابقاً فأعادها، ولم تأت سنة 1344 حتى جعل شبه جزيرة البلقان بأكملها تحت سلطانه[154].

وبعد سنتين من سيطرته التامة على شبه جزيرة البلقان أي سنة 1346 أعلن نفسه ملكاً على الصرب، وبعض الأقاليم من بلغاريا وألبانيا. وبعد عشر سنوات أي سنة 1356 اتخذ لنفسه لقب قيصراً، وقد ازدهرت المملكة في تلك الفترة، ولكن الخلافات والتنافس بين حكام الولايات التي تتبعه أضعفت من قوته، أضف إلى ذلك استغلال بعض القبائل لهذه الخلافات وتنافسها علي السيطرة ولم تنته تلك الانقسامات بين حكام الولايات حتى بعد موت ستيفان الرابع، ومجيء ابنه ستيفان الخامس بعده وأخذ الضعف يدب في المملكة، وأصبحت الأمور محصورة بين الانضمام إلى

(152) سيما تشركوفيتش، مصدر سبق ذكره ص23.

(153) نفس المصدر السابق، ص24.

* النيمانية: فهي تعنى طبقة من النبلاء الصرب.

(154) عمر الإسكندري وسليم حسن، تاريخ أوروبا الحديثة وأثار حضارتها ، ط1(القاهرة: مطبعة المعارف، 1922) ، ص163.

الإمبراطورية البيزنطية أو الدولة البلغارية، حتى جاء من يجمع شمل الصرب من جديد ويجعلهم من جديد قوة ضاربة في المنطقة وهو الصربي (فوكاشين)، إذ استولى على الحكم بالفعل وجمع شمل الصرب بعد تفرقهم وتمزقهم، وقد تم التحالف مع اليونانيين والبلغار وغيرهم من الأمم لتصدى ومحاربة الإمبراطورية العثمانية. ولغاية سنة 1371 فشل المتحالفون معه بالتصدي للإمبراطورية العثمانية[155].

ثم جاء بعد ذلك من يعمل على توحيد الشعب الصربي وهو (لازار الأول) إذ استعاد كثيراً من الولايات المتحررة إلا أنه رغم سيطرته على بعض ولاياته واستعادة قوته من جديد، إلا أن الزحف العثماني بقيادة السلطان مراد الأول واجه الجيش الصربي بقيادة الملك لازار في معركة كوسوفو الكبرى التي وقعت نهاية القرن الرابع عشر، أي في 1389.06.15. (ولأهمية هذه المعركة سوف نتناولها ضمن النقطة (ب) اللاحقة). وبعد فترة أصبح النزاع بين المجريين والعثمانيين على بلاد الصرب إلى أن ألحقها السلطان (محمد الثاني – الفاتح) بأملاك الإمبراطورية العثمانية سنة 1459[156].

ولعل تحالف جمهورية الجبل الأسود الآن مع صربيا، إنما هو نتيجة تواجد أعداد من الصرب بالجبل الأسود، وذلك منذ المعركة الشهيرة بين العثمانيين والصرب في كوسوفو، إذ إنه بعد هزيمة الصرب فيها هرب السكان الذين كانوا بالإقليم إلى الجبل الأسود، إلى أن خضعت هذه الأخيرة للدولة العثمانية سنة 1499، وبقيت مستقلة في إدارة شؤونها الداخلية، كنتيجة لبعدها وصعوبة الاتصال بها[157]. وبقيت صربيا لفترة

---

(155) دول ديورانت، قصة الحضارة ، ترجمة: زكي نجيب محمود، (القاهرة: منشورات الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، ب،ت)، ص30.

(156) وليام لانجر، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة : مصطفي زيادة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1959 – 1963) ،ص ص 854– 855.

(157) عمر الاسكندر وسليم حسن، مصدر سبق ذكره، ص16.

زمنية تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية إلى أن استقلت سنة 1878[158].وذلك بموجب قرارات مؤتمر برلين الذي اعترف فيه بصربيا والجبل الأسود كدولتين مستقلتين في القارة الاوروبية.

أن إقليم كوسوفو وما يتمتع به من موقع مهم في الجزء الجنوبي من جمهورية صربيا، وكونه حلقة وصل بين العديد من الدول البلقانية، وكذلك لوفرة موارده الطبيعية جعل منه هدفاً لأطماع الدول الكبرى، والدول القوية بشبه جزيرة البلقان.

ب- معركة كوسوفو الكبرى 1389:

في النصف الثاني من القرن الرابع عشر بدأ الغزو التركي "العثماني" لشبه جزيرة البلقان، إذ ضعفت السلطة المركزية في كوسوفو وكافة أرجاء الدولة الصربية، وذلك بعد موت الملك ميلوتين وأصبحت كوسوفو قبل وفاة الملك دوشان عام 1355 تحت سلطة الإقطاع وهي لا تتعدى ثلاث سلالات إقطاعية، ومن أقوى تلك الإقطاعيات إقطاعية القائد العسكري "موسى" سلف أسرة موسيتش ، الذي كان مسؤولاً عن مدينة رفيتشان التي تقع في الشمال الغربي من مدينة متروفيتسا الحالية. وسيطر الملك لازار على المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من كوسوفو- منطقة نوفو بردو- التي تقع غرب عاصمة الإقليم بريتشينا، أما الملك أوروش والذي حكم في الفترة (1335 – 1371) وحليفه فوكاشين فقد كان يحكم بريزرين المنطقة الواقعة في جنوب كوسوفو وزفيتشان منذ عام 1370[159].

لقد شهدت إمبراطورية الصرب الاستقرار والازدهار في عهد الملك دوشان. إذ كان مركز إمبراطوريتهم يقع في كوسوفو التي يقطنها الآن الألبان المسلمون، كان

(158) جماعة من المستشرقين: دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: محمد ثابت، (بيروت: دار المعرفة، 1933)، ص 175.
(159) جعفر عبد المهدى صاحب، مشكلة كوسوفو ، مصدر سبق ذكره، ص23.

دوشان يأمل أن يحتل القسطنطينية، ولكن بموته تمزقت الإمبراطورية الصربية، فاغتنم العثمانيون الفرصة وسحقوا أول دولة صربية لازالت في طور التكوين[160].

وقد ألحق العثمانيون في 1371.09.26 بالقوات الصربية بقيادة فوكاشين هزيمة كبيرة، وهذا النصر قد أعطى للعثمانيين قوة لفتح المزيد من المناطق أمام إمبراطوريتهم الإسلامية[161].

وفي عام 1378 ظهرت قوة الملك لازار التوسعية ففي النصف الثاني من القرن الرابع عشر، كانت كوسوفو تحت حكم الملك لازار وصهره فوك برانكوفيتش، وكانت عاصمة الإقليم بريزرين حين ذاك والأراضي الواقعة حولها قد صارت تحت حكم صهر الملك لازار، وان سلطة الملك قد امتدت من مقدونيا إلى اغلب مناطق إقليم كوسوفو ما عدا منطقة زفيتشان. وفي عام 1389.06.15 توجه السلطان العثماني مراد الأول بجيش كبير يقدر بحوالي ثلاثين ألف مقاتل، وتقابل مع جيش الملك لازار وفوك في مكان يسمي ميدان الطيور السوداء "كوسوفو" ودارت المعركة هناك إذ قتل السلطان مراد الأول والملك لازار في نفس المعركة، ودفن السلطان مراد الأول في كوسوفو في مكان يسمى مرقد مراد أو تربة مراد القريب من عاصمة الإقليم[162].

وأما صهر الملك لازار فوك برانكوفيتش فقد كان حظه أقوى من ملكه لازار، حيث نجا من تلك المعركة، واصبح يقود جبهات المقاومة ضد القوات العثمانية حتى عام 1392 [163].

وبعد معركة كوسوفو الكبرى تعاظمت معنويات الأتراك وارتفعت روحهم القتالية بعد ذلك الانتصار، وأصبح قائدهم الجديد هو السلطان بايزيد بن مراد الأول، الذي

(160) حنين عبد القادر، انشطار يوغسلافيا، (بيروت: منشورات مركز الدراسات العربي – الأوروبي،1996)، ص15.
(161) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية ،(القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1976)، ص23.
(162) جعفر المهدى صاحب، مشكلة كوسوفو ، مصدر سبق ذكره، ص24.
(163) نفس المصدر السابق ص25.

تقلد أمور الإمبراطورية العثمانية بعد مقتل والده في معركة كوسوفو، واستمر هذا السلطان الشاب في محاربة أعدائه المتحالفين من الصرب والبلغار، واستطاع السلطان الجديد السيطرة على بعض المدن الهامة في البلقان مثل "مناستر، برلبه، صوفيا، وسالونيك " ولما ساد الأمن والاستقرار هناك بعد معركة كوسوفو اتجه السلطان بايزيد الأول إلى بلاد آسيا لوقف غارات المغول على أملاك الإمبراطورية العثمانية[164].

وفي عام 1392 فقد فوك برانكوفيتش سكوبيا عاصمة مقدونيا ، ومنطقة جبال شار مما جعله يرضخ بالاستسلام وإعلان طاعته الرسمية ويذعن للسلطان بايزيد بن مراد ويدفع له الضرائب[165].

وكان لسقوط مدينة سالونيك الاستراتيجية في أيدي القوات العثمانية أثرُ في التوسع والاحتلال كونها نقطة المركز في عموم دائرة البلقان إذ انطلق العثمانيون من هذا الموقع الجديد فاحتلوا اليونان كاملة في عام 1393 وبلغاريا ومن ثم استسلمت لهم رومانيا بدون قتال، على أن تدفع هذه الأخيرة الجزية للدولة العثمانية.

وأمام هذه الفتوحات العثمانية أخذ القلق يساور دول أوروبا الكاثوليكية، مما أجبر هذه الأخيرة على توحيد صفوفها وإقامة جيش أوروبي صليبي ضد الإمبراطورية العثمانية، فتلاقى الجيشان عام 1396 في مدينة نيكوبولي ودارت بينهم معركة انتهت بهزيمة الجيش العثماني[166].

وفي نهاية القرن الرابع عشر اضطرت الإمبراطورية العثمانية إلى تجميد غزواتها في البلقان واتجهت شرقاً لكي تتصدى لجيوش المغول بقيادة تيمورلانك التي تحاول

(164) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص48.

(165) نفس المصدر السابق، ص49.

(166) محمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص62.

السيطرة على آسيا الصغرى. ودارت بين الطرفين معارك عديدة كانت الغلبة فيها للعثمانيين. وبعد إخماد تحركات المغول في الشرق توجه نظر الإمبراطورية العثمانية من جديد نحو الغرب، وفي هذه الفترة اغتنم الأوروبيون فرصة انشغال العثمانيين في محاربة المغول في الشرق، فعكفوا على الاستعداد ولملمة الصفوف لمواجهتهم، وكان يتزعم القوات الأوروبية القائد المجري الشهير جون هنيادي، وتلاقى الطرفان في معركة جديدة في منطقة كوسوفو عام 1448 وانتهت بالنصر للعثمانيين واندحار الصليبيون وضمت كوسوفو بكاملها إلى الدولة العثمانية في عام 1455[167].

أما ما يتعلق بوجود الألبان بكوسوفو فقد أجرى الأتراك عام 1455 إحصائية سكانية وهو العام الذي بسط فيه العثمانيون سلطتهم على إقليم كوسوفو بالكامل وظهر فيها الألبانيون يقطنون ثمانين قرية من أصل ستمائة قرية وهو العدد الكلي للقرى الكوسوفية [168].

وبعد أن أنهى المسلمون ما تبقى من حكم البيزنطيين، سعى السلاطين العثمانيون بفتح القسطنطينية، ففتحوها من غير أن يسلبوها حقها في أن تستمر عاصمة المسيحيين الشرقية، والكنيسة الأرثوذكسية، وجعلوها أفضل مما كانت عليه في عهد الإمبراطورية البيزنطية[169].

واستمر العثمانيون بلا توقف في الزحف لضم المزيد من الأراضي لإمبراطوريتهم، حيث احتلوا "جزر المورة" جنوب اليونان في عام 1460. وفي عام 1463 دخل

(167) نفس المصدر السابق، ص63.

(168) سيما تشير كوفيتش، مصدر سبق ذكره، ص26.

(169) نورمان بينز، الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة :حنين مؤنين ومحمود زايد، (القاهرة: الدار القومية، ب،ت)، ص398.

العثمانيون آخر جزء من أراضي ألبانيا، التي عمل الإيطاليون وبقية الأوروبيين على جعلها آخر موقع حصين أمام طريق الزحف العثماني تجاه روما[170].

ورغم ما فعله الإيطاليون والأوروبيون المتحالفون معا ضد القوات العثمانية إلا أن ذلك لم يمنع الزحف والتقدم العثماني إلى البحر الأدرياتيكي إذ تمكن العثمانيون من اجتياز البحر الفاصل بين شبه جزيرة البلقان وإيطاليا ووصلوا إلى مدينة أوترانت الإيطالية عام 1480 حتى صاروا على مشارف عاصمة الإمبراطورية الرومانية.

وهكذا تم إخضاع كل البلقان من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه للإمبراطورية العثمانية، وخلال هذه الفترة توقفت القوات العثمانية عن الزحف وهدأت الأمور لبعض الوقت ولكن مع بداية القرن السادس عشر، جدد العثمانيون زحفهم لاختراق الوسط الأوروبي، فاجتاحوا المجر وأخضعوها لسلطاتهم ثم واصلوا زحفهم إلى أن وصولوا إلى أبواب أهم عاصمة أوروبية في تلك الفترة وهي فيينا عاصمة النمسا عام 1532 فعملوا حصاراً على المدينة لعدة شهور ولكن هذا الحصار لم يفلح في إسقاط العاصمة وإخضاع أهلها للسيطرة لعدة أسباب منها أن الطبيعة وقفت مع أصحاب الأرض وذلك لشدة الشتاء مما اضطّرّ العثمانيون إلى التراجع نحو الأراضي البلقانية حيث قواعدهم وتحصيناتهم هناك.

وقد عد بعض المؤرخين التاريخيين فشل العثمانيين في السيطرة على (فيينا) بمثابة بداية النهاية للإمبراطورية العثمانية، إذ لم تستطيع بعد هذا أن تستمر في الزحف وضم الأراضي، بل على العكس من ذلك كثرت هزائمها ونكساتها وبدا الضعف ينخر بقوتها حتى ضعفت تماماً وانتهت في مطلع القرن العشرين إلى أن زالت من الوجود تماما[171].

(170) محمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص63.

(171) نفس المصدر السابق ذكره، ص64.

ويرى محمد خليفة أن تصاعد المقاومة الصربية ضد الوجود العثماني أدى إلى ضعف الإمبراطورية، إذ كان القائد الصربي جيفكو بوبوفيتش يقود المقاومة الشعبية الصربية ضد الأتراك خلال (1895–1907)، وكذلك ضد المحتل البلغاري (1916–1918) في منطقة غنيلا نيسكى[172].

يضاف إلى هذا تولدت ردود فعل صربية تجاه الألبان إذ إنه أثناء الاحتلال العثماني لمنطقة البلقان حيث وقف الألبان مع الجيش العثماني وقدموا له المساعدة أثناء احتلال المنطقة، ويتجلى هذا الوصف في معركة كوسوفو التي دارت بين العثمانيين والصرب في 1389، إذ أسهمت هذه المواقف وغيرها في توليد الأحقاد ورغبة الانتقام من سكان إقليم كوسوفو المسلم.

ومنذ عدة قرون حتى يومنا هذا يرفع الصرب شعار(صربيا هي كوسوفو) لذا فهم سوف لا يعترفون بأي استقلال لكوسوفو للأسباب الآتي:

_ الاستقلال يعني تخلي الصرب عن كوسوفو مهد حضارتهم.

_ الاستقلال سوف يؤدي الى إثارة قلاقل في الجمهوريات المجاورة، مثل مقدونيا، وجنوب اليونان، وجنوب الجبل الأسود. وبذلك تتغير الحدود الدولية في المنطقة التي ستؤدي مستقبلاً الى العديد من المشاكل والصراعات.

_ الاستقلال سيؤدي الى ألبانيا الكبرى.

(172) بلاغويا . ك. بافلوفيتش، ألبنة كوسوفو وميتوخيا ،ترجمة:جعفر عبد المهدي صاحب، (بلغراد: منشورات مكتبة غراتشانيتسا ، 1996)، ص342.

ج- كوسوفو في ظل المملكة اليوغسلافية:

لما كان الصرب أكبر الشعوب السلافية الجنوبية التي كونت مملكة الصرب وسعت لاستقلالها واستقلال كل شعوب البلقان عن الإمبراطورية العثمانية، فقد لعبوا دوراً كبيراً في الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

وانتهت تسمية مملكة صربيا بسقوط الإمبراطورية النمساوية – المجرية، واتحاد أكثر السلاف الجنوبيين في البلقان في دولة واحدة، فقد توحد كل من الصرب والكروات والسلوفين، ومن ثم انضم إليهم أهل البوسنة والهرسك والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، وأعلنوا بأنهم أمة واحدة يجمعهم أصل واحد، ومن ثم طالبوا بإنشاء دولة واحدة[173].

وقد أعلن رسمياً في عام 1918 قيام مملكة (الصرب – والكروات – والسلوفين) وملكها بيتر الأول وأقر ذلك في مؤتمر الصلح بفرساي وأقرتها عصبة الأمم في ذلك الوقت، وشملت هذه المملكة الاتحادية الجديدة صربيا القديمة، والجبل الأسود، وكرواتيا وبعضاً من مناطق النمسا التي يوجد بها السلوفيون، وجزءاً من القسم الشمالي وولاية كوسوفو، حتى أصبحت هذه المملكة تتألف من أربعة عشر مليون نسمة[174].

فصارت هذه المملكة أكبر دولة في البلقان في ذلك الزمن من حيث المساحة، وعدد السكان وما فيها من الثروات وخصوصاً إقليم كوسوفو الذي كان مصدراً لبعض المعادن كالذهب والرصاص والفضة والمنتجات الزراعية . وهذه المملكة تضم أكبر اتحاد للشعوب السلافية الجنوبية لذا تقرر تغيير اسمها وتحولت من مملكة الصرب

(173) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص63.

(174) بيير دونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، (بيروت: دار الفكر الحديث،1965)، ص104.

والكـــــروات والســـــلوفيين إلـــــى مملكـــــة يوغســـــلافيا وذلـــــك بتـــــاريخ 1929/10/03[175].

وكانت مملكة يوغسلافيا تضم خمساً وثلاثين مقاطعة، وقد قام الملك بيتر الأول بتقليص هذه المقاطعات إلى تسع مقاطعات ذات مساحة كبيرة وهي كآلاتي:

1- مقاطعة الدانوب Dannbe ومركزها مدينة نوفي ساد.
2- مقاطعة مورافا Morava ومركزها مدينة نيش.
3- مقاطعة فاردار Vardar ومركزها مدينة سكوبيا.
4- مقاطعة درافا Drava ومركزها مدينة ليوبليانا.
5- مقاطعة كرواتيا Croatia ومركزها مدينة زاغرب.
6- مقاطعة فرباس Vrbas ومركزها مدينة بانيالوكا.
7- مقاطعة كوستال Kostal ومركزها مدينة سبليت.
8- مقاطعة درينا Drina ومركزها مدينة سراييفو.
9- مقاطعة زيتا Zeta ومركزها مدينة سيتينا[176].

ويرى حسين عبد القادر: أنه في ظل مملكة يوغسلافيا، ظهرت "صربانية" النظام اليوغسلافي، أو سيطرة الصرب عليه، إذ بلغ عدد الجنرالات في الجيش عام 1931 (116) جنرالاً صربياً في حين لم يكن فيها سوى كرواتي واحدٍ، ولم يكن أي جنرال من سلوفينيا، وتضم الكلية العسكرية 1508 طالباً منهم (140) كرواتياً، و(50) سلوفينياً أي (1318) طالباً من صربيا. ويعمل في القصر الملكي (31) موظفاً منهم (30) صربياً وكرواتياً واحداً، ونجد أيضاً في وزارة الداخلية (127) موظفاً صربياً من ضمن (135) موظفاً، وفي وزارة العدل

(1) وليام لانجر، مصدر سبق ذكره، ص860.

(1) جعفر عبد المهدى صاحب ، مشكلة كوسوفو ، مصدر سبق ذكره، ص 75.

(16) موظفاً صربياً من(137)، وفي وزارة الخارجية (180) صربياً من ضمن (219)[177].

ويرى الباحث أنّ سبب سيطرة الصرب هو سمة من سمات النظم الملكية السائدة آنذاك، هذا بالإضافة الى أن صربيا كانت من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك لا يذهب الباحث الى ما ذهب اليه حسين عبد القادر لأن الاستنتاجات التي بنى عليها فرضيته، في (صربيانية) النظام اليوغسلافي ، ليست صحيحة من الناحية المنطقية، لأنه حينما أسند صحة فرضيته على المقارنة بين عدد جنرالات صربيا مع عدد جنرالات كرواتيا وسلوفينيا فقد وقع في مفارقة تاريخية يمكن أن نوضحها بما يلي:

- أن صربيا خلال الحرب العالمية الاولى كانت دولة مستقلة منذ عام 1878 وفيها جيش وطني دخل الحرب وانتصر فيها.
- أن كل من كرواتيا وسلوفينيا لم يكونا دولة في يوم من الايام (لغاية انتهاء الحرب العالمية الاولى) بل كانتا ضمن الامبراطورية النمساوية . المجرية.
- أن رتبة جنرال في الجيش تعني على الأقل أن يمضي العسكري (36) سنة في الخدمة حتى يصل الى هذه الرتبة.

فاذا لم تكن هناك دولة اسمها سلوفينيا وأخرى اسمها كرواتيا فمن أين يأتي الجنرالات السلوفينيون والكرواتيون ؟

ولكن بعد قيام الدولة الاتحادية نشطت العناصر الانفصالية من خارج صربيا وبدأت المنظمات الانفصالية من كرواتيا بالهروب للخارج. وقد هربت بعض تلك العناصر الكرواتية التي ترغب في الانفصال من مملكة يوغسلافيا إلى خارج البلاد مثل المحامي الكرواتي (انته بافليتش) الذي هرب إلى إيطاليا و أسس منظمة تدعى

(177) حسين عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص21.

منظمة الاوستاش الكرواتية وبمساعدة الطليان. وقام بافليتش بالتنسيق مع العناصر الانفصالية بمنظمة الكف الأسود المقدونية إذ نفذ عملية اغتيال الملك الصربي ألكسندر الأول في 1934/10/9 على يد فلادوغورغييف وهو مقدوني مرتبط بمنظمة الاوستاش الكرواتية العنصرية في مدينة مرسيليا الفرنسية عندما كان الملك يقوم بزيارة رسمية لفرنسا وقتل معه في تلك العملية وزير العلاقات الخارجية الفرنسية[178].

وعلى هذا الأساس ينطلق حسين عبد القادر في استنتاجه الى أن السبب وراء اغتيال الملك الصربي الكسندر، هو عدم شعور الكروات والسلوفيين بالمساواة مع الصرب، الأمر الذي ولد الكراهية بين الشعوب المكونة للمملكة، حيث كان حلم الكروات والسلوفيين هو وحدة الشعوب السلافية ولكن هذا الحلم تلاشى على أيدي القادة الصرب، وحلت الصراعات والتناقضات والأحقاد العميقة محل رغبة التعايش بينهم، وفق مبدأ المساواة بين الشعوب المكونة للمملكة. ففي الثلاثينيات اتشحت المملكة اليوغسلافية باللون الصربي الأحادي فقط وشحبت الألوان الأخرى حتى غدت أطيافاً باهتة، الأمر الذي جعل من البيئة الداخلية للمملكة أرضاً خصبة لبروز بؤر التوتر القومية وكان أول المؤشرات الكراهية ضد الصرب كما ذكرنا سابقاً هو اغتيال الملك الصربي ألكسندر الأول على يد أحد أعضاء موحدي المنظمات الكرواتية الانفصالية، وكان سبب تلك الصراعات والمشاكل كون الكروات والسلوفيون (الكاثوليك) قد وعدتهم صربيا بأن يكون لهم دور الشريك في حكم المملكة وتقاسم السلطة والامتيازات فيها. ولذلك كان اسم كلً من كرواتيا وسلوفنيا إلى جانب الصرب[179].

(178) نفس المصدر السابق، 22.

(179) محمود خليفة، مصدر سبق ذكره، ص488.

في حين أن الأدبيات الصربية تشير بأن سبب قتل الملك الكسندر ووزير الخارجية الفرنسي يعود لموقفهما المعادي للفاشية الإيطالية بقيادة موسليني وقد أثبتت التحقيقات تورط إيطاليا في عملية الاغتيال[180].

أن سبب دخول الكروات إلى جانب الصرب لأجل توحيد كل الشعوب السلافية الجنوبية هو نتيجة لمعاناتهم تحت الاحتلال النمساوي، وتأثيرهم العاطفي بفكرة القومية السلافية[181].

حيث تم إغفال أو شطب حقوق الشعوب والأقليات الأخرى التي كانت أحد مكونات الشعوب البلقانية وهم مسلمو البوسنة والهرسك وألبان كوسوفو ومجريو فويفودينا والمقدونيون والمونتنجريون، إضافة إلى أقليات أخرى كالأتراك والغجر إذ حين قامت مملكة يوغسلافيا أخذ الصرب يكشفون عن نيتهم وتجلى ذلك في إلغاء الدستور الذي وضع عام 1921 وإلغاء الحريات السياسية وحظر الأحزاب[182].

وإن تغيير اسم المملكة من الصرب والكروات والسلوفينية التي ولدت بفرساي بفرنسا سنة 1918 إلى مملكة يوغسلافيا سنة 1929 ، كان المقصود منه إلغاء الصفة الكرواتية والسلوفينية عنها مما قام له الملك وحكومته أيضا بفرض لغة واحدة رسمية للمملكة بعد أن كانت الشعوب التي تكون المملكة تمارس لغات القومية بحرية تامة قبل إلغاء الدستور وأعادت الحكومة تقسيم البلاد من الداخل بغرض حيازة الصرب للمزيد من الأراضي، وكانت الضحية في المقام الأول الأقليات المسلمة المتواجدة في البوسنة، وتم أيضا استرجاع أقاليم أخرى صربية، مثل إقليم فويفودينا

(180) برانوسلاف غليغوريفيتش، البرلمان والأحزاب السياسية في يوغسلافيا 1919_1929 ،ترجمة: جعفر عبد المهدي،(بلغراد: نوفاكنيغا،2001)،ص135.

(181) نفس المصدر السابق، ص 489.

(182) نفس المصدر السابق، ص490.

الواقـع فـي شـمال بلغـراد ذي الأكثريـة المجريـة وأيضـا إقلـيم كوسـوفو ذي الأغلبيـة الألبانية المسلمة الواقع في الجنوب من صربيا[183].

ويرى الباحث أن أسلوب الأستاذ خليفة خطابياً أكثر مما هو واقعي أو علمي وذلك:

_ إن تبـديل اسـم الدولـة مـن مملكـة الصـرب والكـروات والسـلوفين الـى المملكـة اليوغسلافية، ليس المقصود منه إلغاء الصفة السلوفينية الكرواتية، كما ذكر الكاتب، وبالعكس من ذلك نرى أن فكرة (السلاف الجنوبيين) هي أعم وأشمل تضم الشعوب الثلاثة المذكورة والشعوب والأقليات الأخرى مثل مسلمي البوسنة والألبان والقورانيين وغيرهم. إذ لم تكن التسمية صربية وعلى العكس من ذلك أيضاً أن اسم المملكة الصربية قد اختفى منذ عام 1918 واختفى نهائياً بهذه التسمية الجديدة.

_ أما موضوع اللغات فإن الكروات والصرب ومسلمي البوسنة يتكلمون بنفس اللغة أما السلوفينيون فيتكلمون بلغة مطابقة وليست قريبة. وتوحيد اللغة مقصود فقد استخدمته المملكة فقط داخل المؤسسات العسكرية، حيث إنّ اللغة الصربية كانت اللغة الوحيدة التي تستخدم في إصدار الأوامر والمخاطبات العسكرية وذلك بحكم الدستور في الجانب العسكري فقط[184]، ولأن الضرورات تتطلب توحيد لغة الإيعازات العسكرية.

_ أما بخصوص الاقليات فلم تكن هناك أكثرية مجرية في إقليم فويفودينا منذ ذلك الوقت الى يومنا هذا بل هناك أقلية مجرية. كما إن إقليم كوسوفو لم يكن حين ذلك ذا أكثرية ألبانية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وليس في زمن المملكة اليوغسلافية.

(183) نفس المصدر السابق،. ص 494.

(184) جعفر عبد المهدي صاحب، اتفاقية دايتون ،(الزاوية: دار شموع الثقافة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 79.

وما أن جاءت الحرب الكونية الثانية حتى انفجرت التناقضات والصراعات العرقية المريرة بين الشركاء اليوغسلاف فانهارت الدولة التي ولدت في فرساي، فالكروات وجدوا أنفسهم مع صعود ألمانيا النازية منافساً لهم وحليفاً طبيعياً نتيجة لكونهم (كاثوليك)، حيث رحب الكروات بالغزو النازي بشكل عام، وليوغسلافيا بشكل خاص.

وحصلوا في مقابل ذلك على التأثير اللازم من ألمانيا النازية لإنشاء دولة كرواتيا المستقلة عام 1941 حيث ضمت الدولة الكرواتية كلا من كرواتيا وسلوفينيا وشطراً من البوسنة، وفي أثناء ذلك ظهرت ونشطت بعض المنظمات الكرواتية المتطرفة، وبدعم من ألمانيا النازية حيث ارتكبت مجازر عرقية وتصفيات كبيرة ضد الصرب والمسلمين وفي المقابل برزت منظمة صربية عرقية متطرفة قامت بدعم الجيش الملكي الصربي وهذه المنظمة عرفت باسم (الجيتنك)، وقامت بقتل الكثير من الكروات[185].

ونلاحظ أن الحدود الإدارية للمقطعات التي كانت سنة 1929، غير الحدود الجديدة في سنة 1939، حيث أعطت للكروات المزيد من الأراضي وبتأييد ألمانيا النازية.

ويذهب الأرقم الزغبي بأن المملكة اليوغسلافية عاشت منذ ظهورها سنة 1929حتى سنة 1945 تعاني من مشاكل وقضايا تهدد وجودها من أهمها:

1- الشعور بالنفوذ الصربي:

إذ أسند الحكم بالمملكة إلى أسرة صربية من عائلة " كاراجورجيفيتش" الذي عرف فيما بعد بالملك بيتر الأول وهو أب الكسندر الأول[186].

(185) برانوسلاف غليغوريفيتش، مصدر سبق ذكره، ص 490.

(186) غسان خليل، حول السيطرة الصربية بالإقليم، جريدة الحياة، العدد (212)، بتاريخ 1990.11.1. ص2 .

ونرى بحكم وجود مملكة الصرب وأسرتها الملكية (كاراجورجيفتش)، ولكن المملكة قد سجلت انتصارات خلال الحرب العالمية الأولى ولأنها تشكل قوة إقليمية، انضمت إليها الشعوب السلافية الأخرى (الكروات والسلوفين) ولكن ذلك سجل لديها شعوراً بالنفوذ الصربي.

2- النفوذ الأرثودوكسي:

الشعور بأن السلطة السياسية الحاكمة في ظل المملكة اليوغسلافية بأيدي أتباع الكنيسة الارثدوكسية على حساب اتباع الكنيسة الكاثولوكية من الشعب الكرواتي.

ونلاحظ أن ما ذكره الأستاذ الزغبي ليس واقعياً حيث إن الكنيسة الأرثدوكسية ليس لها وجود أو تأثير في سلوفينيا لأن أغلبية السكان من الكاثوليك وكذلك الحال بالنسبة لكرواتيا ماعدا بعض المناطق الكرواتية ذات الأغلبية الصربية مثل منطقة كرايينا ومنطقة سلافونيا.

3- مسألة اللغة:

اللغة الصربية هي لغة عامية وهي غير مقعدة أمّا اللغة الكرواتية فهي اللغة الألمانية وهي مقعدة و رغم ذلك أجبروا على تعديلها.

ويمكن ملاحظة أن هذا الكلام غير واقعي إطلاقاً ويدل على سطحية طرحه، لأن اللغة الصربية هي لغة محكية ومكتوبة ضمن قواعد نحوية وهي تتطابق مع اللغة الكرواتية ولا وجود لأي تشابه بين الكرواتية والألمانية إطلاقاً.

وتشير بعض الدراسات الى أن اللغة الكرواتية تختلف عن اللغة الألمانية كاختلاف اللغة العربية عن اللغة الإسبانية [187].

4- مسألة القوميات:

(187) جعفر عبد المهدي صاحب ، صدام الحضارات ، مصدر سبق ذكره، ص84.

المملكة كانت تمثل ثلاثة شعوب بينما تضم اكثر من ستة شعوب لم تأخذ دورها في اسم المملكة مثل الجبل الأسود والبوسنة ومقدونيا.

ونرى بأنه يجب التمييز بين الشعوب المؤسسة دستورياً وغيرها من الأقليات، أما فيما يتعلق بالجبل الأسود فإنهم صرب ويعتنقون الأرثدوكسية علماً بأنهم كانوا ضمن دولة مستقلة منذ عام 1878، ولكنهم آثروا طوعاً الانضمام للدولة الجديدة، وهذه التسمية جاءت من المكان الذي يتواجدون فيه "المنتينغرو" أي الجبل الأسود.

د – كوسوفو في ظل الحكم الشيوعي:

نشأت جمهورية يوغسلافيا الشعبية التي تزعمها الكرواتي الشيوعي جوزيف بروز تيتو سنة 1945، ويرى (رمضان لاوند) بأنه سبقت هذه الجمهورية مملكة الصرب والكروات والسلوفيين، ومن ثم ظهرت مملكة يوغسلافيا التي سبقت الجمهورية، إذ انتهت وتلاشت هذه المملكة نتيجة لظهور الخلافات والمنازعات العرقية فيها بين القوميات المختلفة، ونشأت حركات وأحزاب مختلفة تنهك جسد المملكة حتى بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية، فأعلنت حكومة المملكة اليوغسلافية برئاسة الأمير (بافلا) الوصي على العرش، انضمام المملكة إلى ميثاق المحور[188].

وتحت هذه الظروف والأوضاع من الخلافات والمنازعات بين الشعوب اليوغسلافية اجتاحت جيوش المحور يوغسلافيا، فاحتلتها، وكان ذلك في عام 1941، وبترحيب من الكروات الذين يرون في دخول ألمانيا النازية معيناً لهم، حيث كافأت ألمانيا الكروات بإعلان استقلالهم عن يوغسلافيا وقيام كرواتيا المستقلة بقيادة حركة الأوستاش بعد أن هرب ملكها والوصي إلى الخارج وضمت هذه الدولة الكرواتية كرواتيا والبوسنة وجزءا من صربيا وقد استولت المجر على مقاطعة

(188) رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية ،(بيروت: دار العلم للملايين ، 1982م) ، ص ص120 – 121.

فويفودينا، الصربية، وأخذت إيطاليا إقليم كوسوفو وجزءا من مقدونيا واستولت بلغاريا على الجزء الأكبر من مقدونيا[189].

وفي أثناء الاحتلال الألماني ومعه بقية دول المحور ليوغسلافيا، ظهرت شخصيتان كبيرتان كان لهما الأثر الكبير في تلك المرحلة الصعبة على يوغسلافيا وهما:

دارشا ميخايلوفيتش وهو زعيم حركة الجيتنيك(الصربية) الموالية للجيش الملكي، والشخصية الأخرى والأهم في تلك المرحلة هو زعيم جبهة التحرير الوطنية (جوزيف بروز تيتو)[190].

فبدأ تيتو اتصالاته برجال لهم غايات تحرير وطنهم من المحتل الأجنبي، وتم التنسيق معهم للعمل من اجل تلك الغاية أي تحرير البلاد، ومن ثم أصبحت القاعدة المعادية للاحتلال قاعدة شعبية من عامة الشعب اليوغسلافي، وبعد أن تأكد تيتو من التأثير العريض من عامة الشعب لتحرير وطنهم من المحتل، وأيضا بعدما استوثق من رجال الجبهات الوطنية لمحاربة المحتل، نظم تيتو بنفسه مقاومة وطنية كبيرة سنة 1940، وقررت هذه المقاومة أن تخوض حرباً ضد المحتل النازي حرب حياة أو موت في سبيل التحرير ودحر المحتل[191].

وخلال حرب التحرير الشعبية بقيادة جوزيف بروز تيتو، فقدت يوغسلافيا حوالي (1.7) مليون مواطن غالبيتهم من الصرب والجبل الأسود، وأن أكبر عدد من هؤلاء الضحايا وقع بين المتحاربين اليوغسلاف أنفسهم، وخاصة من حركة الأوستاش الكرواتية ضد الصرب والغجر واليهود، ونفذوا ضدهم أسوا ما يعرف الابادة الجماعية (Genocid)[192].

---

(189) أمجد ميقاتي، الأزمة اليوغسلافية، الجذور الذاتية في التاريخ السياسي الحديث، مجلة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم، العدد (2)، (أكتوبر، 1994)، ص 2.

(190) غانم السلطان أمان، المسلمون في يوغسلافيا، (الكويت: دار البيان، 1973)، ص 15.

(191) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره،. ص 71.

(192) أمجد ميقاتي ، الجذور الذاتية في التاريخ السياسي الحديث ، مصدر سبق ذكره، ص 3.

إنّ المقاومة التي نظمها تيتو ضد المحتل تم تقسيمها إلى أربع جبهات هي:[193].

1- جبهة ضد الاستعمار النمساوي – المجرى وما تبقى منه بيوغسلافيا.

2- جبهة ضد جيوش المحور وبخاصة الألمانية منها.

3- جبهة ضد حركة الأوستاش الكرواتية وجيتنيك الصربية.

4- جبهة ضد الموالين لحكومة الملك السابقة.

وفي 1943/10/19 شنت قوات الجبهة الوطنية اليوغسلافية هجوماً ضد القوات النازية، وفي أثناء ذلك كانت الحرب العالمية الثانية مشتعلة وكان الشعب اليوغسلافي يحارب المحتل بقوة وشجاعة وقدم ضحايا جسيمة من بين صفوف الجيش والشعب[194].

وبهزيمة ألمانيا النازية عادت يوغسلافيا الى الوجود مرة أخرى وبعد الاستفتاء الذي جرى حول طبيعة البلاد هل (ملكي أو جمهوري) قامت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية وتشكلت هذه الجمهورية من خمس جمهوريات بدلاً من تسع مقاطعات مثلما كان أيام المملكة اليوغسلافية [195].

وقد قامت الجمهورية اليوغسلافية فعلاً بعد سقوط المملكة اليوغسلافية، وتم انتخاب جوزيف بروز تيتو رئيساً لها ثم تم الاعتراف بها دولياً، وفي سنة 1946 تبنت الجمهورية اليوغسلافية الشعبية دستورها الجديد الذي تم تعديله مرتين عامي (1953- 1963)، وفي يناير 1953 أعلنت يوغسلافيا الشعبية دولة اتحادية- شعبية تتكون من ست جمهوريات وإقليمين:

1- جمهورية صربيا.

2- جمهورية كرواتيا.

3- جمهورية سلوفينيا.

4- جمهورية البوسنة والهرسك.

---

(193) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص 72.

(194) نفس المصدر السابق، ص 72.

(195) أمجد ميقاتي، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

5- جمهورية الجبل الأسود.

6- جمهورية مقدونيا.

والإقليمان هما :

1 – إقليم كوسوفو.

2 – إقليم فويقودنيا[196].

وبعد أن ظهرت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية إلى الوجود، عملت بجد ونشاط على الساحة الدولية وقامت بإصلاح ما خلفته الحرب العالمية الثانية، وهذا ما عرف عن يوغسلافيا الاتحادية حتى وقفت على أقدامها وبنت نفسها كقوة في وسط أوروبا.

وكان هناك جزء في الشمال الشرقي من ألبانيا بقى سكانه ألبان إلى الآن وهو إقليم كوسوفو بصربيا، وحين أنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، اعترفت هذه المنظمة بالشكل الذي عليه منطقة البلقان، رغم وجود الألبان في أراضي صربية، مما لا يدل على الاعتراف بضم كوسوفو إلى ألبانيا واختفاء الشرعية على عملية فصل ذلك الإقليم عن الأراضي الصربية حتى في ظل منظمة الأمم المتحدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذه المنظمة الدولية أقرت تلقائياً ما اعترفت به عصبة الأمم لصربيا التي أصبحت تحمل اسم يوغسلافيا[197].

وإزاء المطالب والممارسات الانفصالية التي قام بها الألبان فان صربيا طرحت عليهم إما التعايش معهم في يوغسلافيا، أو الخروج من البلاد وخصوصاً المهاجرين الذين دخلوا الإقليم بعد الحرب العالمية الأولى، فخرجت بعض القوافل الألبانية من شبه جزيرة البلقان، مهاجرين وباحثين عن ملاذ أو ملجأ لهم، وكانت اسطنبول هي الوجهة، كونها قد استخدمتهم لصالحها أثناء فترة وجود العثمانيين في البلقان، وفي دمشق لا يزال يعيش فيها ليومنا هذا مجموعة من الألبان وبالتحديد في حي يدعى(بحي المهاجرين)، وبالرغم من تغيير الظروف التي مرت بها المنطقة، وانتقال يوغسلافيا من المملكة إلى الجمهورية بعد الحرب العالمية الثانية انتقالاً شاملاً في مختلف نواحي الحياة والانتقال من النظام الملكي الإقطاعي والرأسمالي إلى النظام

---

(196) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(197) WWW.ISLAMONLIN.NET ، تقرير محمد الارناؤوط، إقليم كوسوفو، 2005/03/27،ص2.

الاشتراكي والشيوعي، فإن هذا الانقلاب أو التغيير في الأوضاع لم يغير شيئاً حول مطالب ألبان كوسوفو في الانفصال عن صربيا وإعلان دولتهم المستقلة [198].

أنه من الطبيعي أن تكون ردود الأفعال سلبية من قبل السلطات اليوغسلافية نظراً لوجود مواطنين بداخلها يعلنون الولاء لدولة أجنبية مجاورة.

ويرى محمد الأرنؤط: أنه في ظل إقليم كوسوفو حتى الخمسينيات بؤرة للتخلف والجهل. إذ تم تسجيل الأرقام الرسمية أنه في سنة 1950 في كوسوفو بلغت نسبة الأمية (90%) في ظل الجمهورية اليوغسلافية الاتحادية الاشتراكية لأن استخدام اللغة الألبانية بالإقليم كان ممنوعاً حتى سنة 1945، فقد طبع أول كتاب بتلك اللغة في كوسوفو (ديوان شعر) سنة 1952، بينما صدرت أول رواية باللغة الألبانية في عاصمة الإقليم (بريشتينا) عام 1957[199].

ولكن في واقع الحال قد تبدل لاحقاً، فالدستور اليوغسلافي ينص على حق الحكم الذاتي لألبان كوسوفو والمادة (41) من دستور جمهورية صربيا يقر بذلك.

إنّ استخدام أرقام وإحصائيات تعود لفترة الحرب أو بعدها مباشرة سنة 1945 لا تعكس الصورة الحقيقية للوضع القائم في كوسوفو، في حين أن الإقليم شهد تطوراً كبيراً في مجال الثقافة والإعلام كما سنرى لاحقاً[200].

إن الدافع للمطالب الانفصالية التي يقوم بها الألبان لا بسبب الوضع المتخلف للإقليم، كما يذكر الارنؤط ، بل إن السبب الحقيقي هو وجود نزعة الانفصال والشعور بالانتماء إلى دولة مجاورة تحمل اسم هويتهم القومية.

وعندما نتحدث عن النظام الشيوعي بيوغسلافيا، الذي كان على رأسه جوزيف بروز تيتو كأمين عام منذ عام 1937، إذ وصل إلى الحكم بعد كفاح مرير خاضه بزعامته، وبذلك فهو يختلف عن الأحزاب الشيوعية الأخرى في الكتلة الشرقية، التي قال عنها تيتو نفسه: "إنها وصلت إلى السلطة على متن طائرات سوفيتية" فالحزب

---

(198) نفس المصدر السابق،ص3.

(199) نفس المصدر السابق، ص4.

(200) جعفر عبد المهدي صاحب، صدام الحضارات، مصدر سبق ذكره، ص52.

الشيوعي اليوغسلافي هو الحزب الوحيد الذي تولى السلطة بشرعية تاريخية وثورية وبدون مساعدة كبيرة من الاتحاد السوفيتي سابقاً[201].

إذ ظهر في يوغسلافيا ما يعرف بنظام التسيير الذاتي فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، وهو ليس نفس المنهاج الاقتصادي المتبع في الاتحاد السوفيتي السابق، إذ تم بناء نظام اقتصادي يجسد الملكية العامة للدولة واعتماد أسلوب التخطيط المركزي، وبدأت يوغسلافيا في تنفيذ أول خطة تنموية لها في عام 1947، التي تعثرت فيما بعد نتيجة لخلافها مع الاتحاد السوفيتي سابقاً وخروجها من الكومنفورم (Cominform) المنظمة العالمية للأحزاب الشيوعية في 1948/06/28[202].

حدث خلاف بين يوغسلافيا الشيوعية في عهد تيتو، وبين الاتحاد السوفيتي سابقاً لأن هذا الأخير حاول خلق تكامل اقتصادي بينه وبين دول أوربا الشرقية، إلا أن هذه المساعي السوفيتية لم تلقَ القبول من الجانب اليوغسلافي، لأن اليوغسلاف كانوا يريدون هذا التكامل الاقتصادي، إذ لو حصل سيتم إحلال الأهداف الروسية محل الأهداف القومية اليوغسلافية، على الرغم من أن القيادة اليوغسلافية كانت تؤمن بوحدة الحركة الشيوعية العالمية، حيث إن الحزب الشيوعي اليوغسلافي يعتبر أول حزب ينضم إلى(الكومنترن)أي الشيوعية العالمية الذي حل في 1943/05/22[203].

أما في النشاط الزراعي اليوغسلافي ظهرت تفسيرات خاصة للأفكار الشيوعية، تتمشى مع طبيعة المجتمع اليوغسلافي الزراعية، وهي تختلف كثيراً عن تلك التي ظهرت في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتتوافق مع طبيعة المجتمع الصناعي فيه، الأمر الذي أفرز خلافات حادة بين القادة اليوغسلاف والقادة السوفيت، أثر سلبياً على العلاقات بين البلدين لفترة طويلة من الزمن[204].

---

(201) عوض جمعة رضوان، مصدر سبق ذكره ،ص10.

(202) سنان حساني، "المنظمات الشوفينية الانفصالية في كوسوفو وارتباطاتها الأجنبية : كوسوفو الماضي والحاضر"، ترجمة :جعفر عبد المهدي صاحبه ، (بلغراد : منشورات مجلة السياسة الدولية ، 1989) ص 223.

(203) عوض جمعة رضوان، مصدر سبق ذكره ، ص 29.

(204) محمد الهادي الأسود، مصدر سبق ذكره، ص 222.

اعتقد الرئيس اليوغسلافي تيتو أن يوغسلافيا غير الاتحاد السوفيتي، وأن مشاكلها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بها تختلف عن مشاكل الاتحاد السوفيتي، ومن ثم فإن طرق حل تلك المشاكل، هي غير الطرق المتبعة في حل المشاكل بالاتحاد السوفيتي، ومن هنا فإن تيتو ركز كثيراً على أهمية دور الزراعة والفلاحين في التنمية الوطنية، واعتماد برامج اقتصادية تسمح للفلاحين بامتلاك المزارع، والصناع بامتلاك المشاغل الصغيرة[205].

وعندما رفض الزعيم اليوغسلافي، تحويل بلاده إلى تابع للاتحاد السوفيتي السابق، قرر القادة السوفيت طرد يوغسلافيا من منظمة (الكومنفورم) وتجاهلوها في عدم دعوتها للمشاركة في تأسيس المنظمة الاقتصادية الجديدة كوميكون (Comecon)[206].

وكما عمل ستالين الذي كان يطمح إلى تمكين أنصار الاتحاد السوفيتي من الانفصاليين الألبان الذين كانوا أعضاء في رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ،وأيضاً بعض الموالين في كافة أرجاء يوغسلافية، من السيطرة على المواقع الحساسة في الحكومة اليوغسلافية، وفي الحزب الشيوعي اليوغسلافي، والقوات المسلحة، ولإقامة علاقات اقتصادية معها، ليضمن ولاء يوغسلافيا القوي لبلاده، عمل كل جهده لعزل يوغسلافيا المشاغبة داخل العالم الشيوعي، وحرمانها من المساعدات الممنوحة للدول الشيوعية الأخرى، عن طريق المؤسسات الاقتصادية المشتركة، وبقيت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وباقي الدول الشيوعية، بين التوتر والبرود، إلى أن مات (ستالين) حينها عادت العلاقات وأصبحت علاقات عادية مع الكتلة الشيوعية[207].

وقد أدى تفكك الاتحاد اليوغسلافي في بداية التسعينات، إلى سعي القوميات كل على انفراد إلى إحياء النعرة القومية لها، والاستقلال لكل قومية في إطار جمهورية مستقلة لوحدها، إذ حدثت الصراعات بين القوميات المكونة للدولة اليوغسلافية، الجيش الشعبي اليوغسلافي وهي تسمية الجيش الاتحادي وقع على عاتقه مجابهة

---

(205) نفس المصدر السابق، ص 223.

(206) نفس المصدر السابق، ص 224.

(207) نفس المصدر السابق، ص 225.

جميع العناصر الانفصالية وذلك ضمن واجباته الدستورية ، رغم أن دستور الاتحاد منذ تأسيسه عام 1946 يعطي الأحقية لكل الجمهوريات الدخول طوعياً والخروج أيضاً حسب رغبة العضو بالاتحاد اليوغسلافي ولكن الخروج الطوعي لا يعني الارتباط والتعاون مع القوى الاجنبية لذا فأنه إثر إعلان الكروات استقلالهم عن الاتحاد اليوغسلافي وتبين الدعم من الدول الغربية وعلى رأسها المانيا، حيث استقلت كرواتيا بالفعل عن الاتحاد اليوغسلافي بدون الكثير من الاقتتال.

وتأجج الخلاف بين ألبان كوسوفو والصرب وبتشجيع من جهات خارجية، أخص بالذكر الولايات المتحدة، وألمانيا وبعض الدول الأوربية الأخرى، إذ بدأ سكان الإقليم يطالبون بالاستقلال عن صربيا، وبتحقيق المساواة في إقامة دولة مستقلة لهم مثل أي جمهورية من جمهوريات يوغسلافيا السابقة، في حين يرى الصرب أن هذه المطالب مخالفة للدستور وأنها تشكل خطوة جدية نحو إقامة ألبانيا الكبرى، وبالفعل نجحت الأطراف الخارجية الغربية بقيادة الولايات المتحدة في تغذية الصراع وزيادة الاضطرابات بتلك المنطقة البلقانية، وتفكيك جمهورية يوغسلافيا الاتحادية إلى دويلات صغيرة، لأجل إضعاف الدولة الفدرالية.

فلماذا يسعى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة في دعم ألبان كوسوفو للانفصال عن صربيا من جهة؟ هل لأجل الأقلية المسلمة في ذلك الإقليم؟ أم لأجل تحقيق القيم السامية التي تدعيها الليبرالية الغربية المتمثلة في حقوق الإنسان، الديمقراطية، وحرية التعبير؟

إن سير الأحداث تثبت الازدواجية في تعامل الغرب إزاء الوضع في كوسوفو، فليس من المنطقي أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في كوسوفو من أجل حماية المسلمين الألبان ولكنها لم تستخدم هذه المواقف مع القضية الكردية في حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية [208].

إن هذه الازدواجية في التعامل التي تنتهجها السياسة الخارجية الأمريكية واضحة مع الدول التي ترغب في إثارة المشاكل والاضطرابات بها، فالأقلية الكردية في تركيا، والتي يصل تعدادها إلى حوالي(12) مليون نسمة، تتعرض للاضطهاد والظلم من

(208) نضال البرغوثي ،ازدواجية السياسة الامريكية، ، مجلة فلسطين المحتلة ، العدد (4) ، سنة1998، ص 48.

قبل السلطات التركية، فلا أحد ينظر لهم، والأقلية الألبانية المسلمة التي تعيش في مقدونيا التي يشكلون (40%) من السكان فلا أحد يطالب بحقوقهم المشروعة المتمثلة في المساواة مع السكان المقدونين، ولا يحق لهم التعلم باللغة الألبانية بل إن تفرض عليهم اللغة المقدونية، إذ يواجه ألبان مقدونيا الشعار المقدوني القائل (شعب واحد لغة واحدة) وهذا يعني أنه على الألبان الذين يعيشون في مقدونيا ، وغير الألبان من الأقليات الأخرى، بأن لا يستخدموا لغتهم الأم بل على الجميع أن يستخدموا اللغة المقدونية [209].

والغرب عموماً لا يرغب من وجهة نظر الباحث في إقامة كيان مسلم في القارة الأوروبية، وخاصة في ذلك المكان الحساس، رغم الهدف الأساسي والحقيقي وراء تدخل الغرب بقيادة الولايات المتحدة في تفتيت الدولة اليوغسلافية، التي كانت في زمن الاستقطاب الثنائي وتتخذ موقف الحياد بين تلك الأطراف وتلعب دور الدولة العازلة. أن إتباع الولايات المتحدة للمواقف المزدوجة، فقد شخص ذلك سنان حساني، إذ يذكر ذلك بقوله إن الغرب من جهة يعتبر يوغسلافيا عنصراً مهماً من عناصر الاستقلال والتوازن في منطقة البلقان وفي أوروبا، ومن جهة أخرى ينظرون إلى يوغسلافيا كبؤرة للتوتر المحتمل[210].

وبعد الصراع بين الطرفين (الصرب وألبان كوسوفو) في الإقليم، قام الغرب المتمثل في حلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة بالهجوم على صربيا في 1999/03/24، بحجة الدفاع عن الشعب الكوسوفي من تلك الاعتداءات الصربية، بل الحقيقة هو لأجل إنهاء وتدمير أحد وأقوى معاقل حلفاء الاتحاد السوفيتي السابق، لأن أمريكا والغرب يريد البلقان، وشرق أوروبا بأجمعه رأسمالياً ليبيرالياً يسير وفق التوجيهات الأطلسية، ولأن بلغراد في نظر السياسة الخارجية الأمريكية هي الشوكة الوحيدة المتبقية أمام تمدد حلف الناتو وتقلق قادة الولايات المتحدة، لذا فان قضية ألبان كوسوفو هي المبرر للتدخل، تحت مسميات حقوق الإنسان والديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، وطبعاً دون الرجوع إلى هيئة الأمم المتحدة التي كانت تنظر

---

(209) جعفر عبد المهدي صاحب ، صدام الحضارات ، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(210) سنان حساني ، مصدر سبق ذكره، ص 221-231.

وتسعى لإيجاد آلية تعالج بها المسألة البلقانية بالطرق السلمية، لا العسكرية، حيث قامت الولايات المتحدة ومعها بعض الدول الأوروبية ضمن حلف الناتو بالهجوم على صربيا دون أذن من مجلس الأمن الدولي.

وبعد تدمير صربيا بتلك الذرائع الواهية، وحسب وجهة نظر الباحث فإن أمريكا والغرب الرأسمالي سيوجه أنظاره نحو بؤرة جديدة للصراع حسب مقتضيات ومصالح الغرب فستكون منطقة (سنجق)، التي تقع ضمن منطقة حساسة ومهمة أيضاً، أمام زحف الناتو ناحية الشرق الأوروبي، لأنها هي الحلقة المفقودة التي تربط أوروبا الغربية بشرقها، وهذا ما نتوقع حدوثه في الأيام القادمة، لأن السياسة الخارجية الأمريكية تسعى أن تكون محتكرة لمفاتيح الحلول التي تنهي بها القلاقل والاضطرابات وفق رؤيتها فقط، تبغي من وراء ذلك تحقيق أهدافها ومصالحها العليا.

المبحث الثاني: المزاعم التاريخية في عائدة كوسوفو بين الصرب والألبان.

تسعى القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى زرع بذور الفتنة والشقاق، وإثارة المشاكل وزعزعة استقرار الدول، وذلك من خلال خلق بؤرة للتوتر والمشاكل في كل بقاع المعمورة خدمة لمصالحها دون النظر لمصالح الشعوب التي تحدث بها القلاقل.

نسمع من حين إلى آخر بأن أمريكا تتدخل في البلقان من أجل إيجاد حل لقضية الإقليم، وإعطائه وضعاً يقوم على الحكم الذاتي بصلاحيات أكثر من ذي قبل ولكن في الحقيقة أنها تسعى لإعطاء الإقليم وضعاً مستقلاً عن صربيا ويتمثل في جمهورية مستقلة وفق شروط أمريكية لا صربية.

إن تضارب المصالح بين القوى الأوربية (عموماً) على امتداد أكثر من ثلاثة قرون جعل من منطقة البلقان وكأنها قنبلة توشك أن تنفجر في أي وقت وأن العديد من دول الجوار تسعى وتهدف بصورة علنية وتتكتم أحياناً في نواياها الخفية لكي تعيد تشكيل البلقان على أسس جديدة لتحقيق أهدافها المتمثلة في ضم بعض الأجزاء من دولة يوغسلافيا الاتحادية السابقة ولا ترغب بعض القوى في تغيير جغرافية المنطقة بل تبقى كما هي عليه لما لها من علاقات جيدة مع أنظمة دول البلقان. إن موضوع كوسوفو سوف يؤثر حتماً على جغرافية المنطقة ولكن الأطراف الداخلية الرئيسة لديها مواقف مختلفة إزاء الإقليم ، لذا سوف نتناول ضمن هذا المبحث أهمية كوسوفو بالنسبة للصرب والألبان.

أ – كوسوفو بالنسبة للصرب:

إن دخول القوات العثمانية إلى إقليم كوسوفو يعد الخطوة الأولى نحو دخولهم إلى أراضي صربيا عام 1389، حيث خضعت للاحتلال العثماني، الذي بدأ عملية تغيير

للأوضاع الديموغرافية ، وكان للتغير الديمغرافي الذي أحدثه العثمانيون في كوسوفو تأثيراً كبيراً لما حصل فيما بعد ونقصد الفترة التي تصاعدت بها حركات المقاومة ضد الوجود العثماني في المنطقة ، ومحاولة الصرب في عودة إقليم كوسوفو إلى أحضان صربيا . لقد حصل ذلك خلال ما يعرف بالحروب البلقانية التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وبالتحديد الحرب البلقانية الأولى سنة 1912. إذ عاد الإقليم إلى صربيا بتركيبة سكانية مغايرة ، وهو الأمر الذي مثل مشكلة للسلطات الصربية. وقد تزايد الصراع التاريخي بين الصرب وألبان كوسوفو خلال الحرب العالمية الثانية، إذ تعاون ألبان الإقليم مع القوات النازية الأمر الذي ولد موجة من الانتقام الصربي بعد الحرب العالمية الثانية*.

ويقول الصرب إن كوسوفو تمثل المركز الروحي والثقافي للدولة الصربية، وكانت مدينة بريزرين عاصمة لملوكهم خلال القرون الوسطى، فقد كانت عاصمة الملك دوشان الذي قاد الكثير من الصراعات ضد الامبراطورية البيزنطية، وكذلك الملك أوروش. كما إن مدينة بيتش كانت مركز الأسقفة الارثدوكسية منذ عام 1346، أي قبل وصول الفلول العثمانية لكوسوفو بحوالي ثلاث وأربعين سنة. وخلال هذه الفترة كانت كوسوفو يقطنها السكان الصرب، ولا يوجد بها ألبان إلا قليل منهم [211].

إن بريزرين وبيتش كانتا ذاتي مكانة رفيعة لدى الشعب الصربي منذ القدم، وقد أقيم فيها عام 1307 كنيسة بوغورود يتسا (Bogorodca) على أنقاض كنيسة بيزنطية وفي بداية النصف الثاني من القرن الرابع عشر أي سنة 1355 أقيم بالقرب من العاصمة بريشتينا كنيسة أرخنجيل، التي دفن فيها الملك دوشان. وفي مدينة فيسوك ديتشاني (Visoki Decani) بنيت كنيسة أرثدوكسية دفن فيها الملك

*انظر: الشكل رقم (4) بالملحق الأول ص(220) يوضح خريطة كوسوفو وميتوخيا.

(211) جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره ،ص 26.

أوروش الثاني وكذلك ديرغراتشانتسا (Der Gracanica) الذي أقيم بالقرب من عاصمة كوسوفو . ودفن الملك ميلوتين في دير بانيسكا (Banska) الذي يقع بالقرب من مدينة متروفيتسا (Mitrovica) الواقعة في الشمال من مدينة بريشتينا عام 1321 [212].

وفي عام 1253 جعل الصرب من كنيسة القديس أبستولا (Apstola) مركزاً للبطريركية في مدينة بيتش، ورغم ذلك لا ننسى بأنه توجد في بريشتينا جوامع إسلامية جميلة.

وهناك جوامع تم بناؤها في إقليم كوسوفو وهي[213]:

1-جامع سنان باشا بمدينة بريزرين.
2-جامع السلطان محمد الفاتح بمدينة بريتشينا عاصمة إقليم كوسوفو.
3-جامع كاظم في مدينة داكوفيسكا (Djakovica)*.

من خلال ما سبق يرى الباحث أنّ إقليم كوسوفو يعد المركز الروحي للصرب إذ توجد فيه أماكنهم العبادية ومقابر معظم ملوكهم خلال العصور الوسطى وهذا ما تؤكده الدلائل المتمثلة في الكنائس والمقابر لقادة الصرب قبل وصول العثمانيين إلى الإقليم، أما الناحية السكانية نجد أن عدد الألبان يصل اليوم إلى (90%) من مجموع السكان. ويمكن أن نستنتج أن كوسوفو وفقاً للشواهد التاريخية فإنها كانت مهداً للحضارة الصربية ولكن واقع الحال وبفعل العامل الديموغرافي جعل من كوسوفو أرضاً ألبانية.

ويبدو ههنا سؤال مفاده : هل أن الحكم الذاتي يمنح للأرض أم للسكان؟

---

(212) نفس المصدر السابق ص 27.

(213) جعفر عبد المهدى صاحب، مشكلة كوسوفو ، نفس المصدر السابق ذكره، ص 27.

* أنظر: الشكل رقم (5) بالملحق الأول ص(221) يوضح خريطة جمهورية صربيا وأهم مدنها.

فإذا منح الحكم الذاتي للسكان فهذا يعني بقاء الاقليم ضمن جمهورية صربيا مع ممارسة شعبه للحقوق التي يتضمنها الحكم الذاتي. ولكن المعضلة الحقيقية تتجسد في حالة عدم رغبة السكان في البقاء ضمن صربيا (مع الأخذ بنظر الاعتبار عوامل التدخل الخارجي) ، وهذا هو لب المشكلة.

وبذلك أن أي مؤسسة قانونية أو أية مرجعية دولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة لم تجرأ على الإقرار بانفصال الإقليم عن جمهورية صربيا، والدليل على ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم (1244) في سنة 1999 بالمرفق رقم (2) نص الفقرة (5)، أكد على بقاء الإقليم ضمن سيادة الدولة اليوغسلافية باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها.

إن رهان الجانب الألباني في الإقليم على تدويل المشكلة عبر تدخل أمريكي وأوروبي ينتج عنه قرارات لصالحهم، أما بالنسبة لمواقف الأطراف الخارجية للمشكلة فإن اليونان وبلغاريا تتفهمان الموقف الصربي والسبب في ذلك للعامل الديني أولاً ومن ثم التخوف من اندلاع المشاكل داخل هاتين الدولتين لوجود أقلية ألبانية فيهما مقابل تأييد ألبانيا وتركيا لطموحات سكان الإقليم في الحصول على الاستقلال في حين أكدت بعض الدول الأوروبية في بداية المشكلة الكوسوفية بأنها شأن صربي داخلي. والسبب يعود للعامل العرقي بالنسبة لألبانيا إضافة إلى التشفي نتيجة للعداء التاريخي بين صربيا والبانيا ونفس الشيء ينطبق على تركيا وريثة الدولة العثمانية.

بينما لجأت السياسة الخارجية الأمريكية منذ اللحظة الأولى للمشكلة إلى تهديد صربيا عسكرياً. أما الموقف الروسي فكان يؤكد على ضرورة احترام سيادة الأراضي اليوغسلافية وإلى احترام حقوق الشعب الألباني ولكن في ظل الجمهورية اليوغسلافية مع التأكيد على رفض روسيا لأي طرح انفصالي من جانب ألبان الإقليم.

وبادرت العواصم الأوروبية بتنسيق جهودها والاتفاق على تحرك مشترك من خلال مجموعة الاتصال الدولية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا، فرنسا، وبريطانيا حيث عقدت المجموعة اجتماعا في لندن سعياً إلى أنها الصراع من خلال والتأكيد على وحدة الأراضي الصربية ورفض أي فكرة انفصال من قبل ألبان كوسوفو عن صربيا[214].

ونرى بأنه أصبح من الواضح صعوبة انفصال الإقليم عن صربيا لأنه في حالة حدوث ذلك سيؤدي إلى مطالبة العديد من الأقليات الأخرى بالمنطقة بالاستقلال عن بلدانها الأم، وهذا بدوره سيؤدي إلى خلق مناطق جديدة وظهور كيانات قومية تؤدي إلى حدود دولية لإطالة أمد الصراع بمنطقة البلقان ككل. وهذا مخالف لاتفاقية هلسنكي التي اعتمدتها المجموعة الأوروبية التي تنص على مبدأ (Status Que) الذي يعني بقاء الوضع كما هو عليه، وعدم المساس بالحدود بين الدول الأوروبية.

هذا بالإضافة الى التداخل العرقي المتشابك في جميع أنحاء كوسوفو[215].

وتحاول جمهورية صربيا إيقاف المد الانفصالي الألباني القسري لهذا الإقليم باعتباره أقليماً صربياً، و مهد الحضارة والثقافة الصربية، وأساس دولتهم في البلقان، ولكن منذ أن جاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليفرض موازين قوى جديدة، أصبح من الواضح لألبان كوسوفو إمكانية الانفصال عن السيادة الصربية من جهة، ومن ناحية أخرى فإن الغرب الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية أخذوا يماطلون في الطرح فيما يتعلق بانفصال الإقليم عن صربيا ،ويطرحون أحياناً موضوع الحصول على صلاحيات أكبر في تسيير الإقليم[216].

---

(214) جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، نفس المصدر السابق ذكره، ص30.

(215) أمجد ميقاتي ، العالم العربي ويوغسلافيا اليوم ، العدد (82 – 83) ،سنة 1998 ، ص4.

(216) أمجد ميقاتي ، الحياة السياسية في صربيا ، (بلغراد: المؤسسة العربية – اليوغسلافية للإعلام والنشر، 2000) ص26.

وهناك من قال إن الصرب ليسوا ملائكة، بل بشر قاموا بإرتكاب جرائم وحشية ضد الألبان بالإقليم، مثل حرق بعض المساجد رداً على ما قام به الألبان ضد دور العبادة الأرثدوكسية ببعض القرى الكوسوفية. وقد ذكر المستشرق الصربي داركو تاناسكوفيتش في هذا السياق وقال " أما بخصوص حرق المساجد أنا أتكلم كمسيحي أرثدوكسي، لأن ما حصل شيء مؤسف ومخجل ولكن الصرب ليسوا ملائكة والمجتمع يحتوي مختلف المشارب. والألبان أيضاً قاموا بأحراق (30) من دور العبادة ومعظمها ذات قيمة روحية وتاريخية للصرب التي تم بنائها منذ القرون الوسطى [217].

ب _ كوسوفو بالنسبة للألبان :

يرى الألبان أنفسهم أنهم أصحاب إقليم كوسوفو، وأن أصل تسميتهم لها دلالات لتأييد وجهة نظرهم وقد اختلفت آراء المؤرخين حول أصل تسمية الألبان كما يلي:

- **الرأي الأول :**

قال بعض المؤرخين إن كلمة ألبان مشتقة من كلمة " ألبانو" وهي اسم لقبيلة من القبائل الإيليرية القديمة كانت تسكن بين مدينة دورس، ومدينة ديبرا، ثم اشتهرت هاتان المدينتان بهذا الاسم عند جميع القبائل الإيليرية في البلقان، وبمرور الزمن أطلق الأوروبيون على هؤلاء القوم اسم "ألبان" بحذف الواو في آخر كلمة "ألبانو" نسبة إلى تلك القبيلة التي كان يتزعمها : آربن و آريدش[218].

(217)جعفر عبد المهدي صاحب:أهداف حرب الناتو في كوسوفو، صحيفة الجماهيرية، العدد (2929)،مصدر سبق ذكره ، ص23 .
(218) علي هادري ، "تاريخ الشعب الألباني" ، ترجمة: الفرد اسكندراي ، نص باللغة الألبانية، ص ص3231.

- **الرأي الثاني:**

وقد رأى باحثون آخرون أن قدماء اليونان اشتقوا كلمة(ألبان) من آربن، وذلك باستبدال الراء لاماً، وإضافة ألف بعد الباء فصار " ألبان"، ولعل هذا الاشتقاق جاء من اسم زعيم قبيلة ألبانو الإيليرية سالفة الذكر، وبقي هذا اللفظ معروفاً عند الألبان في القوقاز، وإيطاليا الوسطى[219].

- **الرأي الثالث:**

يقول أن كلمة ألبان اشتقت من كلمة ألبانن أو أربانن وهي مدينة كانت مزدهرة في البلقان لبيزنطة ، وكانت آخذة في الازدهار، فقد سمي الإقليم كله باسم هذه المدينة، واشتهرت به، ولعل قبيلة ألبانو الايليرية المشهورة كانت من هذه المدينة[220].

- **الرأي الرابع:**

يرى أن كلمة ألبان مأخوذة من كلمة "ألبا"، ومعناها الجبل أو المرعى الجبلي، ومن ذلك جبال الألب ومعنى ألبانيون: جبليون، نسبة إلى جبال الألب[221].

وأما المؤرخ اللغوي التركي سامي شمس الدين فراشدي، يرى أن أصل لفظ الألبان: هو آربان (معناها الزارعون)، وحول الأتراك ذلك إلى آرنو، وأشبعوا الواو وسموه الأرناؤد[222].

ونرى بأن الرأي الرابع هو الأقرب إلى الصواب في اشتقاق لفظ ألبان لأن المنطقة تتميز بكونها جبلية وذات صخور كبيرة.

---

(219) رجب بشار بويا ، مصدر سبق ذكره، ص15.

(220) جماعة من المستشرقين ،مصدر سبق ذكره، ص4.

(221) بطرس البستاني :" كتاب دائرة المعارف " المجلد الثالث، ص24 .

(222) نفس المصدر السابق ص241 .

وللألبان لغة تنقسم إلى لهجتين هما:

1 – لهجة الغيغ وهي لهجة سكان الشمال في ألبانيا.

2 – لهجة التوسك وهي لهجة سكان الجنوب وهي الأكثر استعمالاً من لهجة الشمال والفارق غير الجوهري بين لهجتين سكان شمال ألبانيا وجنوبها جعل المثقفين الألبانيين لا يجدون صعوبة في تبادل الآراء بينهم إذ لا يفصل بين المنطقتين اللتين تشيع فيهما اللهجتان هو نهر شكومبي[223].

ويعتقد بأن أصل كلمة ألبان يعود لقوم استوطنوا منطقة الباصان (ELbasan) التي تقع جنوب شرق العاصمة الحالية تيرانا، حيث تمتد الباصان على ضفتي نهر شكومبا (Skumba) الواقع في ألبانيا وأيضاً وجد تعبير أو مصطلح آخر يتم التحدث به في يوغسلافيا وهو مصطلح الأرناؤط (Arnaud) الذي تم ذكره سابقاً، وهو مصطلح يقصد به الفصل بين سكان أقليم كوسوفو الألبان وألبان ألبانيا[224].

وأما تسمية الأرناؤط فهناك عدة أقوال تتحدث عن هذه التسمية منها أن الأرناؤط اسم لقوم من شعوب البلقان اشتهر في بلاد الترك، البلغار، والصرب، وقد اختلف في هذا الاسم واشتقاقاته فقيل:

– أرناؤط: اسم يطلقه الأتراك على قوم من سكان ألبانيا، ولعله تحريف عن "أرغونوط" يعتقد الأتراك بأنهم من أصل أرغونوطي.*

(223) رجب يشار بويا ، مصدر سبق ذكره،ص20

(224) سباسوب جاكوفيتش، الحرب الشيوعية والثورة في كوسوفو،ترجمة: جعفر عبد المهدي، (بلغراد:منشورات السياسة الدولية،ب.ت) ، ص118 .

- أرناؤط : شعب من الجنس الآري يعرف عند الأوربيين بالألبان[225].
- أرنـاؤط: أصـل لفظـه يرجـع إلـى بـلاد آربـي التـي تمتـد علـى شـواطئ البحـر الأدريـاتيكي التـي يعـرف أهلهـا باسـم أربونـة، وقـد حرفـه الأتـراك فقـالوا أرنـاؤط وينطقه أهل اسطنبول (أرناؤود).
- أرنـاؤط: وهـو الاسـم الشـائع فـي بـلاد البلغـار، وهـم سـكان آربـي الـذين هـاجروا من بلاد آربونة في شرق دراتش.
- أرناؤط: وهو اصطلاح متداول في المراجع العربية المرتبطة بالتاريخ العثماني يعني: الألبانيين المسلمين.
- أرناؤط: وهو اسم يطلق على الألبانيين.

وهناك رأي يقول إنه مأخوذ من (عار أن نعود):

قيل هم من قوم جبلة بن الأبهم الغساني، وأنه لما ذهب إلى الروم ومعه أتباعه تنصر هنالك زمن عمر بن الخطاب، ثم أنه ندم فقيل له مالك لا تعود؟ فقال "عار أن نعود"[226].

وأن الإيليـريين هـم خلـيط مـن الثقافـات والأعـراق التـي سـكنت غـرب البلقـان وخصوصاً تلك المناطق الواقعة جنوب ألبانيا الحالية حتى نهر بودرينا الذي يفصل بين صربيا والبوسنة، وفي نهر دريما الأبيض الذي يجري في القسم الغربي من كوسوفو من الشمال إلى الجنوب حتى وسط دلماتسيا(وهي سواحل الادرياتيكي والمناطق المحيطة بها)، وكذلك حوض نهر السافا الذي يمر عرضاً عبر كل جمهوريات الشمال ليوغسلافيا السابقة[227].

---

*أرغوط: أسم لجماعة من اليونان القدامى.

([225]) جماعة من المستشرقين، مصدر سبق ذكره، ص10.

([226]) نفس المصدر السابق ، ص15.

(227) جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره ، ص31 .

وخلال التوسع للإمبراطورية الرومانية في منطقة البلقان قامت الشعوب الإيليرية بدور بارز في الحروب شمال ألبانيا الحالية ولمدة (135) سنة، مما أجبر الرومان إلى التراجع إلى داخل البلقان بدلاً من السواحل واستمر في التراجع إلى داخل العمق البلقاني حتى وصلوا إلى نهر نيرتفا(Nertva) الذي يمر في وسط مدينة موستار (Mostar) وهي أكبر مدن الهرسك[228].

والألبان يدعون أنهم الإيليريون في حين أن كل الشعوب التي سكنت البلقان يطلق عليها هذه التسمية ويعتقد بعض الكتاب اليوغسلاف بأن مصطلح الايليرية يقصد به تلك الشعوب السلافية الجنوبية وأن لغة السلاف هي اللغة الإيليرية[229].

وخلال فترة التغلغل النمساوي – المجرى الثاني للبلقان حصل قتال بين الصرب والألبان في قرية فوتشترين (Vuctrina) في عام 1737 وما عدا هذه الحادثة لم تحدث أي صدامات أخرى مع الألبان في تلك الفترة وذلك لكون الألبان كانوا أقلية صغيرة لا يولى أحد لها أي اهتمام لضعفها[230].

وفي الانتفاضة الصربية الأولى ضد الأتراك عام 1804، كان الألبان أكثر عدداً في نهر وادي لاب (Lab) الواقع في إقليم كوسوفو وبعد الحرب الصربية التركية عامي 1877–1878 تم احتلال منطقة لاب من قبل العثمانين وفي مقابل ذلك قام الصرب بالهجرة من هذه المنطقة سواء عن طريق القوة أو الخوف من العثمانيين[231].

وقد قامت الإمبراطورية العثمانية خلال هذه الفترة بجلب الكثير من الألبان الى كوسوفو، وعبر موجات كبيرة إلى العديد من القرى الكوسوفية مثل توتشان

(228) جعفر عبد المهدي صاحب، الصرب الارثدوكس: الطائفة المفترى عليها ،مصدر سبق ذكره، ص 121 .
(229) ميلوراد فاسوفيتش وآخرون ، الجبل الأسود ،ترجمة:جعفر عبدالمهدي، (بلغراد: دار الكتب التخصصية،ب.ت) ،ص110 .
(230) جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره، ص32 .
(231) اتناسيا أوروشيفيتيش، مصدر سبق ذكره، ص 40 .

(Tocan)، فرشـــافاتس(Vrsavac)، دانكـــوفتش(Dankovic)، زوتشـــا(zoca)، ســـباناتس(Spanac)، بلياكوفـــاتس (Bljakovac) ، وتشـــونغل(Cunguli)[232]. حيث قام الاحتلال العثماني لبلاد البلقان عامة، وإقليم كوسوفو خاصة باستجلاب العديد من الألبان أينما وصل حيث كانت السلطات العثمانية تمنح بعض الامتيازات للألبان نتيجة لتعاون الألبان مع الإمبراطورية العثمانية منذ بداية الزحف العثماني على شبه جزيرة البلقان، اذ نجد أن الأقليات الألبانية في كل من الجبل الأسود و صربيا ومقدونيا واليونان كانت من صنيع الدولة العثمانية التي استخدمتهم في مهن الرعي والزراعة دون أن يكون لهم الحق في امتلاك الأراضي، وخصوصاً في إقليم كوسوفو بل كانت ملكية الأراضي الكوسوفية تعود إلى البيغات والأغوات[233].

إنّ الزيادة السكانية للألبان منذ تلك العصور وإلى يومنا هذا جعل إقليم كوسوفو يظهر كإقليم الباني الطابع، مما أدى بالقوى العظمى في استغلال الصراع القائم فيه خدمة للمصالح الجيوستراتيجية لتلك القوى، فالولايات المتحدة تقوم بدعم الحركات والعناصر الانفصالية ، كما فعلت في سلوفينيا وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، والآن تدعم العناصر الانفصالية الألبانية وعلى رأسها جيش تحرير كوسوفو، وقد تحدث المسؤول السياسي لجيش تحرير كوسوفو "هاشم تقي" في مقابلة مع صحيفة " ليبراسيون" الفرنسية فقال: "إن الحياة المشتركة مع الصرب لم تعد ممكنة بالنسبة للكوسوفيين، بعد أن فقدت السلطات الصربية أي شرعية لهيمنة بلغراد على كوسوفو"[234].

ورغم تعاطف العالم وخاصة الإسلامي والعربي خاصة مع ألبان كوسوفو، وبدعم غربي، أمريكي واضح إلا أن الانفصاليين لم يعطوا الصورة الطيبة عن الإسلام، فقد

(232) جعفر عبد المهدي صاحب ،مشكلة كوسوفو، نفس المصدر السابق ،ص33 .

(233) أتناسيا أوروشيفيتيش ، مصدر سبق ذكره ، ص42 .

(234) محمد مروان، البان كوسوفو، جريدة السفير اللبنانية ، العدد (8343)، في 1999/07/10، ص 14.

ارتكب الألبان بالإقليم أفظع الجرائم ضد الأقليات الأخرى وخاصة الصربية منها، ولم تسلم منها أيضاً دور العبادة، وقاموا بحرقها وتخريبها وقد أدى ذلك الى تشديد قبضة سلطات الجمهورية على الإقليم واستخدام القوة ضد العناصر الانفصالية مما جعل الولايات المتحدة والدول الغربية تتخذ من ذلك ذريعة للتدخل تحت مسمى (حقوق الإنسان، وحماية الأقليات) والوقوف ضد استخدام العنف المفرط [235].

وخلال الفترة من منتصف يونيو 1999 تاريخ دخول القوات الدولية إلى الإقليم، وحتى نهاية شهر يناير 2000، شن الانفصاليون الألبان هجوماً على الأقلية الصربية، التي أسفر عنها مقتل (798) من الصرب والأعراق الأخرى غير الألبان[236].

إن الإجرام سواء كان الذي يرتكبه صربي أو ألباني أو أياً كان، هو أجرام، فالأجرام لا دين له، وأن الدين ليس له علاقة بما يفعله المجرمون بالآخرين، وقد جاء في وثيقة الأمم المتحدة في هذا الشأن، أن الإجرام ليس له علاقة بديانة المجرم، وإحداث الصراعات العرقية في يوغسلافيا خير دليل على ذلك[237].

وقد صدر أول حكمين عن محكمة لاهاي كانا ضد مسلمين هما: حازم دليتش وإيساد لانجو، حيث حكم على الأول بالسجن لمدة (20) سنة وعلى الثاني بالسجن لمدة (15) سنة وكان الحكم قد صدر بتاريخ 1998/11/16[238]. لقد حكم عليهما لقيامهما بأعمال القتل والإبادة الجماعية واغتصاب النساء الصربيات في معسكر

(235) جريدة الحياة لندن،2000/02/06، ص 9 ، نقلا عن امجد ميقاتي : العالم العربي ويوغسلافيا اليوم ، العدد(83 . 84)،(سنة 1998)، ص10.

(236) نفس المصدر السابق ذكره، ص 11.

(237) أنظر: وثيقة الأمم المتحدة رقم A/56/352 في 2001/09/17، ص 70.

(238) جعفر عبد المهدي صاحب، الرئيس السجين ،(الزاوية: دار شموع الثقافة، 2003) ، ص 109.

تشيرليبتش في وسط البوسنة[239]. فلا يمكن أن يلصق ما قاما به بالإسلام وكما ذكرنا أن الإجرام لا دين له ولا أرض له.

وتحدث قائد القوات الدولية في إقليم كوسوفو الجنرال البريطاني (جاكسون) بالتعبير عن خيبة أمله من الأفعال أو الأعمال التي يقوم بها الألبان الانفصاليون في إقليم كوسوفو، التي لا تخرج عن مسؤولية بعض عناصر جيش تحرير كوسوفو[240].

وقد اتهم بعض المسؤولين الدوليين عناصر جيش تحرير كوسوفو، باستغلال خروج القوات اليوغسلافية بالعمل على انفصال الإقليم، على الرغم من أن نص القرار الذي أصدره مجلس الأمن في 1999/6/10 في جلسته 4011 والمرقم(1244) تشير وبشكل صريح على وحدة الأراضي اليوغسلافية[241].

إن الواقع يشير إلى تمتع ألبان إقليم كوسوفو بجمهورية يوغسلافيا الاتحادية بحقوق قد لا تتمتع بها بقية الأقليات الموجودة في البلاد البلقانية المجاورة للإقليم، كالأقلية الألبانية الموجودة في مقدونيا التي تشكل (40%) من مجموع السكان، إذ منح دستور جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية الذي صدر في 1946/01/31، حقوق متساوية لكل القوميات التي تشكل نسيج الجمهورية، بما فيها الإقليمان (كوسوفو و فويفودنيا)[242].

---

(239) نفس المصدر السابق، ص 110.

(240) سليمان اليحياوي ، جريدة الحياة لندن،العدد (2343) بتاريخ 1999/08/02، ص5.

(241) عماد جاد، حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ،(سنة 2000)، ص 24.

(242) بورسلاف بلاغويفيتش وآخرون، الموسوعة القانونية ،ترجمة: جعفر عبد المهدي ،(بلغراد: مؤسسة الكتاب المعاصر، 1985)، ص 34.

إن ألبان كوسوفو من خلال المادتين (113)، (114) من قانون الدستور الفدرالي في 1953/01/31، لهم حق ممارسة الحكم الذاتي وصلاحيات ومهام بالإقليم أكثر من قبل، وبدون الرجوع لبرلمان الجمهورية الصربية، ولكن هذه الصلاحيات التي تم إعطاؤها للإقليم، لا تسمح له بإخلال النظام وإثارة المشاكل التي تؤدي إلى اضطرابات بالجمهورية الصربية[243].

وفي المقابل شهد الإقليم تقدماً على الصعيد المؤسساتي فهناك (22) مؤسسة علمية في مجال الطب والقانون والاقتصاد وعلوم الحياة والاجتماع، يعمل في هذه المؤسسات العلمية (1400) موظف وموظفة بشكل دائم ومن بين ذلك (213) بدرجة دكتوراه و(169) بدرجة ماجستير[244].

خلال فترة السبعينات تم إنشاء الأكاديمية الألبانية للعلوم والفنون، وكان يصدر في إقليم كوسوفو في الجانب الصحفي (23) صحيفة محلية ومجلة باللغة الألبانية ، وكانت أيضاً هناك صحيفة للشباب أسمها (Zeri I Rinis)، وصحيفة للأطفال باللغة الألبانية اسمها (Gazeat E Bionerve)، ومجلة أيضاً تخص المرأة يطلق عليها (Kosovarija)، وأيضاً للفلاحين (Fjalja)، وللتربويين (Skendija)، كما توجد (6) محطات للإذاعة المسموعة تعمل لمدة (19) ساعة يومياً، وتوجد (2) محطة للإذاعة المرئية، وكانت جل برامجها باللغة الألبانية إذ بلغت نسبتها (80%) والباقي باللغات الصربية والتركية والغجرية[245].

(243) جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(244) نفس المصدر السابق، ص 79.

(245) نفس المصدر السابق، ص 80.

فألبان إقليم كوسوفو يتمتعون بوضعية قانونية يكفلها الدستور الفيدرالي بجمهورية يوغسلافيا الإتحادية، سواء من الناحية الدستورية، أو الثقافية، أو الديموغرافية، أو السياسية.

- **فمن الناحية الدستورية:**

في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، يوجد نص دستوري يؤكد على حق إقليم كوسوفو بحكم ذاتي ضمن صربيا وفق المادة (41) من الدستور بجمهورية صربيا[246].

- **أما من الناحية الثقافية:**

فقد سمح لألبان إقليم كوسوفو باستعمال لغتهم المحلية في ظل صربيا، حيث سمح لهم باستعمال اللغة الألبانية في مدارسهم وجامعتهم، ولا أحد يستطيع أن يقول غير ذلك، إذ تم تأسيس (أكاديمية العلوم والفنون الألبانية) في إقليم كوسوفو منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، وهي تخص ألبان إقليم كوسوفو[247].

- **أما من الناحية الديموغرافية:**

فإن الجهات المختصة بجمهورية صربيا تصدر إحصائيات سكانية في كل عشر سنوات، كان آخرها التعداد السكاني لعام 1991، وقد تضمن مسحاً دقيقاً لكل القوميات والأعراق ومن بينهم الألبان ، إذ جاء في هذه الإحصائية بأن عدد الألبان في داخل صربيا وداخل الإقليم (1,727,541) نسمة وتبلغ نسبتهم (16.6%) من مجموع سكان صربيا البالغ عددهم (10,280,464) نسمة، كما إن الإحصائيات تعطي بأن عدد الألبان في كوسوفو برقم مستقل ومن ثم عدد الألبان في صربيا

(246) جعفر عبد المهدي صاحب، ألبان مقدونيا، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(247) نفس المصدر السابق، ص 508.

خارج إقليم كوسوفو، وكذلك عدد الألبان في مقاطعة فويفودينا وإن كان رقمهم قليلاً جداً [248].

وعدد الألبان في داخل صربيا عدا إقليم كوسوفو كما يتضح في الجدول التالي[249].

السنة	العدد
1948	33289
1953	39989
1961	51173
1971	66507
1981	72484

- **أما من الناحية السياسية:**

نجد أن ألبان كوسوفو قد تقلدوا أرفع المناصب الحساسة ليس في إقليم كوسوفو فقط، بل حتى على المستوى الفدرالي للدولة اليوغسلافية منذ عهد تيتو وحتى بعد وفاته، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

- عام 1978 كان سنان حساني نائب رئيس البرلمان الاتحادي بجمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وهو من أصل ألباني ومن مواليد كوسوفو.

- عام 1979 كان فاضل خوجه نائب رئيس الدولة الاتحادية وهو من ألبانيا ومن مواليد كوسوفو.

(248) برافوسلاف باليتش، حقوق الأقليات في صربيا ،ترجمة:جعفر عبدالمهدي،(بلغراد: منشورات وزارة الإعلام، 1993)، ص 10.
(249) نفس المصدر السابق، ص 24.

- عام 1983 أصبح أصلان فازليا رئيساً للبرلمان الاتحادي، وهو ألباني ومن مواليد كوسوفو.
- عام 1984 أصبح علي شكريا سكرتيراً للجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغسلاف (الحزب الحاكم) وهو ألباني القومية، ومن مواليد كوسوفو.
- عام 1985 أصبح أليازكورتيشي رئيساً للبرلمان الاتحادي، وهو ألباني القومية ومن مواليد كوسوفو.
- عام 1986 أصبح هاشم رجب رئيساً لاتحاد الطلبة اليوغسلاف على المستوى الفيدرالي، وهو من مواليد كوسوفو.
- عام 1986 أصبح سنان حساني رئيس جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية، بالإضافة إلى اهتمامه بالجانب الأدبي من خلال الكتابة عن الأدب عن كوسوفو[250].

وهنالك الكثير من اليوغسلاف من أصول ألبانية تقلدوا العديد من المناصب الحساسة بالدولة الفيدرالية، في الكثير من الوزارات والمؤسسات الاقتصادية وكمدراء عامين.

إذاً السؤال الذي يفرض نفسه هنا، لماذا رغم كل هذه المكاسب وممارسة الحقوق الدستورية، والاعتراف باستخدام اللغة الألبانية الأم بمؤسسات الإقليم، وفي المدارس والجامعات، فلماذا شن الهجوم من قبل الناتو بزعامة الولايات المتحدة على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية تحت ستار حقوق الإنسان، الديمقراطية، وحق تقرير المصير؟

فكما ذكرنا أن ازدواجية المعايير، وتقديم مصالح الأقوياء لعبت دوراً كبير في سير الأحداث في البلقان عموماً وكوسوفو بشكل خاص.

(250) جعفر عبد المهدي صاحب، الصرب الارثوذكس : الطائفة المفترى عليها ، مصدر سبق ذكره ،ص 24.

الفصل الثالث

(السلوك السياسي الخارجي الأمريكي تجاه إقليم كوسوفو)

المبحث الاول: المنظمات الانفصالية في إقليم كوسوفو.

سنتطرق في هذا المبحث الى ظهور المنظمات الانفصالية في إقليم كوسوفو لكي نستطيع أن نوسع دائرة تحليلنا لمعرفة الدعم الأمريكي الواضح لتلك المنظمات. فقد ظهرت في إقليم كوسوفو عدة منظمات انفصالية أبرزها:

عصبة بر يزرين الألبانية (Brizrenika Liga).

وبريزرين مدينة تقع في جنوب إقليم كوسوفو، التي كانت في القرن التاسع عشر من أكبر المدن في البلقان، وكانت عاصمة للإقليم لعدة أمور:[251].

- شهدت نهضة اقتصادية، خاصة في بعض المهن الحرفية كصناعة السيوف والبنادق.
- ازدهار كبير للتجارة، حيث كانت بريزرين محطة للقوافل المحملة بالبضائع تجاه دول شمال أفريقيا وخاصة مصر.
- نتيجة لانتشار الجوامع والمدارس العليا والمكتبات العامة، أدى إلى ازدهار ثقافي بالإقليم.

في 1878/6/10، ظهرت عصبة بريزرين، كرد فعل ضد مؤتمر برلين سنة 1877، الذي عقدته الدول الكبرى حول البلقان، وقد تشكلت في بريزرين منظمة ألبانية تم تسميتها (عصبة بريزرين)، وكانت تسعى أو تهدف إلى عدم السماح للقوى الكبرى في حالة وضع خارطة جديدة للمنظمة بأن تقتلع أو تضم أي جزء من الأراضي الألبانية في حالة وضع حدود جديدة بين الإمبراطورية العثمانية واليونان[252].

(251) محمد قاروط، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(252) بوغوميل خراباك، "عصبة بريزرين و كوسوفو الماضي والحاضر"، ترجمة :جعفر عبد المهدى صاحب، (بلغراد: منشورات مجلة السياسية الدولية ، 1989)، ص 47.

ومع تزايد الهجرات الألبانية من ألمانيا إلى إقليم كوسوفو، و أثناء ضعف الدولة العثمانية، غيرت عصبة بريزرين خططها وتكتيكاتها وبالتنسيق مع الحكومة العثمانية إذ تم تأسيس لجنة الدفاع عن حقوق الألبان في العاصمة التركية، وقد اعترضت هذه اللجنة على إقامة حكم ذاتي للألبان داخل صربيا. حيث كان الألبان منتشرين في أربع ولايات عثمانية هي[253]:

- ولاية سكدار (Skadar) الواقعة بين إقليم كوسوفو والجبل الأسود.
- ولاية يانينا (Janina) الواقعة جنوب عاصمة الإقليم.
- ولاية بيتولا (Bitolj) وهي تقع جنوب مقدونيا.
- ولاية كوسوفو (kosovo) الحالية.

أما في العصر الحديث فقد بدأت بوادر انفصال الإقليم عن صربيا في ظل النظام الفيدرالي اليوغسلافي في 1967–1968، أثناء طرح فكرة المساواة بين مناطق الحكم الذاتي بداخل جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية مع بقية الجمهوريات الست، إذ طالبت بعض القوى بمناطق الحكم الذاتي بحقوق متساوية مع بقية الجمهوريات الأخرى.[1]

وطالب العديد من المثقفين من أساتذة الجامعات وغيرهم بإقليم كوسوفو بفكرة المساواة بين الإقليمين والجمهوريات، بدلاً من أخذ حقوق وصلاحيات أكثر داخل صربيا وخاصة عندما تم تشكيل لجنة بإقليم كوسوفو لمناقشة القضايا الدستورية برئاسة فاضل خوجة، إذ أكد على ضرورة إقرار علم رسمي لكوسوفو، لأن في كوسوفو (70%) من السكان هم شبتر (ألبان) لهذا ينبغي أن يكون هناك علم رسمي شبترى ألباني، ولقد تظاهر الألبان في عاصمة إقليم كوسوفو وبعض المدن الأخرى في شهر نوفمبر سنة 1968، ورفعوا شعارات " كوسوفو جمهورية " وصياغة دستورٍ

(253) نفس المصدر السابق، ص 49.

[1] جعفر عبد المهدى صاحب، الرئيس السجين، مصدر سبق ذكره، ص75.

خاصٍ بالإقليم، وعاشت ألبانيا " شعباً واحداً، دولة واحدةً، حزباً واحداً "، ومن الواضح أن الذي يقف وراء تلك المطالب وإثارة الفتن هم العناصر الانفصالية بالإقليم[2].

وشعرت صربيا بأن الخطوة اللاحقة للعناصر الانفصالية بإقليم كوسوفو، والذين يتلقون الدعم من قبل بعض الأطراف الخارجية، هي تشجيع ألبان كوسوفو على المطالبة بإلغاء نظام الحكم الذاتي الملحق بصربيا، والتأكيد على تحويل الإقليم إلى جمهورية مستقلة عن صربيا ومن ثم تقوم بوضع خطوات الانفصال وفق الدستور الفيدرالي، الذي يعطي الحق للجمهوريات اليوغسلافية في الانفصال طوعياً عن النظام الفيدرالي[3].

ولم تكن كوسوفو لوحدها شهدت هذه النشاطات الانفصالية بل إن في جمهورية كرواتية الإنفصالية الاوستاشية الكرواتية منذ زمن تيتو، إذ تم محاربتهم والقضاء على الكثير من قادتهم، ومنهم من سجن وفي مقدمتهم ستيبا ميسيتش (Stepa Mesec) وهو آخر رئيس لجمهورية يوغسلافيا الاشتراكية، الذي يُوصف بمدمرها الحقيقي. وأيضا فرانيا توجمان (Franja Tudjman) الرئيس الكرواتي سنة 1990، والسيدة سافكا كوتشار (Savka Kucar) وغيرهم، حيث أطلق على تلك الحقبة بربيع كرواتيا[254].

وكانت نشاطات الانفصاليين الألبان مبكرة فقد أيد ألبان إقليم كوسوفو مكتب الإعلام الشيوعي اليوغسلافي في سنة 1948، إذ قرر المواطنون اليوغسلاف من أصول البانية مواصلة الدعاية القومية، والانفصالية، والتأكيد على أن ألبانيا كانت

---

[2] ميلوش ميتشوفيتش ، "مدى قانونية جعل كوسوفو ألبانية: كوسوفو الماضي والحاضر والمستقبل" ، ترجمة :جعفر عبد المهدى صاحب، (بلغراد: منشورات مجلة السياسة الدولية، 1989)، ص 230.

[3] جعفر عبد المهدى صاحب، مصدر سبق ذكره، ص71.

([254]) جعفر عبد المهدى صاحب ، رشكا (سنجق) ما بعد كوسوفو، (تاجوراء: منشورات دار النخلة للنشر، 2000)، ص 11.

بجانب الاتحاد السوفيتي ولذلك في حالة أي تدخل ضد يوغسلافيا من قبل الاتحاد السوفيتي على ألبان كوسوفو ألا يتدخلوا للدفاع عن يوغسلافيا، بل عليهم أن يلجؤون إلى الجبال، ويطالبون باتحاد ألبانيا مع كوسوفو. ونشطت الدعاية لمكتب الإعلام الشيوعي حتى بين صفوف الشعب الصربي و الجبل الأسود، إذ كان هناك من يؤيد ويمجد الاتحاد السوفيتي العظيم وستالين[255].

ورغم كشف العديد من المؤيدين للنظام الشيوعي السوفيتي إلا أن الكثير منهم تم الإعفاء عنهم من قبل السلطات اليوغسلافية ومن ثم انضموا فيما بعد إلى الحزب الاشتراكي اليوغسلافي الذي سمي فيما بعد "رابطة الشيوعيين اليوغسلاف" وهذا لم يمنع من بقاء بعض أنشطة المجموعات الانفصالية الألبانية ضد النظام اليوغسلافي، وبدعم واضح من ألبانيا وبعض الجهات الخارجية الغربية. وبالرغم من أن هؤلاء الجماعات شيوعيون إلا أنهم كيفوا أيديولوجيتهم مع الفكر الليبرالي الغربي، وذلك لأن هدفهم الأساسي هو الانفصال عن يوغسلافيا [256]. والحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي انشق إلى صفين، حيث وقف صف إلى جانب تيتو، والآخر إلى جانب خط ستالين وذلك سنة 1948[257]، وفي الفترة من 1989– 1997 نشطت في كوسوفو حركات انفصالية منظمة، حيث تم الكشف عن ثمان منها وقدم للمحاكمة حوالي (680) شخصاً، والذين اتهموا بنشاطات إرهابية داخل يوغسلافيا، وكانت أغلب تلك الحركات الانفصالية تنتهج المنهج الماركسي، وتنتقد سياسة عدم الانحياز التي تتبعها يوغسلافيا، وهي تلقى الدعم المادي والمعنوي من حزب العمل الحاكم بألبانيا [258].

([255]) سنان حساني، مصدر سبق ذكره، ص ص 221 – 231.

([256]) نفس المصدر السابق ص232.

([257]) نفس المصدر السابق ص233.

([258]) نفس المصدر السابق ص 234.

ولجأ عدد كبير من السياسيين الألبان إلى ألبانيا وبدأوا في تنسيق عملهم مع دائرة المخابرات الألبانية (سيغوريمي Cigurim)، وأخذوا ينسقون عمليات التسلل إلى إقليم كوسوفو، ويشرفون على تشكيل تنظيمات سياسية ذات نشاط انفصالي وفي الفترة 1961 – 1964 تم الكشف عن منظمة انفصالية تعرف "الحركة الثورية لتوحيد ألبانيا مع كوسوفو" وتبين بأن نشاط هذه التنظيمات مرتبطة مع البرنامج السياسي للحزب الحاكم في ألبانيا، وهو حزب العمال الألباني بزعامة أنور خوجة[259].

واهم منظمة انفصالية لغاية 1980 كانت منظمة (الجبهة الشعبية الحمراء) بزعامة إبراهيم كيلمندي المدعوم من المخابرات الألمانية الغربية، وينص النظام الداخلي لهذه المنظمة فقرات تدعو إلى تفكيك يوغسلافيا وتشيد (لحزب العمل الألباني وابن الشعب الألباني العظيم أنور خوجة)[260]، وأخذت المخابرات الألبانية (Aos) وعبر سفاراتها في الغرب تتصل بالمواطنين اليوغسلاف من أصل ألباني، وخصوصاً سفارات ألبانيا في النمسا وتركيا وفرنسا والولايات المتحدة وسويسرا وألمانيا الغربية. وتكونت كذلك منظمات انفصالية أخرى مثل (الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني) و(وحركة النضال من أجل جمهورية اشتراكية ألبانية في يوغسلافيا)، ووصل الأمر بأن صحيفة الحزب الحاكم في ألبانيا وهي (صوت الشعب Zeri i Bopwit) وهي تدعو وبشكل علني في شهر مايو سنة1981، إلى دعم نشاطات المنظمات الانفصالية من أجل أن تصبح كوسوفو جمهورية. وازداد نشاط العناصر الانفصالية بإقليم كوسوفو كالإضراب الذي عمله عمال مناجم (ستاري ترغ) سنة 1989 إلى إضراب عام، وهذا ما جعل مجلس الرئاسة اليوغسلافي أن يقرر بتاريخ 1989/02/27 اتخاذ إجراءات خاصة في كوسوفو[261]. ومن العناصر التي دعت

([259]) نفس المصدر السابق ذكره ص 235.

([260]) جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره، ص90.

([261]) سنان حساني ، مصدر سبق ذكره ، ص218 .

إلى توحيد إقليم كوسوفو مع ألبانيا، الصحفي والكاتب آدم ديماتشي (Adem Demaci) وهو من قرية بوديغو (Podujevo) ، وهو يدعو إلى انفصال الإقليم عن صربيا والانضمام إلى ألبانيا[262].

وآدم ديماتشي كان ينتمي (للحركة الثورية لتوحيد ألبانيا) بزعامة أنور خوجة، إذ جاء في النظام الداخلي للحركة الآتي:

" الهدف الأول والأخير لحركتنا ، حماية حق تقرير المصير بما في ذلك انفصال المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من الألبان، التي لازالت راسخة تحت الحكم اليوغسلافي[263]. وظهرت فيما بعد منظمات مسلحة اتخذت من العنف طريقاً لتحقيق أهدافها والوصول إلى الهدف الرئيس وهو الانفصال وإعلان كوسوفو جمهورية مستقلة، ومن أبرز تلك المنظمات منظمة (جيش تحرير كوسوفو) التي أعلنت مسؤوليتها عن العديد من أعمال الاغتيالات والقتل والتفجيرات في إقليم كوسوفو إذ وصلت الأعمال الانتقامية والاقتتال ذروتها في عام 1991 عندما أصدرت العناصر الانفصالية قراراً بمقاطعة نظام التعليم، وعدم السماح للطلاب بمواصلة دراستهم كنوع من الاحتجاج السلبي ضد السلطات الدستورية في البلاد، وذلك بتشجيع من الغرب الأوروبي، الذي يدعم الانفصاليين إعلامياً ، ويدعمهم تجارياً من خلال تجارة المخدرات في أوروبا[264].

وقد نشرت لجنة شؤون الدفاع والخارجية في معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن تقارير مفصلة عن مافيا تجارة الهروين في أوروبا التي يقودها الألبان والتي يوجد لها فروع في مقدونيا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا وإن كبار تجار المخدرات هم الذين

([262]) نفس المصدر السابق ، ص 219 .

([263]) نفس المصدر السابق ، ص220.

([264]) سيما تشيركوفيتش ، "مهد صربيا : كوسوفو الماضي والحاضر والمستقبل" ، ترجمة جعفر عبد المهدي صاحبه، (بلغراد : منشورات مجلة السياسة الدولية، 1989) ص13.

يـــــدعمون العناصـــــر الانفصـــــالية بـــــالإقليم، كعائلـــــة ياشـــــاري (Jasari) قرب منطقة درينتسا (Drenica) في كوسوفو[265].

وهناك زاويتان ينظر من خلالهما إلى جيش تحرير كوسوفو وهي :

الأولى:

أنه نجح في إدخال قضية شعب إلى قلب دائرة الضوء العالمية وأنه استطاع رفع ما يراه عبئاً يمارسه الصرب عن كاهل مواطنيه.

الثانية:

يراه البعض الآخر أنه "بيرق" نجح حلف الأطلسي في تحريكه لتدمير صربيا وانتزاع جزء من أراضيها[266].

والذي يقف وراء الحركات الانفصالية بإقليم كوسوفو خاصة ويوغوسلافيا عامة هي الولايات المتحدة الأمريكية والدليل على ذلك أنه بتاريخ 1994/12/2 استقبلت وزارة الخارجية الأمريكية إبراهيم روغوفا زعيم الانفصاليين الألبان "رئيس جمهورية كوسوفو"، واشترطت إلغاء العقوبات المفروضة على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وإنهاء الحصار المفروض عليها من خلال إنهاء مشكلة إقليم كوسوفو ولصالح الجانب الألباني[267].

وتحدث الناطق الرسمي الأمريكي بأن الإدارة الأمريكية سوف تستخدم القوة ضد بلغراد، إذا ماطلت في إيجاد حلٍ نهائيٍ لقضية ألبان كوسوفو بالطرق السلمية. وقد دعمت ألبانيا العناصر الانفصالية في إقليم كوسوفو، وساعدتهم في تمزيق النسيج

([265]) نفس المصدر السابق ، ص 14 .

(266) محمد محمد قاروط ، مصدر سبق ذكره ، ص 90 .

(267) امجد ميقاني ، " ما وراء الأحداث" ، نشرة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم، بلغراد في 1994/12/15، ص 5.

اليوغسلافي، وبذلك ازدادت النشاطات السرية (لمنظمة الحركة الثورية لتوحيد ألبانيا) في العديد من المدن اليوغسلافية في إقليم كوسوفو مثل بريشتينا Bristina – بوديفيو Bodujevo – تيتوفا متروفيتسا Titova Mitrovica – بيتش Bec – داكوفيتسا Djakovica – بريزرين Prizren : جينيلاني Giniilane [268].

وكان (يوسف عمير خالد) منذ عام 1980 قد أسس بالتعاون مع إبراهيم كلمندي (Ibrahim Kelmendi)في ألمانيا الجبهة الشعبية الحمراء، وبرنامج عمل هذه الجبهة هو نفس البرنامج الذي ينص عليه حزب العمال الألباني بزعامة أنور خوجة بألبانيا. ودعت هذه الجبهة إلى تقسيم يوغسلافيا واتهمت القيادة اليوغسلافية بأنها تحقق أحلام البرجوازية الصربية للحصول على منفذ على شواطئ البحر الأدرياتيكي، وبمساعدة ما أسمتهم بالخونة الألبان، حيث تضمن برنامج الجبهة الحمراء عبارات تشير "بفضل حزب العمال وابن الشعب الألباني البار أنور خوجة، وإنه سيتم توحيد الشعب الألباني بإقليم كوسوفو مع ألبانيا الاشتراكية الواحدة[269]، وقامت الجبهة الحمراء بتقسيم برامج عملها إلى ثلاث مراحل هي:[270].

المرحلة الاولى: القيام بالتعبئة الأيديولوجية ضد القيادة والنظام اليوغسلافي بزعامة جوزيف بروزتيتو، وذلك بالاستناد إلى ما أسموه بالأدب الثوري القادم من ألبانيا .

المرحلة الثانية: القيام بالضغط على القيادة اليوغسلافية عن طريق المظاهرات الألبانية بداخل الإقليم بجمهورية يوغسلافيا الاتحادية.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة النهائية التي يتم فيها اللجوء إلى الكفاح المسلح بشكل مباشر ضد القيادة اليوغسلافية والمؤسسات بالإقليم.

---

(268) سنان حساني ، مصدر سبق ذكره، ص221 .

([269]) نفس المصدر السابق ، ص222.

([270]) نفس المصدر السابق ،ص223.

ويبدو أن هناك تنسيقاً بين الولايات المتحدة وألبانيا حول إثارة موضوع كوسوفو، والدليل على ذلك هو أنه بتاريخ 1994/12/8 قامت بعثة ألبانيا في الأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر صحفي في مقر المنظمة لزعيم الانفصاليين الألبان بكوسوفو إبراهيم روغوفا الذي قدم نفسه باعتباره رئيساً لجمهورية كوسوفو[271].

وقد تحدث نائب رئيس وزراء صربيا الدكتور فويسلاف شيشيل حول موضوع انفصال ألبان كوسوفو عن صربيا فقال " يجب أن نتجنب الانفصال ، لأن الانفصال تشجعه القوى الغربية، حيث إن المتطرفين الألبان ما كانوا يقدمون على العمليات المسلحة، ما لم يكونوا مدربين وموجهين من الغرب مباشرة "[272].

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها ألمانيا بتشجيع الانفصاليين الألبان بكوسوفو، إذ حاولت أمريكا عبر سياستها الخارجية أن تجعل قضية كوسوفو قضية دولية وليست قضية داخلية لأن حالة التدويل تسمح للأصابع الأجنبية في تخريب الوحدة الترابية اليوغسلافية وبالشكل الذي يضمن المصالح الجيوستراتيجية لحلف الناتو . بالإضافة إلى التأثير الألماني للانفصاليين الألبان، حيث كانت ألمانيا وراء تنظيم مؤتمر دولي حول كوسوفو في سبتمبر 1996 الذي عقد في جزيرة رودس وحضر الاجتماع فهمي أغاني (Fehmi Agani) نائب رئيس الاتحاد الديمقراطي لكوسوفو وكان المؤتمر تحت شعار (القضية الألبانية في البلقان) وقد صرحت فيما بعد ممثلة منظمي الاجتماع (هلن فيرنيس) بأن إلحاق كوسوفو بألبانيا لا يعد شيئاً مقبولاً لأن ذلك يغير الحدود في البلقان[273].

([271]) جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو ، نفس المصدر السابق ذكره ، ص95.

([272]) أمجد ميقاتي ، الحياة السياسية في صربيا ، مصدر سبق ذكره، ص265.

(273) مجلة فريما : العدد (308) ، ترجمة جعفر عبد المهدي صاحب بلغراد ، بتاريخ 1996/9/14.ص5.

إن الانفصاليين الألبان قد راهنوا كثيراً على الدعم والتأثير من الجانب الأمريكي لهم، وهذا ما اتضح من خلال الشرط الذي طلبه القادة الانفصاليون من النظام اليوغسلافي، لكي يستمر الحوار بين إبراهيم روغوفا و سلوبودان ميلوسوفيتش عام 1996 وهو سماح بلغراد بفتح (مركز المعلومات الأمريكي) في بريشيتنا عاصمة الإقليم[274].

وطلب الأطراف الخارجية من ألبانيا دعم قادة الانفصاليين بيوغسلافيا وتشجيعهم على والتمرد. والى جانب الدور الأمريكي هناك أطراف أخرى هي ألمانيا، إيطاليا، كرواتيا، النمسا. لأن هذه الدول تكن العداء ليوغسلافيا بسبب الأحقاد التاريخية لهذه الدول، فقد تلقت القوات الألمانية خسائر فادحة في الأرواح والعتاد في الحرب العالمية الثانية، وإيطاليا التي خسرت الساحل الشرقي في البحر الأدرياتيكي. والنمسا تفككت إمبراطوريتها القوية، وكرواتيا تحطمت دولتها (دولة كرواتيا المستقلة) التي كانت كرواتيا تلقى الدعم الكامل من الجانب الألماني في عهد هتلر عام 1941[275].

وقد اعترفت ألبانيا بما يسمى (جمهورية كوسوفو)، بعد أن لاحظت التأييد والدعم الغربي للانفصاليين، حيث فتحت بالعاصمة الالبانية (تيرانا) ممثلية دبلوماسية عام 1992[276] ، وصدر احتجاج من الجانب اليوغسلافي في بلغراد بتاريخ 1995/03/14 ضد الاعتراف من جانب ألبانيا بكوسوفو كجمهورية، وفتح ممثلية دبلوماسية لها بتيرانا وتضمن الاجتماع :[277].

(274) جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو، نفس المصدر السابق ذكره ، ص97.

(275) نفس المصدر السابق ص97.

(276) صحيفة ناش بوربا ،العدد (232)، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب ، بلغراد : بتاريخ 1995/03/15 .ص5.

(277) نفس المصدر السابق،ص6.

- أنّ جمهورية ألبانيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي اعترفت بما يسمى بجمهورية كوسوفو غير الموجودة وذلك خرقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- أنّ الحكومة الألبانية قد سمحت بفتح بعثة دبلوماسية لما يسمى بجمهورية كوسوفو في العاصمة تيرانا على نحو مخالف للقوانين والمعاهدات الدولية وهي تمنح الحصانة لقادة الانفصاليين في كوسوفو.
- أنّ البعثات الدبلوماسية لجمهورية ألبانيا لدى المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن التعاون الأوروبي ومنظمة الوحدة الأوروبية والحلف الأطلسي وغيرها ، حيث تساعد ألبانيا القادة الانفصاليين في عقد اجتماعات بهذه الهيئات الدولية. مثل قيام البعثة الألبانية المعتمدة لدى الأمم المتحدة في تنظيم مؤتمر صحفي لإبراهيم روغوفا زعيم الانفصاليين الألبان في نيويورك بمقر الأمم المتحدة بتاريخ 1994/12/08.
- لازالت ألبانيا تشجع ألبان كوسوفو وميتوخيا اليوغسلافي على عدم التعايش والاستقرار في ظل جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، الأمر الذي يعد بمثابة خرق علني لمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي التي تنص على أن تكون الأقليات موالية للدولة التي تعيش فيها (ميثاق باريس وبيان كوبنهاجن) .
- ترى الحكومة اليوغسلافية أن المشاكل التي تثيرها العناصر الانفصالية وبتأثير من ألبانيا تخلق مبررات جاهزة للتدخل الأجنبي وتدويل مشكلة إقليم كوسوفو وميتوخيا من أجل توفير الظروف التي تمهد لانفصال هذا الإقليم عن يوغسلافيا.
- أعربت الحكومة اليوغسلافية عن تقديرها لممثلي الحكومات الأوروبية وغير الأوروبية الذين أكدوا على عدم موافقتهم على انفصال إقليم كوسوفو وميتوخيا عن جمهورية يوغسلافيا ولكن ما يثير قلق الحكومة اليوغسلافية أن عدداً من الدول الأوروبية تستقبل قادة الحركة الانفصالية وبشكل يخالف مواقفها العلنية[278] وقد انتقدت الحكومة اليوغسلافية لجنة الاتصال التي اجتمعت

(1) الكسندر بلوردوفيتش، الموقف الاوروبي، صحيفة ناش بوربا ،العدد(1205) ،ترجمة :جعفر عبد المهدي صاحب ، بلغراد: بتاريخ 1998/03/12 .

معهم في لندن بتاريخ 1999/01/29 وتعتبر يوغسلافيا ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية وهي دولة ذات سيادة وعضو في المجتمع الدولي. وترى الحكومة اليوغسلافية بأن الحديث لابد أن يتمحور حول تفعيل حقوق الأقليات وفق مبادئ حقوق الإنسان التي اقرتها الأمم المتحدة وميثاق هلسنكي وبيان باريس والمبادئ الأساسية للمجلس الأوروبي حول حقوق الأقليات، ولهذا ترغب الحكومة اليوغسلافية أن تدعو إلى حل مشكلة إقليم كوسوفو عبر هذه المواثيق وليس عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة [279]. ويمكن معرفة أوجه الاختلاف في المطالب بين الانفصاليين الألبان بالإقليم، وموقف الحكومة اليوغسلافية من خلال استعراض كلا الموقفين:[280].

أولا. الموقف الألباني:

1 – يرى ألبان كوسوفو، أي الانفصاليون أن الألبان بالإقليم يشكلون (90%) من مجموع سكان الإقليم، حيث يبلغ سكان إقليم كوسوفو (1.965.196) نسمة حسب إحصاء عام 1991، في حين يبلغ عدد الألبان (1.714.768) نسمة كما توضح الإحصائية الآتية:

(2) جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو ،مصدر سبق ذكره ، ص101.

(3) نفس المصدر السابق ذكره، ص ص 101–106 .

التشكيل العرقي ليوغسلافيا الجديدة /إحصاء عام 1991:

الرقم	القومية	**3- العدد**	النسبة المئوية
1	الصرب	**6.504.048**	62.6
2	الألبان	1.714.768	16.5
3	الجبل الأسود	519.766	5
4	يوغسلاف	349.784	3.4
5	هنغار	344.147	3.3
6	رومان	143.519	1.4
7	كروات	11.650	1.1
8	سلوفاك	66.863	0.6
9	غير معروفة	56.443	0.5
10	مقدون	47.118	0.5
11	آخرون	44.244	0.4
12	غجر	42.364	0.4
13	بلغار	26.922	0.3
14	بونيق	21.431	0.2
15	روثيان	18.099	0.2

16	فلاسي	17.810	0.2
17	لم يثبت أصلهم	11.849	0.1
18	أتراك	11.263	0.1
19	أقليات محلية مختلفة	5.910	0.0
		10.394.026	100

2 – إن الألبان هم أول من سكن منطقة كوسوفو وهم الإيليريون الذين استوطنوا البلقان قبل قيام الهجرات السلافية بقرون.

3 – يقول الألبان بأن هناك شعوباً أقل منهم عدداً قد كونوا جمهوريات خاصة بهم مثل جمهورية الجبل الأسود، الذين يبلغ عددهم (519.766) نسمة. بمعنى أن عدد نفوس الجبل الأسود أقل من ثلث عدد الألبان على المستوى الفيدرالي. حيث أعطي لهم حق إقامة جمهورية خاصة بهم وهم أقل عدداً من الألبان بالإقليم[281].

4 – وفق ما جاء بالدستور اليوغسلافي المكوّن للدولة اليوغسلافية تشكل اتحاد طوعي ضمن مبدأ حق تقرير المصير. وهذا يعني حق الخروج منه طوعياً.

5 – أنّ كوسوفو منطقة غنية بالمعادن ، فمثلاً يوجد تريبيشة (Tribce) أكبر منجم للرصاص في أوربا، في حين أن المنطقة تعاني الكثير من التخلف الاقتصادي.

(281) نفس المصدر السابق ، ص 102 .

6 – أنّ إقليم كوسوفو كان منذ عهد جوزيف بروز تيتو يتمتع بحكم ذاتي، فبدلاً من تطوير أسلوب الحكم الذاتي ،بادرت السلطات اليوغسلافية إلى إلغاء صيغة الحكم الذاتي بالإقليم سنة 1989.

ثانياً: الموقف الفيدرالي اليوغسلافي:

1 – أنّ الزيادة الألبانية بالإقليم لا يمكن اعتبارها زيادة طبيعية بل إن ذلك يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي[282]:

السبب الأول: الهجرات الجماعية للألبان وخصوصاً أثناء الاحتلال العثماني للمنطقة. وأثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. إذ كانت السلطات اليوغسلافية تسمح بدخول الألبان للبلاد الذين هربوا من بلادهم بسبب السياسة الداخلية هناك.

السبب الثاني: الزيادة السكانية للألبان في كوسوفو تعود إلى الانفجار السكاني الكبير وازدياد عدد نفوس الأسرة الواحدة مما خلق حالة من الإرباك على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن ملاحظة الزيادة السكانية للألبان بالإقليم وفق الإحصائيات الرسمية اليوغسلافية:

تطور عدد السكان الألبان في يوغسلافيا:

1948	1953	1961	1971	1981
750.431	754.245	914.733	1.309.523	1.730.364

السبب الثالث: يعود للتهجير القسري للصرب وأبناء الجبل الأسود سواء عن طريق شراء الأراضي الكوسوفية بأسعار مرتفعة ومغرية أم عن طريق التهديد وأعمال العنف وخاصة في القرى والأرياف التي تبعد عن قبضة السلطات الحكومية.

(282) نفس المصدر السابق ،ص ص 103. 104

2 – يقول ألبان كوسوفو بأنهم الإيليريون وأنهم أهل كوسوفو الأصليون، وبأنهم سكنوا بالإقليم قبل الهجرات السلافيه للمنطقة. في حين أن الدراسات والبحوث العلمية التي تصدر عن اليوغسلاف تؤكد بأن لفظ الإيليرية يعني السلافية وهو يشمل كل الشعوب التي تقطن المنطقة ، وبذلك فإن مفهوم الإيليرية بمعناه السلافي هو أكبر من معناه الألباني، إذا كانت اللغة السلافية تسمى اللغة الايليرية.

3– يؤكد الجانب اليوغسلافي بأن عدد أبناء الجبل الأسود بيوغسلافيا أقل من عدد الألبان فيها ولكن شعب الجبل الأسود شعب مؤسس لدولة دستوريا فالشعوب المؤسسة دستورياً للدولة اليوغسلافية يحق لها إقامة جمهورية خاصة بها، ولها الحق مستقبلاً في تغيير شكل الدولة أو تغيير الدستور. في حين أن الألبان بالإقليم دستورياً لا يتمتعون بهذه الصفة. كما أن الجبل الأسود كانت دولة معترفاً بها أوروبياً قبل أن تظهر يوغسلافيا كدولة بكثير فقد أعترف مؤتمر برلين عام 1878 بالاستقلال الجبل الاسود. في حين أن ألبانيا نفسها (وليست كوسوفو) لم تظهر كدولة على الخارطة السياسية لأوروبا إلا بعد مؤتمر سفراء الدول الكبرى المنعقد في لندن عام 1913.

4– إن حق تقرير المصير بما فيها حق الانفصال يكون حقاً ممنوحاً للشعوب المؤسسة للدولة دستورياً، ولا يحق ذلك للأقليات بل تمنح لهم الحقوق التي نصت عليها الأعراف والمواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدة هلسنكى لمجلس التعاون والأمن الأوروبي وميثاق باريس. وبموجب هذه المواثيق فإن الأقليات لها الحق في التعليم بلغتهم الأم واستخدام أبجديتها في الصحافة والإعلام، ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسة، وهذه الأقليات تكون جزءاً لا يتجزأ من شعب الدولة الذين يعيشون على إقليمها.

5- وفيما يتعلق بجانب الثروات المعدنية بالإقليم، فيؤكد الجانب الصربي بأن وفرة المعادن شأنها شأن كل الأراضي اليوغسلافية الغنية بالكثير من المعادن. أما سبب تخلف الإقليم اقتصادياً واجتماعياً فسببه يعود إلى الانفجار السكاني، وانعدام التخطيط الأسرى، وعدم الالتزام بخطط التنمية التي تضعها الدولة، وبسبب القلاقل والصراعات والعصيان الذي تقوم بعض الحركات الانفصالية في الاقليم.

6- وإنّ سبب إلغاء الحكم الذاتي من قبل السلطات اليوغسلافية سنة 1989 يعود إلى الخوف من انفصال الإقليم عن البلد الأم، بعدما أعلن العصيان المدني وأصبح الدستور معطلاً هناك [283].

وبعد سقوط جدار برلين انطلق حلف الناتو بتنفيذ خططه لتدمير يوغسلافيا، حيث يتكمن من التمدد شرق القارة الأوروبي ولكن هذا لن يتم إلا بتدمير يوغسلافيا التي تعتبر حجر العثرة الوحيد أمام تمدد الحلف.

ولعل تحركات حلف الأطلسي بمنطقة البلقان انطلقت من منطقتين[284]:

المنطلق الأول:-

يتمثل في دعم العناصر الانفصالية (جيش تحرير كوسوفو) الذي انطلق في مواجهته مع الجيش اليوغسلافي سنة 1998، وله عدة أماكن للتدريب في الدول الغربية وعلي رأسها النمسا. وأيضا هناك جماعات سلوفينية قد غرر بها لإعلان الانفصال عن يوغسلافيا وقد حدث الانفصال فيما بعد، ودعم العناصر الأوستاشية الكرواتية فيما بعد على الانفصال، وتوجه الغرب الأوروبي إلى

(283) نفس المصدر السابق، ص 105.

(284) جعفر عبد المهدى صاحب، راشكا (سنجق) ما بعد كوسوفو، مصدر سبق ذكره، ص12.

البوسنة والهرسك، حيث تم تأييد (للصرب المحمديين) بإعلان الانفصال أيضا عن جمهورية يوغسلافيا. وبالفعل نجح مخطط التفكيك للجمهوريات التي كانت تشكل جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية. إذ بدأ ذلك عندما أعلنت سلوفينيا استقلالها بعد انتخابات نيابية قد جرت بتاريخ 1990/04/22، ومن ثم جرت انتخابات أخرى بكرواتيا لتعلن الاستقلال في 1990/04/22[285].

أما في البوسنة والهرسك فقد تم إعلان حالة التعبئة العامة في 1990/04/04 م وفي تاريخ 1990/04/12 أصدر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك القرار الانفرادي، وهو القرار الخاص بالهجوم على مواقع الجيش الفدرالي.

وفي 1990/06/31 تحولت البوسنة والهرسك بعد إجراء تعديل دستورها، إلى دولة ديمقراطية للمواطنين والشعوب المسلمة والصربية والكرواتية[286]. وليس الصرب ولا المسلمون بالبوسنة والهرسك من طلب الانفصال عن جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية، بل الكروات والسلوفيون والألبان بإقليم كوسوفو. والدليل على ذلك انه في لحظة التفكك كان على رأس السلطة اليوغسلافية مسؤولون كروات وليسوا صرباً ولا من مسلمي البوسنة والهرسك ونذكرهم أدناه بالأسماء:

- رئيس الدولة الاتحادية: ستيبا ميستش / كرواتي.
- رئيس الحكومة اليوغسلافية: آنته ماركوفيتش / كرواتي.
- وزير الخارجية الاتحادي: بودمير لونجار / كرواتي.

(285) نفس المصدر السابق ص 12 .

(286) نفس المصدر السابق ص 13 .

– وزير الدفاع الاتحادي: فيلكوكاديفيتش / نصف كرواتي[287].

وفي 1984/03/10، أعلنت وكالة تاينوغ اليوغسلافية للأنباء أنه تم الكشف عن (72) "منظمة سرية غير قانونية" تضم حوالي ألف عضو. ويشير هذا إلى تنامي المشاعر القومية في كوسوفو، وإلى أنها لم تجد طريقها إلى التعبير إلا بمنظمات سرية صغيرة العدد وفعالة في نفس الوقت[288].

وكانت هناك خمس مجموعات رئيسة في تلك المنظمات ونرى من المهم إلقاء نظرة سريعة على أسس تشكيلها لمعرفة التيارات التي كانت تشكل الحركة القومية في بدايتها وهي:[289].

1 – الحركة من أجل التحرير الوطني لكوسوفو: (Mnlk) كان زعيماها الإخوان (يوسف وبرجوش جيوفالا) يعيشان في المنفى، وقد أطلق عليهما الرصاص في ألمانيا الغربية (آنذاك)، على يد عملاء الأجهزة اليوغسلافية على الأغلب، وتدعو المنظمة إلى توحيد إقليم كوسوفو وبقية الأقاليم التي يسكن فيها الألبان مع جمهورية ألبانيا.

2 الماركسيون – اللينيون لكوسوفو: (Gmkl) تأسست سنة 1976، وقد أطلقت على زعيمها قدري زيكا الرصاص في نفس الحادث الذي أطلق فيه على الآخرين جيوفالا. وكانت أهداف هذه المنظمة شبيهة بأهداف Mnlk.

3 – الجبهة الحمراء: وهدفها وحدة المناطق ذات الأغلبية الإثنية مع جمهورية ألبانيا.

(287) نفس المصدر السابق ص 14 .

(288) مجدي نضيف ، مصدر سبق ذكره ، ص 108.

(289) النشرة الإخبارية اليومية للإذاعة البريطانية في 1982/07/12 ، نقلاً عن وكالة أنباء تانيونج اليوغسلافية في 1982/07/10 .

4 – الحزب الشيوعي الماركسي – اللينيين ليوغسلافيا: (Pkmlshj) وهدفه منح إقليم كوسوفو وضعية "جمهورية " داخل الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي. ويبدو أن مقر الحزب كان بإقليم كوسوفو، وأنه كان يضم أساساً أعضاء في الحزب الحاكم (الشيوعي).

5 – الحركة من أجل جمهورية ألبانيا في يوغسلافيا: (Lrshj).

6 – جريدة "زيري إيي كوسوفو" صوت كوسوفو: حيث كانت تصدر هذه الجريدة في سويسرا – وقد أطلق الرصاص على أحد مؤسسيها نوحي بريشة وقتل في حادثة تبادل إطلاق الرصاص بعاصمة إقليم كوسوفو بريشتينا، في يناير سنة 1984.

وبعد محاربة المنظمات السرية غير القانونية سابقة الذكر ، جاءت محلها تنظيمات جماهيرية وهي:[290].

1 – التحالف الديمقراطي لكوسوفو (Kda).

2 – الحزب الاشتراكي – الديمقراطي لكوسوفو.

3 – حزب الفلاحين الديمقراطي لكوسوفو.

4 – برلمان شباب كوسوفو.

5 – لجنة الحقيقة حول كوسوفو.

ويعدّ التحالف الديمقراطي لكوسوفو (Kda) أهم هذه المنظمات الجديدة، وزعيمه الكاتب الألباني المنشق إبراهيم راغوفا.

---

(290) صحيفة التايمز البريطانية اليومية في 1985/12/18 ، نقلاً عن بوريا اليوغسلافية 14 / 15 ديسمبر 1985 ، ترجمة :جعفر عبد المهدي صاحب،ص5.

وهنا سؤال يفرض نفسه فيما يتعلق بمطالب الانفصاليين الألبان وهو:

هل هدف ألبان كوسوفو هو حكم ذاتي موسع لكوسوفو ؟ وإن كان الحكم الذاتي في نظر الألبان في عهد تيتو مقبولاً، فلماذا المطالبة بالانفصال حتى في عهد تيتو كما في سنة 1961، 1963، 1974، 1981، 1986، 1988، 1989؟

ونرى بأن الهدف لا يخفى على أحد، وهو الانفصال وقيام جمهورية كوسوفو المستقلة، وبدعم سري وعلني من أطراف خارجية هدفها تقويض الوحدة اليوغسلافية وتفتيت قواها. ومن المؤكد بأن الانفصاليين الألبان لا يرغبون في الانضمام إلى دولة ألبانيا المجاورة للإقليم، بل يرغبون في قيام جمهورية كوسوفو المستقلة عن صربيا. وسبب عدم الرغبة من قبل الألبان يعود ربما لسببين هما:

1 –أنّ مستوى معيشة الألبان بإقليم كوسوفو أفضل بكثير من حالة ألبان ألبانيا، لأنه لو حصل اندماج بين الإقليم ودولة ألبانيا فإن تلك الفروق في المعيشة ستصبح بمستوى واحد بين الطرفين.

2 – أنّ سبب عدم رغبة الانفصاليين الواضحة في الاندماج أو الوحدة مع ألبانيا، هو شعورهم بأن تلك المطالب لن تتحقق على أرض الواقع، لأن الغرب الأوروبي بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بقيام ألبانيا الكبرى، لأن ذلك سيؤدي إلى انفجار المنطقة البلقانية ككل، ويؤدي إلى بروز مطالب بين القوميات المختلفة لقيام اندماج فيما بينها وهذا بدوره سيقلب الخارطة السياسية لأوروبا وتفتح باباً لهياج جميع الاقليات العرقية المتناثرة في معظم الدول الأوروبية ومنطقة البلقان بوجه خاص.

المبحث الثاني : الولايات المتحدة الأمريكية وإقليم كوسوفو (1945- 1989)

بالرغم من أن الفترة الزمنية لهذا المبحث تقع خارج الحدود الزمنية للدراسة، فإن الباحث مضطر لتناولها، وذلك لإعطاء خلفية واضحة لتفسير الأحداث التي وقعت ضمن الفترة الزمنية المحددة للدراسة. لذا رأي الباحث ضرورة التنويه عنها.

تعود جذور الأزمة اليوغسلافية إلى ما قبل معركة كوسوفو في عام 1389، التي استطاعت القوات العثمانية من إحكام سيطرتها على صربيا التي تعد بمثابة البداية التاريخية لمشكلة "كوسوفو"[291].

وخلال الفترة التي بين (1934 – 1941) زادت ظاهرة التعصب العرقي. حيث كان الكاثوليك يلقون الدعم من بابا الفاتيكان، والصرب من خلال الكنيسة الصربية الأرثوذكسية البيزنطية التي كانت مدعومة من اليونان وروسيا. وإن هذا الدعم سواء للكروات الكاثوليك أو الصرب الأرثوذكس أدى إلى تشكيل منظمات إرهابية بالغة القوة والعنف كما وصفها كل من مراد الدسوقي وعماد جاد:[292].

أ – **المنظمة الكرواتية الاوستاشية (USTACHIA)**: وهي منظمة عرقية تضع العرق الآري الكرواتي على قمة الأعراق الجديرة بالحياة، وبعد فترة زمنية أصبحت هذه المنطقة بمثابة الذراع العسكرية للدولة الكرواتية (المستقلة)، وهدفها ينصب في تصفية وجود البوشناق* ثقافياً وسياسياً وعسكرياً، وبالإضافة إلى التصدي للتوسع الصربي.

([291]) فاطمة الزهراء عثمان، " أصول مسألة القوميات في يوغسلافيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد (53)، (أكتوبر، 1991)، ص 55.

([292]) مراد إبراهيم الدسوقي وعماد جاد ، "أزمة البوسنة بين الحرب الأهلية والموقف الدولي"، كراسات إستراتيجية ، منشورات : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (20) ، (مارس، 1994)،ص 7.

* البوشناق : هم سكان البوسنة من المسلمين.

ب – **المنظمة الصربية " التشيتنيك "**: وشعارها صربيا للصرب فقط، وهدفها تصفية أي وجود عرقي آخر في يوغسلافيا، وبصفة خاصة الوجود الإسلامي في أراضي صربيا، وأيضاً كسر شوكة الكروات والقضاء على وجودهم. وفي سنة 1939 حصل تحسن في العلاقات بين الكروات والصرب، ولكن هذه الاتفاقية جاءت متأخرة، حيث كانت القوات الألمانية قد غزت يوغسلافيا في إبريل 1941، وتمزق الجيش اليوغسلافي وهربت حكومة المملكة اليوغسلافية إلى المنفى، واستغلت المنظمة الكرواتية الأوستاشية ذلك التقارب بينها وبين الأيديولوجية النازية في إنشاء دولة كرواتيا المستقلة التي ضمت البوسنة والهرسك بدعم من الألمان والإيطاليين، وبعد أن نجحت الدولة النازية ومعها حلفاؤها المجريون والبلغار والإيطاليون في احتلال المملكة اليوغسلافية، لم يلبث أن نشب صراع بين ثلاثة عناصر:

- **العنصر الأول:** الأوستاش (Ustashi) في كرواتيا المستقلة المتحالفة مع القوات النازية التي تحتل البلاد، وقد اعتنق هؤلاء الأوستاش المبادئ الفاشية وطبقوها بقسوة شديدة.
- – **العنصر الثاني:** الملكيون بزعامة القوميين الصرب.
- – **العنصر الثالث:** الشيوعيون بزعامة جوزيف بروز تيتو وأنصاره.

حيث كان وجود القوات الألمانية والقوات الإيطالية على أراضي يوغسلافيا سبباً للتغطية على أمور خطيرة كانت تجري على الساحة إذ كان الشيوعيون اليوغسلاف يخوضون حرباً مدنية أهلية خفية واسعة النطاق ضد المواطنين اليوغسلاف حتى إن أكثر من مليون مواطن قد لقوا مصرعهم على أيدي بني وطنهم من الشيوعيين وكان هؤلاء يعتمدون على ارتفاع المد الشيوعي القادم من الجنوب[293].

([293]) نفس المصدر السابق، ص 8.

واذ يؤكد الباحث سلامة العرض التاريخي للباحثين (الدسوقي وجاد) الا أنهما قد اخفقا في توصيف الكروات من الناحية العرقية والوارد في النقطة (أ) المذكورة في أعلاه، فالكروات ليسوا آريين بل ينحدرون كما ينحدر الصرب من العرق السلافي وبذلك فإن الأوستاش (وهذا الصحيح لغوياً الاوستاش وليس الاستاش) والتشيتنيك (وليس الستنيك) ينحدرون من أصل عرقي واحد، لذا فإن الخلاف بينهم ينحصر بالمذهبية الدينية (كاثوليك . ارثوذكس) ضمن إطار الديانة المسيحية.

وفي عام 1941 وأثناء الحرب العالمية الثانية، غزت قوات المحور *يوغسلافيا، فشهدت السنوات التالية مقاومة عنيفة للقوات المحتلة، صحبتها حرب أهلية مريرة[294].

وقد أصاب يوغسلافيا الدمار شأنها شأن الدول المشاركة في الحرب، وتفككت شعوبها، وانضم أكثرها إلى حركة التحرير الوطنية التي قادها تيتو [295].

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الغلبة العسكرية والسياسية لحركة الأنصار– المقاومة التي يقودها الشيوعيون بقيادة جوزيف بروز تيتو. وفي يناير 1946 خلع ملك المملكة اليوغسلافية، وأعلنت يوغسلافيا جمهورية فيدرالية شعبية. ثم أعيد تسميتها عام 1963 "اشتراكية" بدلاً من "شعبية" وفي دستور

*المحور: تحالف دولي في الحرب العالمية الثانية بين إيطاليا، ألمانيا، واليابان (1939 – 1945) وانضمت إليه فيما بعد المجر ورومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وكرواتيا.

([294]) مجدي نضيف ، جذور قضية البوسنة والهرسك، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993)، ص17.

([295]) رجب يشار بويا، مصدر سبق ذكره، ص46.

1974، كانت الدولة الفيدرالية تتألف من ست جمهوريات في اتحاد فيدرالي بدلاً من تسع مقاطعات كما كانت عليه المملكة اليوغسلافية السابقة[296].

وفي بداية ظهور الجمهورية اليوغسلافية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث لم يجرِ محاكمات شاملة للمتعاونين مع الاحتلال النازي، حيث هرب معظم قادة جمهورية كرواتيا المستقلة بقنوات خاصة إلى الخارج، وشكلوا المنظمات الكرواتية المعادية ليوغسلافيا في العالم الغربي التي قامت بعمليات إرهابية بلغت ذروتها في اغتيال بعض السفراء[297].

ولعل أخطر قرارات الحكومة اليوغسلافية الفيدرالية كانت منع الصرب الذين هربوا من إرهاب القوات الألبانية المتعاونة مع الاحتلال النازي من العودة إلى ممتلكاتهم، خوفاً من الانتقام المضاد، وسماحها لهجرة الألبان من ألبانيا إلى كوسوفو لكي تكون مدخلاً لمشاركة ألبانيا في كونفدرالية البلقان، التي حلم تيتو بإقامتها كحل دائم لمآسي ومشاكل هذه المنطقة[298].

تمثل مشكلة إقليم كوسوفو واحدة من أخطر المشكلات الدولية التي تواجه العالم. إذ كان يعتقد أنه بانتهاء مرحلة الاستقطاب الإيديولوجي الحاد بين المعسكرين الشرقي والغربي، وصولاً إلى مرحلة الحد من التسابق النووي بينهما، الذي كان ينذر باحتمال نشوب حرب ذرية بكل كوارثها، من شأنه أن يفتح الباب أمام الحل السلمي للمشكلات الدولية الإقليمية. غير أن الأحداث أثبتت أن نهاية الحرب الباردة فتحت الباب أمام تصاعد الدعوات الانفصالية، وإشعال فتيل النزاعات العرقية المدمرة، كالصراعات الدينية والأثنية في البلقان.

([296]) صحيفة الجارديان البريطانية في 1989/10/28، نقلاً عن صحيفة تانيونج اليوغسلافية في 1989/10/27، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، ص10.

([297]) أمجد ميقاتي، مصدر سبق ذكره ، ص 2.

([298]) نفس المصدر السابق، ص 3.

وتثير مشكلة إقليم كوسوفو قضايا بالغة التعقيد، فالأصول التاريخية للمنطقة والصراعات العرقية، والاعتبارات السياسية والاقتصادية تتشابك ضمن نسيج معقد، مما تعكس هذه الأوضاع صورة ضبابية أمام المراقب، وإذا أضفنا إلى ذلك ما يمثله البعد الدولي من إشكاليات خطيرة، أبرزها تقاعس الدول الأوربية في اتخاذ مواقف حاسمة ضد الاقتتال الجاري بين ألبان كوسوفو والصرب، إن لم نقل التواطؤ الأوربي المقصود لإشعال وتغذية التوتر وأشكال الصراع بين أهل البلاد من الألبان (المسلمين) والصرب (الأرثوذكس)، بالإضافة إلى التذبذب أو التلاعب الشديد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقليم كوسوفو، وكذلك العجز الدولي الفاضح والمتمثل في الأمم المتحدة، إذ يرى الباحث أن أزمة إقليم كوسوفو تعتبر ترجمة واضحة لمرحلة التخطيط المقصود والعجز المفتعل من أجل تعقيد الموقف و إبعاد صيغ حلها، وهذا يعطي لنا صورة واضحة لضعف النظام الدولي برمته وعلى رأسه منظمة الامم المتحدة في الوقت الراهن. حيث بدأت منطقة شبه جزيرة البلقان تتحول إلى ساحة صراع دولي واضح المظاهر بين العديد من القوى منذ ما يقرب من ستة قرون. وبالرغم من تتابع القوى التي سيطرت على هذا الإقليم (مثل الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية النمساوية، المجرية وكذلك روسيا القيصرية) على امتداد فترات زمنية طويلة، إلا أن الواضح لنا أن اي واحدة من هذه القوى لم تتمكن من حسم الأمور في البلقان لصالحها أو صبغ منطقة البلقان عموماً بصبغة خاصة لتميزها وتبلور هويتها، ولكن على العكس من ذلك، فقد تعددت القوميات والديانات والأعراق في هذه المنطقة البلقانية بصفة عامة، وتعددت الديانات، واللغات والتقاليد والأعراف، الأمر الذي قاد المنطقة دائماً إلى عدم الاستقرار حتى لو إنها شهدت استقراراً نسبياً في بعض الفترات، فإن استقرارها كان راجعاً إلى عوامل غير طبيعية ناتجة عن قوة التاثير الكارزمي (شخصية تيتو مثلاً)، أو قوة السلطة المركزية . وعلى الرغم من

الأهمية الجيوبوليتيكية لهذا الإقليم، إلا أن تضارب المصالح بين القوى الأوروبية (عموماً) والولايات المتحدة الأمريكية خاصة على مدى عقود من الزمن، الأمر الذي جعل منطقة البلقان كأنها قنبلة توشك على الانفجار في أي وقت. وفي ظل الرغبات الخفية الرامية إلى إعادة تشكيل هذا الإقليم على أسس جديدة لتحقيق أهداف قوى معينة في أوروبا، والرغبة الأمريكية في حصولها على قواعد عسكرية هناك، أصبح واضحاً أن هناك تضارباً وتعارضاً لتحقيق تلك الأهداف، وبذلك ظلت منطقة البلقان تعكس وبصدق الحالة التي يقف عندها ميزان القوى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الوصول إلى اتفاق شامل ينهي فترة زمنية من الصراعات والاقتتال بالمنطقة[299].

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 منع ظهور منافسين جيوسياسيين جدد غير الاتحاد السوفييتي سابقاً، ومنعت بكل قوة الاتحاد السوفييتي السابق من الوصول إلى مرتبة الدولة الأعظم. لكن ابتداء من عام 1945 فصاعداً كانت أمريكا مصممة على أن تبقى – الدولة العظيمة الوحيدة في نطاق نفوذها الخاص، بمعنى في العالم غير السوفييتي[300].

ففي خلال الحرب العالمية الثانية اتفق معسكر الحلفاء بعد الانتصار على دول المحور، على إنشاء هيئة أو منظمة تضم الدول الأعضاء في هذا المعسكر لمواجهة دول المحور، وهذه المنظمة سميت بالأمم المتحدة. وأهم ما يميز منظمة

([299]) فاطمة الزهراء عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 55.

([300]) كريستوفر لين، "إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى"، ترجمة :أديب يوسف شبش، مجلة الفكر السياسي ، العدد (4– 5)، (لسنة 1998)، ص 32.

الامم المتحدة هو مجلس الأمن وهي الجهة التي يخول لها الحق في استخدام القوة العسكرية[301].

وإقليم كوسوفو لغاية 1945 لم يكن وحدة إدارية مستقلة، ولكنها منطقة متعددة القوميات بأغلبية ألبانية وهي منطقة تتميز في تلك الفترة بالتخلف الاقتصادي، تم احتلالها أيضاً من قبل إيطاليا في إبريل 1941، وبقية المنطقة الجغرافية المحاذية للإقليم محتلة من قبل دول المحور[302].

وبعد المقاومة اليوغسلافية التي قادها القائد الكرواتي جوزيف بروز تيتو، في ظل حركة التحرير الشعبية اليوغسلافية على المحتل للأراضي اليوغسلافية، وظهرت للوجود دولة يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية في 1945/02/29، وصدور أول دستور ليوغسلافيا الجديدة في 1946/01/31، حيث جاء فيه أن يوغسلافيا الاتحادية دولة شعبية ذات نظام جمهوري وهي مجتمع لشعوب متساوية قانوناً وفق المادة (1) من الدستور اليوغسلافي.

وتنص الفقرة (1) من المادة الثانية على أن "جمهورية صربيا الشعبية تضم بداخلها إقليمين الحكم الذاتي وهم إقليم كوسوفو وإقليم فويفودينا، وهما جزءان لا يتجزأن من جمهورية صربيا الشعبية"[303].

وإن أي عمل ينتهك حرمة وسيادة الجمهوريات الست، أو يمس الحقوق القومية لشعوب البلقان، يعتبر عملاً باطلاً بحكم المادة (10) من الدستور الاتحادي.

([301])هدى راغب عوض، مصدر سبق ذكره،ص339.

([302]) جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره، ص71.

([303]) نفس المصدر السابق ذكره، ص 71.

وإن كل الشعوب اليوغسلافية في ظل الجمهورية اليوغسلافية الشعبية هم متساوون أمام القانون، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية وذلك بموجب المادة (21). أما المادة (103) من الدستور فهي تلزم المؤسسات الموجودة في الإقليمين بعدم خرق دستور الجمهورية باعتبار الإقليمين جزءاً لا يتجزأ من جمهورية صربيا الاشتراكية[304].

وجاء في المادة (54) من الدستور أن كل إقليم من إقليمي الحكم الذاتي له أعضاء في مجلس الشعب الاتحادي بواقع (15ممثلاً) عن إقليم فويفودينا و(10 ممثلين) عن إقليم كوسوفو وميتوخيا[305].

وفي 1948/05/23صدر النظام الداخلي الأول للمجلس الشعبي لمنطقة كوسوفوميتوخيا، وجاء في نص هذا النظام أن منطقة كوسوفو وميتوخيا تتمتع بسلطة الحكم الذاتي المبني على المساواة التامة بين المواطنين في مختلف الأعراق وعلى أساس التعاون الأخوي بين الشعوب على أن تستخدم اللغة الشبترية* والصربية على حد سواء في مختلف المؤسسات الرسمية بما فيها المؤسسات القضائية بالإقليم[306].

لقد حدد الباحثون الألبان ثلاث مراحل مرت بها كوسوفو بعد الحقبة الملكية:

المرحلة الأولى: تبدأ من عام 1945 – 1948.

المرحلة الثانية: من 1948 – 1968.

المرحلة الثالثة: من 1968 فصاعداً.

([304]) نفس المصدر السابق ذكره، ص 72.

([305]) نفس المصدر السابق،ص 73.

*) شبتيريا: هي الإسم المحلي لألبانيا والشبتير هم الألبان.

([306]) جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو ، مصدر سبق ذكره، ص 3.

المرحلة الأولى: وقد استمرت ثلاث سنوات فقط، حيث كان مسلمو كوسوفو قد انتقلوا من مرحلة الملكية إلى مرحلة الجمهورية الاتحادية الاشتراكية، والتي شهدت حالة من العلاقات الجيدة مع ألبان الإقليم، وذلك نظراً للعلاقة الجيدة بين يوغسلافيا الشيوعية حين ذاك وألبانيا، ولكن لم تستمر هذه العلاقة طويلاً، نتيجة لتوتر بين النظام السوفيتي في عهد ستالين ويوغسلافيا في عهد تيتو، أي ساد التوتر في العلاقات بين بلغراد وموسكو، فانحاز قادة تيرانا إلى صف ستالين، مما ترتب عنه توتر العلاقة بين تيرانا وبلغراد، وهذا بدوره كان ينعكس على ألبان كوسوفو ، وعلى إثر ذلك نقلت العاصمة في إقليم كوسوفو من بريزرين القريبة من ألبانيا جغرافياً إلى برشتينا لتكون عاصمة الإقليم بدلاً من القديمة.

المرحلة الثانية: وتبدأ من 1948 – 1968: وهي المرحلة التي عاشت يوغسلافيا طوالها في ظل ما عرف بسياسة "القبضة القوية" التي تنتهج نهجاً لادينياً [307].

ولا يذهب الباحث الى ما ذهب اليه موقع (إسلام أولاين) بأنه تم إهمال الزراعة والمراعي، وهما من الثروات المهمة في الإقليم نتيجة لاعتماد أهل الإقليم على تلك المصادر، ومن ثم نقل العديد من المعادن كالرصاص والزنك والنيكل والفحم والعديد من الخامات الأخرى إلى خارج إقليم كوسوفو[308]، وذلك أن قيادة الرئيس تيتو يومذاك كانت حريصة على مسألة المساواة في الحقوق القومية لجميع أطياف الشعوب اليوغسلافية.

ويشير الموقع المذكور إلى إحصاء نشرته مجلة "نين" اليوغسلافية في أواخر السبعينيات، لمتوسط الدخول في مختلف أقاليم وجمهوريات يوغسلافيا، تبين أنه في

([307]) نقلاً عن www.google.com. تقرير عبد الوهاب المسعودي ، حياة يوغسلافيا ، بتاريخ 2006/11/6.

(1) موقع إسلام أولاين، مصدر سبق ذكره، ص 4.

الفترة من سنة 1953 إلى 1979 زاد دخل الفرد في جمهوريات بالقرب من إقليم كوسوفو، إذ نلاحظ أن جمهورية سلوفينيا وصل دخل الفرد فيها من (935) دولاراً إلى (4936) دولاراً، أما في جمهورية صربيا التي زاد فيها دخل الفرد، حيث كان من (560) دولاراً إلى (2390) دولاراً، والجبل الأسود أيضاً فإن دخل الفرد فيها كان من (443) دولاراً إلى أن وصل إلى (1534) دولاراً، أما في إقليم كوسوفو فإن دخل الفرد في سنة 1953 لم تتجاوز (268) دولاراً، وبعد أكثر من ربع قرن صار دخل الفرد الكوسوفي في بداية الثمانينات أقل من (250) دولاراً سنوياً، أنّ حقيقة تدني مستوى الدخل لا يرجع إلى الإهمال الذي عانته المنطقة أو الاعتماد على التحليل السطحي الذي يعتبر أنّ دين الألبان (الإسلام) كان سبباً بل إن السبب الحقيقي هو عدد أفراد الأسرة الألبانية، ونسبة القوى العاملة إلى عدد كل قومية، فالمعروف أن العائلة السلوفينية أو الصربية أو الكرواتية وحتى البوسنية المسلمة لا يتجاوز (3) أو (4) أفراد للأسرة الواحدة أي أن كل عائلة تنجب طفلاً أو طفلين، لذا نرى وجود صندوق دعم الطفل الثالث اليوم في صربيا وكرواتيا وسلوفينيا، إذن تدني معدل دخل الفرد يعود لأسباب ليست لها علاقة بسياسة متعمدة ضد عرق معين.

المرحلة الثالثة:

وهي المرحلة التي انطلقت بعد عام 1968، والتي شهدت نوعاً من التحسن بالنسبة لألبان كوسوفو، وسقوط نظام رانكوفيتش وسقوط سياسة "القبضة القومية" معه، إذ تحصل ألبان كوسوفو خلال هذه المرحلة على مزيد من الحقوق كفلتها التعديلات الدستورية التي تمت في عامي 1971 و1974، ويرى كتابّ موقع (أون لاين) بأنه أصبح للألبان الحق في الإعلان عن إسلامهم في الأوراق الرسمية، الذي كان محظوراً في السابق حيث سمح للألبان في كوسوفو بقدر أكبر من الحريات الدينية التي شملت إقامة المنظمات وجمع الزكوات وترميم

المساجد، وأيضاً تحصل الإقليم على قدر كبير من التنمية وسمح للسلطة المحلية فيه بتصنيع خامات الإقليم التي كانت في السابق تنقل إلى خارج الإقليم لتصنع في جمهوريات يوغسلافيا الأخرى[309].

ويرى الباحث أنّ كتابّ الموقع قد التبس عليهم الأمر حول "إعلان إسلام الألبان في كوسوفو في الأوراق الرسمية". والحقيقة أنه لا توجد في يوغسلافيا الشيوعية أي أوراق رسمية تشير إلى ديانة المواطن أي كان، ولكن الذي حصل هو الاعتراف بمسلمي البوسنة كقومية، وهذا الإجراء ليس له علاقة بالألبان ولا الأتراك (المسلمون ديناً) والدليل على ذلك أنّ كل الإحصائيات السكانية الرسمية الخاصة بالتصنيف الديني تظهر (المسلمين) قومية برقم منفصل عن أرقام الألبان أو الأتراك الذين هم مسلمون أيضاً.

إن الولايات المتحدة الأمريكية مع حلول القرن العشرين تورطت في عدة حروب ثم جاءت فترة الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق فلم تستطيع "أمريكا" أن تتخلى أو تنسحب عن المواقع التي توغلت فيها، إلا أنها في الفترة الأخيرة أصبح النمط السائد للإدارة الأمريكية هو التدخل العسكري المكثف ثم الانسحاب كما حصل في الصومال سابقاً.

وقبل سنة 1945 استطاعت السياسة الخارجية الأمريكية أن تقوم بأدوار مهمة، ويكون لها النصيب الأكبر في تلك الجهود، حيث تم تأسيس الأنظمة الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن ثم الحلف الأطلنطي، هذا إلى جانب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كل هذه المنظمات كانت من صنيعة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وعلى رأسها الولايات

([309]) نفس المصدر السابق ذكره، ص5.

المتحدة، المستفيد الأول من هذه المنظمات حيث تتحكم فيها وتوجهها كيف ما ترغب.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة تسعى بكل قوة لها من محاولات تحطيم النفوذ السوفييتي بالجزء الشرقي للقارة الأوربية، وسعت أيضاً إلى محاصرته في مناطق نفوذه لكي لا يتعداها إلى مناطق أخرى. إذ كان ذلك من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بالدرجة الأولى، وقامت الولايات المتحدة بتشجيع اقتصاديات الدول الأوروبية الضعيفة حين ذاك، من خلال مشروع جورج مارشال، الذي يهدف إلى دعم اقتصاديات تلك الدول وتشجيع التعاون الاقتصادي مع الإقتصاد الأمريكي، لكي لا تضعف تلك الدول أمام المد الشيوعي المقابل لها. أيضاً اعتمدت أمريكا سياسة المحالفات كحلف شمال الأطلسي، حلف بغداد ...الخ.

لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بأن هناك قوة قد بدأت تبرز بالقارة الأوربية غير الاتحاد السوفيتي السابق، وهي جمهورية يوغسلافيا الموحدة، والتي كانت في زمن التنافس، والاستقطاب الثنائي بين المعسكرين، كدولة عازلة، بالتالي أدركت الولايات المتحدة بأن منطقة البلقان منطقة استراتيجية مهمة للحفاظ على مصالحها بالقارة، لما لها من موقع حساس ومهم في قلب أوروبا، وكحلقة وصل بين أوروبا الشرقية والغربية، ولحجم جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية، التي تقع على رقعة جغرافية كبيرة*[310].

ولعبت يوغسلافيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات، دوراً مميزاً في الساحة الدولية، جعلتها على رأس مجموعة

*أنظر الشكل رقم (6) بالملحق الأول ص(222) يوضح خريطة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية.

([310]) الأرقم الزغبي،قضية البوسنة والهرسك: دراسة تاريخية إنسانية،(بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1993) ص 33.

الـدول الصـغيرة والمتوسـطة التـي تـرفض سياسـة التبعيـة لأي مـن المعسـكرين الـدوليين، وكانـت تقـود المعسـكر الثالـث، ضـمن القيـادات البـارزة لـدول العـالم الثالث، دول عدم الانحياز التي ترفع أهداف التحرر والاستقلال والتطور والتنمية المستقلة، وعدم التحالف مع أي من المعسكرين[311].

وكان السبب الرئيس وراء بروز حركة عدم الانحياز هو النظام الثنائي القطبي الذي ساد العالم مدة تقرب من نصف قرن، الذي لعبت فيه جمهورية يوغسلافيا دور الدولة العازلة بين الكتلتين، حيث انعقد مؤتمر باندونج في إندونيسيا في عام 1955، الذي ضم (29) دولة تمثل قارتي آسيا وأفريقيا في ذلك الوقت الذي جاء بعد إعلان مبدأ ترومان في عام 1947 الذي يقضي باحتواء الشيوعية واشتعال الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ومشروع مارشال في عام 1948 بإعادة بناء أوروبا التي دمرت نتيجة للحرب العالمية الثانية[312].

ففي فترة انعقاد مؤتمر باندونج عام 1955 ظهر وزير الخارجية الأمريكي دالاس ليقول مقولته المشهورة "من ليس معنا فهو ضدنا" لا يوجد خط ثالث . وكان يقصد المعسكر الغربي بقيادة بلاده والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقاً. نفس الكلام كرره الرئيس الأمريكي الحالي جورج دبليو بوش عام 2001 ، وبذلك يعلن بداية الحرب على ما يسمى بالإرهاب من وجهة النظر الأمريكية.

وكانت يوغسلافيا هي التي تقود حركة عدم الانحياز، وقد انتزعت هذا الدور لعدة أسباب أهمها موقعها الجغرافي الاستراتيجي في قلب البلقان الذي هو بوابة العبور بين الغرب و الشرق، ونتيجة لتنوع الثروات بها الذي ساعدها على

([311]) أمجد ميقاتي، الحياة السياسية في صربيا، مصدر سبق ذكره، ص 16.

([312]) عوض جمعة رضوان، مصدر سبق ذكره، ص 129.

الصمود أمام الضغوطات الغربية والشرقية بالقارة الأوروبية، ولموقعها منذ البداية أي يوغسلافيا، فهي لم تنضم إلى أي من المعسكرين بل سلكت طريق الحياد.

وجاء المؤتمر الأول لدول حركة عدم الانحياز في شهر سبتمبر سنة 1961 في بلغراد عاصمة يوغسلافيا، الذي تأكد من خلاله بالالتزام المكتوب بإتباع سياسة عدم الانحياز، وتشجيع الدول الصغيرة على التحرر والاستقلال، وعدم الانضمام إلى أي من المعسكرين، وبالفعل شكلت حركة عدم الانحياز في بدايتها قوة مؤثرة في العلاقات الدولية، فهي بذلك كانت تشكل قوة سياسية و اقتصادية في العالم[313].

لقد سلكت جمهورية يوغسلافيا طريقاً تعتمد فيه على نفسها وعدم الانضمام إلى أحد المعسكرين الشرقي أو الغربي، ورغم أنها انتهجت الطريق الماركسي فإنها رفضت بقيادة زعيمها تيتو تحويل بلاده إلى تابع للكتلة الشرقية، ولذلك قرر القادة السوفيت طرد يوغسلافيا من منظمة (الكومنفروم) (Cominform) وتعمدوا عدم دعوتها عند تأسيس المنظمة الاقتصادية الجديدة "الكوميكون Comecon"، وطلبت موسكو من جميع دول الكتلة الشيوعية أن تدين يوغسلافيا لخروجها عن هذه المجموعة، واتهم الرئيس تيتو بأنه عميل للغرب والولايات المتحدة الأمريكية[314].

وبقيت العلاقات بين يوغسلافيا وبقية الدول الشيوعية الأخرى شبه باردة حتى موت ستالين سنة 1953، ومن ثم أصبحت العلاقة بين يوغسلافيا وبقية الكتلة

([313]) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين – تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986) ص 210.

([314]) هشام القروي، التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج ، (بيروت: الدار العربية للكتاب، 1985) ص 211.

الشيوعية شبه اعتيادية، إلى أن تحسنت العلاقات اليوغسلافية مع غيرها من دول الجوار الشيوعية السابقة.

واستمر الوضع بجمهورية يوغسلافيا على أحسن حال حتى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عندما انتهى ما كان يعرف بعصر الحرب الباردة التي أدت إلى بروز قوة واحدة بالعالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وإنهيار القطب الآخر الذي يمثل التوازن في القوى وهو الاتحاد السوفييتي سابقاً.

ومن هنا تغيرت الاستراتيجية العالمية أحادية القطبية من وضع تنافس مع قطب آخر إلى وضع التفرد بالسيطرة على مصير العالم وبالتالي تغيرت العديد من الخطط الأمريكية للعديد من القضايا، حيث أصبحت أمريكا تلعب بما يعرف بالقيم الإنسانية وتكيفها على سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وأصبحت القيم ذرائع للتدخل وإعادة احتلال المناطق التي تراها استراتيجية لمصالحها.

ومن هنا تم اعتداء الولايات المتحدة الأمريكية على السيادة القومية للدولة التي أقرتها المواثيق والأعراف الدولية، بما فيها معاهدة ويستيفاليا سنة 1648. إذ قامت بعدة حروب تحت ذريعة حماية الإنسان، أو محاربة الإرهاب، وفرض الديمقراطية، كما حصل في حربها على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، وهي دولة ذات سيادة وعضو في منظمة الأمم المتحدة، فضلاً عن تدخلها اللاحق في أفغانستان والعراق.

المبحث الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية وإقليم كوسوفو (1989 – 1999)

بدأت أزمة إقليم كوسوفو في الواقع في نهاية الثمانينات مع بداية تفكك جمهورية يوغسلافيا الاتحادية التي كانت تتكون من ست جمهوريات وإقليمين يتبعان جمهورية صربيا[315].

لقد كان إقليم كوسوفو بموجب الدستور اليوغسلافي لعام 1974، يتمتع بحكم ذاتي ضمن جمهورية صربيا اليوغسلافية، ولكن المشاكل بدأت تحل في الإقليم بعد رحيل الزعيم اليوغسلافي تيتو في عام 1980. وفي هذا الإطار أعلن ألبان الإقليم بالعاصمة بريشتينا حركة عصيان للمطالبة بوضع جديد للإقليم وهو الاستقلال عن جمهورية صربيا. ولكن تلك المطالب الألبانية الانفصالية جاء الرد عليها من جانب بلغراد بعنف شديد، الأمر الذي وضع الإقليم على حافة الانفجار[316].

إن التغيرات السياسية السريعة التي اجتاحت العالم، وخاصة دول أوروبا الشرقية عام 1989، إذ شهدت انهياراً كاملاً للأنظمة الشمولية الشيوعية، وكذلك انهيار النظام الدستوري القديم في يوغسلافيا. وبالتالي تنامت المشاعر القومية للشعوب المكونة للفدرالية اليوغسلافية، لكي يصبح لكل قومية كيانها الخاص والمستقل عن الكيانات الأخرى.

فحدثت العديد من المظاهرات وأحداث الشغب الألبانية بالإقليم، مما جعل الوضع ببريشتينا عاصمة الإقليم وضعاً تسوده الفوضى، واستمر الحال على ما هو عليه بعض الوقت مما أظهر تخوف القيادة اليوغسلافيه في ذلك الوقت، من انفصال الإقليم نتيجة للتظاهرات المطالبة بالانفصال عن صربيا وبذلك أقدمت بلغراد على

([315]) محمد يوسف عدس،"كوسوفا.. لا كوسوفو" ، مجلة المستقبل العربي، العدد(245)، (يوليو، 1999)، ص 94.

([316]) عماد جاد، حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي، مصدر سبق ذكره، ص 13.

إلغاء الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به الإقليم وذلك عام 1989 وجاء الرد الألباني من قِبل الانفصاليين بإعلان الانفصال في 1990/06/02، ثم إجراء استفتاء عام في 1990/06/07، قاطعته العناصر غير الألبانية، وأعلن بموجبه قيام جمهورية كوسوفو[317]. وكانت هناك قوى أجنبية خارجية سعت إلى تمزيق الكيان اليوغسلافي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبتشجيع أيضاً من ألمانيا وإيطاليا والفاتيكان.

فإذا كان إقليم كوسوفو بما فيه الألبان قد حصلوا على وضع دستوري ربما يقترب من وضع الجمهوريات الأخرى بيوغسلافيا، فلماذا إذاً القيام بالعديد من المظاهرات والعصيان لأجل الانفصال عن البلد الأم صربيا، وإذا كان الوضع في إقليم كوسوفو أيام تيتو مقبولاً، فلماذا المطالبات الألبانية بالاستقلال؟ وقد مرت يوغسلافيا وخاصة إقليم كوسوفو بالعديد من النشاطات الانفصالية والتي جرت عام 1961، 1963، 1974، 1981، 1986، 1988، 1989[318].

ومنذ الوهلة الأولى لاندلاع المعارك بجمهورية يوغسلافيا الاتحادية السابقة، تظاهرت السياسة الخارجية الأمريكية على أنها تدفع المجموعة الأوروبية لتحمل مسؤوليتها السياسية والعسكرية ومن ثم القيام بدور فاعل في وقف الصراع الدائر بيوغسلافيا وقد ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً على عدم قيامها بأي دور في هذا الصراع بشكل مستقل، وحتى لا يؤدي ذلك إلى القول بأن أمريكا تتدخل بالمنطقة البلقانية بشكل مباشر[319].

([317]) نفس المصدر السابق ذكره،ص 13.

([318]) جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره، ص 106.

([319]) مراد الدسوقي وعماد جاد، مصدر سبق ذكره، ص 42.

ونرى بأن أهداف ألبان كوسوفو، هو إعلان الاستقلال والانفصال عن جمهورية صربيا، وهذا المطلب لم يكن في السابق موجوداً، أي قبل سنة 1974 عندما كانت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية قوية، وهذا يقودنا إلى أن الوضع السابق للإقليم، أي أثناء فترة تيتو كان مقبولاً ولا توجد مطالب ألبانية انفصالية لكون الدستور الفيدرالي اليوغسلافي قد أعطى حقوقاً وواجبات متساوية لكل القوميات اليوغسلافية السابقة، وبالتالي لم تكن هناك نوايا انفصالية معلنة للألبان حينه.

إذاً نستنتج من ذلك، بأن الوضع الذي كان قائماً وضعاً مقبولاً، فلماذا برزت فيما بعد العديد من المطالب الانفصالية لسكان إقليم كوسوفو؟ ولماذا تحركت العديد من القوى الأجنبية لدعم مطالب الألبان؟ والتغاضي عن العديد من الأقليات القومية الأخرى التي اعتدي على حقوقها، كما موجود في جمهورية مقدونيا التي يوجد بها العديد من الألبان، الذين لا يسمح لهم بممارسة حقوقهم الطبيعية التي تكفلها لهم الشرائع الدولية.

وتدعي الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بأن حربها العسكرية ضد يوغسلافيا السابقة إنما هي حرب عادلة أو حرب أخلاقية. كما وأن حلف شمال الأطلسي تذرع في حربه سنة 1999 ضد يوغسلافيا بأنها حرب تدخل ضمن نطاق الحرب الأخلاقية، لأن الهدف منها هو القضاء على سياسة التطهير العرقي في كوسوفو، وحماية حقوق الألبان بالإقليم[320]. وقد أطلق على تلك العملية اسم "الملاك الرحيم"!

لكن الحرب الأخلاقية كما تدعي أمريكا وحلفاؤها الغربيون هي مفهوم نسبي ينطوي على ازدواجية المعايير، فالحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية ذاتها

([320]) عبد الواحد الناصر، حرب كوسوفو... الوجه الآخر للعولمة، (الدار البيضاء: منشورات مطبعة النجاح الجديدة ، 1999) ص 47.

لم يفكرا بالتدخل في بلدان أخرى رغم وجود أسباب مماثلة، والأمثلة على ذلك كثيرة كما يحصل في رواندا وسيراليون وليبيريا وأكراد تركيا وألبان مقدونيا، ولا تهتم الدول الكبرى لما يحصل بالأراضي الفلسطينية ولا يمكن أن يقتنع العالم بعبارات رئيس وزراء بريطانيا توني بلير الذي يصف فيها العدوان على يوغسلافيا بأنها حرب أخلاقية إذ يقول:" إن حرب الأطلسي ضد يوغسلافيا، هي ليست حرب من أجل الأرض، وإنما هي حرب من أجل القيم الإنسانية[321].

وإنني كدارس لهذه الدراسة، يواجهني سؤال لابد من الحديث عنه وهو: لماذا تحركت الحركات الانفصالية وبشكل قوي أكثر من ذي قبل، وبدعم غربي أمريكي فاضح، بعد الحرب الباردة؟

إن القوى الكبرى أكثر ما تهتم به مصالحها الخاصة ولكن على حساب الشعوب الأخرى، ولا تهتم بحقوق الإنسان أينما وجد، أهم ما يميز السياسة الخارجية الأمريكية، في ظل النظام أحادي القطبية هو ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين في التعامل مع العديد من القضايا كنظرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى إلى أكراد العراق بأنهم قومية مضطهدة وجب حمايتهم تحت مسميات حقوق الإنسان ووضعت لهم مظلة جوية لتحميهم من صدام حسين. في حين لا نجد هذه الدرجة من الاهتمام لأكراد تركيا الذين يشكلون نسبة أكبر من أكراد العراق، حيث نجدهم يتعرضون للقتل والاعتداء والإبعاد عن وطنهم، إذاً أين العدالة للقيم التي تنادي بها السياسة الأمريكية والغربية؟ [322]

([321]) نفس المصدر السابق، ص 48.

([322]) جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، مصدر سبق ذكره، ص 114.

وفتحت الولايات المتحدة في عاصمة الإقليم (بريشتينا) بعد تفاقم الأزمة الكوسوفية، مركزاً إعلامياً أمريكياً، الذي كان المحرك الفعلي لكافة الأحداث في إقليم كوسوفو[323].

في 1989/06/23، اجتمع عدد كبير من الصرب بموقع معركة غازيمستان بالقرب من عاصمة إقليم كوسوفو (بريشيتنا) للاحتفال بالعيد الستمائة لمعركة كوسوفو الكبرى[324].

وأثناء هذا الحفل الصربي بذكرى معركة كوسوفو الكبرى، خطب ميلوسوفيتش أمام جمهور من مليون نسمة بالإقليم فرد المواطنون الصرب أمام رئيس يوغسلافيا بأن الألبان يقومون بمضايقات ضدهم، حيث خاطبهم ميلوسوفيتش فقال " قريباً لن يعود يضربكم أحد"[325].

ربما تعود أحد الأسباب لكراهية للنظام اليوغسلافي، وعلى رأسه سلوبودان ميلوسوفيتش، بأن نظامه وجه الدعوات إلى جميع السفارات المعتمدة لدى يوغسلافيا لحضور ذكرى مرور (600) سنة على معركة كوسوفو، وتم في هذه المناسبة تجاهل توجيه الدعوة إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية (وارن زميرمان)، ولم يعتذر ميلوسوفيتش فيما بعد من السفير الأمريكي[326].

والمعروف بأن السفير الأمريكي زيمان، قد قام بأدوار غير مسؤولة، من شأنها أن جعلت الاقتتال والأزمة مستمرة في البوسنة والهرسك، فقد غرر بزعيم مسلمي البوسنة

([323]) أمجد ميقاتي، المسألة اليوغسلافية والتضليل الإعلامي ، العدد (82–83) ، (سنة 1998)، (بلغراد:منشورات المؤسسة العربية اليوغسلافية للإعلام والنشر)، ص 1.

([324]) نويل مالكوم، البوسنة، ترجمة :عبد العزيز توفيق جاويد، ط 1(القاهرة: منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997) ص 261.

([325]) الإريك لوران، حرب كوسوفو: الملف السري، ترجمة: الأوديسية للثقافة والإعلام،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999) ص 12.

([326]) جعفر عبد المهدي صاحب، الرئيس السجين، مصدر سبق ذكره ، ص 18.

(علي عزت بيغوفيتش) بأن يسحب توقيعه من خطة وزير خارجية البرتغال كوتلير ولولا عمل السفير الأمريكي لانتهت الأزمة البوسنية منذ عام 1992، حيث إن المجموعة الأوروبية استطاعت في مؤتمر برشلونة أن تجمع قادة الأطراف المتنازعة (علي عزت بيغوفيتش، رادوفاناراجيتش، آنته بوبان) فقد وقع القادة الثلاثة على خطة كوتلير للسلام[327].

وبالنسبة لإحياء ذكرى معركة كوسوفو بين الإمبراطورية العثمانية بقيادة السلطان مراد الأول، وبين الصرب بقيادة الملك لازار، لم تكن تلك إلا نقطة تحول رمزية، في تاريخ البلاد اليوغسلافية، فقد استطاع سلوبودان ميلوسوفيتش في هذه المناسبة الصربية، الحصول على مكانة ببلاد الصرب جعلته الأقوى في تلك الفترة، وبالتالي أصبح ميلوسوفيتش يسيطر على أربعة أصوات من ثمانية في الحكومة الفيدرالية وهي: صربيا، فوديفودينا، كوسوفو، والجبل الأسود، ومن ثم عليه أن يجعل مقدونيا تميل نحوه، لكي يتيسر له أن يفعل ما يشاء مع الحكومة الفيدرالية، ومن ثم يستطيع كتابة الدستور الفيدرالي حسب رؤيته للبلاد[328].

وكان وضع إقليم كوسوفو طيلة النصف الأول من التسعينات عبارة عن قنبلة موقوتة، إلى أن تصاعد العنف من منتصف التسعينات بين قوات الجيش، والشرطة الصربية وما يعرف بجيش تحرير كوسوفو، وبعد ذلك تزايد الوضع بإقليم كوسوفو مع نهاية شهر فبراير 1998، ووقع اقتتال بين الجيش الصربي وجيش تحرير كوسوفو بالإقليم[329].

([327]) جعفر عبد المهدي صاحب، اتفاقية دايتون، مصدر سبق ذكره ، ص 61.

([328]) نويل مالكوم، مصدر سبق ذكره، ص 262.

([329]) أحمد محي الدين،" كوسوفو لاتزال تبحث عن حل " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (136)، (إبريل، 1999)، ص 213.

ومنذ بداية الأزمة اليوغسلافية، كان جل اهتمام جمهورية صربيا هي المطالب التي تنادي بها سلوفينيا وكرواتيا، دون أنّ تركز انتباهها تجاه ما يجري بإقليم كوسوفو من مؤامرات خارجية هدفها زعزعة البلاد، وتقسيمها إلى دويلات قزمية، الأمر الذي تحقق بعد انتهاء هذه الحروب، فبدأت الحركة الصربية المكثفة لاستعادة السيطرة العملية على الإقليم، وهي الأجواء التي تم في ظلها الإعلان عن "جيش كوسوفو" وذلك في 1997/07/02، الذي خاض معارك ومواجهات مسلحة واسعة النطاق مع القوات الصربية– اليوغسلافية، ومع مرور الوقت اتسعت الآثار المباشرة للمواجهات مما أدى إلى نزوح نحو (200) ألف من سكان الإقليم إلى مناطق أخرى بيوغسلافيا وخارجها[330].

وفي هذه الأثناء توجهت جهود الاتحاد الأوروبي، نحو إيجاد الحلول اللازمة بالإقليم في محاولة لمنع تفجر الصراع وتسوية المشكلة وفق الأسس المتفق عليها وهي حكم ذاتي لألبان الإقليم ضمن جمهورية صربيا، مع إشراف دولي على تطبيق بنود الاتفاق ومراقبة الأوضاع في الإقليم، ومن هنا تشكلت مجموعة الاتصال الدولية من ست دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، وفرنسا، وإيطاليا وبريطانيا، وألمانيا[331].

وقد وجهت مجموعة الاتصال تحذيراً واضحاً إلى النظام اليوغسلافي ببلغراد تحثه على احترام قرارات دول مجموعة الاتصال، ووقف العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش اليوغسلافي ضد الانفصاليين الألبان بالإقليم[332].

([330]) سمعان بطرس فرج الله، " الجرائم ضد الإنسانية وإبادة الجنس البشري وجرائم الحرب وتطور مفاهيمها " ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي العربي، ص 3.

([331]) عماد جاد، حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي، مصدر سبق ذكره، ص 13.

([332]) مايكل بارو تشيسكي ،"الدبلوماسية الغربية وأزمة اللاجئين في كوسوفو" ترجمة: عماد جاد، برنامج دراسات اللاجئين، عدد (5)، (نوفمبر، 1999) ، ص 9.

وعلى الرغم من ذلك فشلت جهود المجموعة في التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة، مما فتح الباب أمام التحركات الأمريكية، التي كانت تربطها علاقات قوية مع القوى الألبانية، وعلى رأسها منظمة جيش تحرير كوسوفو، وخاصة مع قائد المنظمة هاشم تاتشي[333].

وقد فشلت المباحثات بين بلغراد وقادة جيش تحرير كوسوفو في مطلع يونيو 1998، بينما ازدادت المواجهات المدمرة بين الطرفين بالإقليم إلى أكثر مما هو متوقع[334].

وبدا واضحاً أنه في الوقت الذي تظهر فيه الأخبار بأن هناك بارقة أمل لتحرك الأطراف الدولية على مبادئ وأسس التسوية، تظهر الولايات المتحدة الأمريكية نيتها في التلويح بالتدخل العسكري، مع الإصرار مسبقاً بعدم الإذن من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يقول وزير الدفاع الأمريكي (وليم كوهين) "إن حلف شمال الأطلسي ليس في حاجة إلى تفويض مسبق من الأمم المتحدة" وهو عكس الأمر الذي أكد عليه اجتماع وزراء دفاع فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال في 1998/06/20، حيث أكدوا أن أي عمل عسكري ضد يوغسلافيا لابد وأن تسبقه موافقة من مجلس الأمن[335].

وقد تم التوصل في منتصف 1998، إلى اتفاق ما بين المبعوث الأمريكي للبلقان ريتشارد هولبروك والرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسوفيتش، وما نص عليه الاتفاق هو سحب القوات اليوغسلافية من كوسوفو والإبقاء على (18000) جندي، والسماح بعودة النازحين إلى ديارهم، وضمان حرية منظمات الإغاثة الدولية بداخل

([333]) نفس المصدر السابق، ص 10.

([334]) إريك لوران، مصدر سبق ذكره، ص 37.

([335]) عماد جاد، مصدر سبق ذكره، ص 14.

الإقليم، ونشر بعثة رصد ومراقبة دولية مكونة من (1400) شخص معظمهم من العسكريين الغربيين والمكلفين بمهمة مدنية تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسماح لطائرات حلف الأطلسي بالقيام بطلعات مراقبة جوية فوق الإقليم[336].

وفي نفس الشهر وصل ريتشارد هولبروك إلى قاعدة جيش تحرير كوسوفو في جونيك، وبعد أسبوع من ذلك عقد لقاء سرياً في كران مونتانا (سويسرا) مع قادة جيش تحرير كوسوفو الانفصالي رتبه رئيس الوزراء الألباني (فاتوس نانو) الذي جعل شمال ألبانيا قواعد لحركة الأسلحة لجيش تحرير كوسوفو بالإقليم، ويهدف نانو إلى إقناع الأمريكيين بأن قادة جيش تحرير كوسوفو هم الشركاء الحقيقيون لهم في هذه الأزمة، ولكن المبعوث الأمريكي قال لنانو "رجالكم في المعسكر قبل أيام هددوني بالسلاح، ولن أغفر ذلك"[337].

وفي هذه الأثناء وصلت إلى مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تونيه اليوناني الأصل، تقارير تصف فيه جيش تحرير كوسوفو بأنه " منظمة ماركسية أصولية تسرب إليها رجال مافيا متورطون بتجارة المخدرات، ويستفيدون من ثرواتهم في شراء أسلحة من السوق السوداء " وأيضاً من الاتهامات ضد القادة الانفصاليين لجيش تحرير كوسوفو، بأنهم قاموا بأعمال أثنية عنيفة ضد مدنيين صرب[338].

عليه زادت عمليات التسلل التي يقوم بها عناصر جيش تحرير كوسوفو، داخل ما يعرف (بمنطقة الأمان) الممتدة لمسافة 5 كم وراء الحدود الإدارية لإقليم كوسوفو بين

([336]) نفس المصدر السابق، ص 15.

([337]) إريك لوران، مصدر سبق ذكره ، ص 38.

([338]) نفس المصدر السابق ، ص 39.

جمهورية صربيا وإقليم كوسوفو، حيث وصلت عمليات التسلل الألباني إلى منطقة الأمان في عام 1999 حوالي (120) عملية اعتداء، وفي عام 2000 جرت حوالي (168) عملية اعتداء مسلح قام بها جيش تحرير كوسوفو ضد المدنيين الصرب والشرطة الصربية، و (17) عملاً استفزازياً مسلحاً و(13) غارة[339].

وهذا يقودنا إلى أن جيش تحرير كوسوفو كل ما يقوم به من اعتداءات ضد جمهورية صربيا، ما هو إلا عمل إرهابي، وبمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، ولولا تلك المساعدات ما قامت هذه المنظمة الانفصالية بتلك الهجمات على الجمهورية التي يتبعها دستورياً هذا الإقليم.

وفي هذه الأثناء عقد مسؤولون في المخابرات الأمريكية والبنتاغون اجتماعات سرية مع قادة جيش تحرير كوسوفو، ليعرضوا عليهم تزويدهم بأسلحة أوروبية الصنع مضادة للعربات، وكتب مدير وكالة المخابرات الأمريكية (جورج تونيه) ووزير الدفاع الأمريكي (وليم كوهين) تقارير للبيت الأبيض عما يجري في تلك اللقاءات السرية[340].

وأيضا وصل أحد التقارير إلى مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، يصف الدعم الأمريكي للقادة الألبان الانفصاليين:" الخطر الأكبر أن يؤدي دعم جيش تحرير كوسوفو إلى النتيجة نفسها لتسليح أمريكا للمجاهدين الأفغان وتمويلهم"[341].

وكانت الإدارة الأمريكية تنظر إلى جيش تحرير كوسوفو قبل سنة 1998، بأنه "منظمة إرهابية" وكان الرئيس الأمريكي بل كلينتون يشكك دائماً في نوايا جيش

(339) رسالة مؤرخة، في 2000/07/27 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغسلافيا لدى الأمم المتحدة،في 2000/07/28،رقم 2000/744/،ص ص 1 – 3.

([340]) إريك لوران، مصدر سبق ذكره، ص 39.

([341]) نفس المصدر السابق، ص 40.

تحرير كوسوفو، حيث قال "أنا مقتنع بأنه يخترق اتفاق وقف إطلاق النار، مثل ميلوسيفيتش، بل يقوم أكثر منه بأعمال عنف، ويجب إبلاغ قادته بأن يخففوا من تجاوزاتهم إذا أرادونا أن نكون فاعلين "[342].

ويرى الباحث بأن الصرب شأنهم شأن غيرهم في ساحات الحروب قد ارتكبوا العديد من الانتهاكات ضد الألبان المسلمين، وقاموا بأفظع الجرائم، كما حصل في قرية راتشاك بجنوب كوسوفو حيث تم اكتشاف (45) جثة مشوهة للألبان.

وكما ذكرت سابقاً على الرغم من الجهود السياسية المكثفة والتهديدات المتبادلة تم التوصل في شهر الصيف 1998 إلى اتفاق بين المبعوث الأمريكي للبلقان ريتشارد هولبروك والرئيس اليوغسلافي ميلوسيفيتش، ورغم ذلك استمرت حالة التوتر في الإقليم بسبب مواصلة جيش تحرير كوسوفو لهجماته على القوات اليوغسلافية التي كانت ردودها قوية اتسمت بالعنف الشديد في المناطق التي كانت تنطلق منها هجمات العناصر الانفصالية "جيش تحرير كوسوفو"[343].

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث أن يستنتج، بأن جيش تحرير كوسوفو، كان يهدف إلى توجيه المزيد من الهجمات على المواقع الصربية، بما فيها مؤسسات الدولة، وأجهزتها العاملة بالإقليم كالشرطة، وذلك لأجل استدراج الصرب للقيام بالمزيد من الهجمات حتى تضعهم في موقف سيئ أمام العالم، وبالتالي يتم ردعهم والهجوم عليهم، ومن ثم حصول الإقليم على الاستقلال ، وهذا ما تبين لاحقاً عندما كانت مساعي أمريكية أوروبية لكي يحصل الإقليم على وضع أفضل من السابق، ولكن وفق حدود وجغرافية جمهورية صربيا، وكان الرد الألباني بالرفض وزيادة العنف والقتل ضد القرى الصربية بالإقليم، وقد شعرت بعض الدول الأوروبية بأن

([342]) نفس المصدر السابق، ص 66.

([343]) مايكل باروتشيسكي، مصدر سبق ذكره، ص 14.

واشنطن ترغب في الانفراد بإدارة الصراع في الإقليم، كما فعلت سابقاً بأزمة البوسنة، فالدول الأوروبية أدركت بأن التفرد الأمريكي في إدارة أزمة إقليم كوسوفو، سيبعث برسالة جديدة من أمريكا إليها مؤداها أنها مهما حققت من تطور اقتصادي وتعاون فيما بينها، فسوف تظل عاجزة في إدارة شؤونها الأمنية، إلا من خلال القيادة الأمريكية، كما شعرت أوروبا سابقاً عن عجزها منفردة في أزمة البوسنة بدون الولايات المتحدة، ولولاها لم يتم تسوية الملف البوسني[344].

لقد سبقت مفاوضات رامبوييه بفرنسا، العديد من الجولات الأمريكية الأوروبية، حيث كان الاختلاف بارزاً بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي ترغب في تصعيد الموقف، وشن الغارات على المواقع اليوغسلافية بالإقليم، ومن هنا حرضت الدول الأوروبية الأعضاء بحلف الناتو على السياسة التي ترمي إلى تصعيد الموقف تجاه الصرب، وهناك دول أوروبية أخرى تحاول منع الهجوم الأطلسي على الصرب، مثل اليونان– لأن التشدد الأمريكي وفرض سياسة القوة لن يؤدي إلى الحل بل إلى تفاقم الأزمة، ويعطي الضوء الأخضر إلى قادة جيش تحرير كوسوفو بالقيام بالمزيد من الاعتداءات والانتهاكات ضد جمهورية صربيا، وضد مؤسساتها الحكومية، وهذا طبعاً بتأييد معلن من الأمريكان[345].

والمستغرب من السياسة الأمريكية هو تجاهلها منطقة البلقان في بداية تولي بوش الاب مقاليد السلطة بالبلاد، ولكن فيما بعد أصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه البلقان أكثر حركة وتأثيراً في أزمة البوسنة أثناء تولي بل كلينتون الحكم، وبعدها ظهر تدخل قوي من الجانب الأمريكي.

([344]) عماد جاد، مصدر سبق ذكره، ص 15.

([345]) مايكل باروتشيسكي، مصدر سبق ذكره، ص 15.

ومن معالم السياسة الأمريكية الجديدة فيما يخص أزمة كوسوفو فهو طرحها فكرة إقامة دولة مركزية في البوسنة، وإلغاء الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو، ومنحه الاستقلال، ومن دعاة هذا التوجه الأمريكي هما وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، والسفير الأمريكي الأسبق لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك[346].

إن مجموعة الاتصال الدولية تطرح حلول مغايرة، للأفكار الأمريكية، والحلول تشتمل على ثلاثة مبادئ أساسية هي[347].

أ – الوصول إلى حكم ذاتي موسع للألبان في الإقليم.

ب – إجراء انتخابات بإشراف دولي.

ج – تشكيل حكومة وقوة شرطة من الأغلبية الألبانية في الإقليم.

وبعد انتهاء اجتماعات مجموعة الاتصال الدولية في لندن في 1999/01/09، قدمت هذه المجموعة مبادرتها إلى مجلس الأمن للحصول على دعمه، وهو ما حصل بالفعل عندما أعلن مجلس الأمن بالإجماع تأييده لخطة مجموعة الاتصال الدولية، وأكد تمسكه بوحدة وسيادة أراضي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، وهذا ما ترفضه المنظمة الانفصالية جيش تحرير كوسوفو[348].

مفاوضات رامبوييه:

حسب بنود خطة مجموعة الاتصال الدولية، بدأت المفاوضات في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية (رامبوييه) في 1999/02/06، وقد استمرت تلك الاجتماعات

([346]) جريدة الشرق الأوسط ، عبد الباقي خليفة، "إستراتيجية أمريكية جديدة في البلقان تؤسس للاستقرار في البوسنة و كوسوفو" ، العدد(9670) ، بتاريخ 2005/05/20، ص 1.

([347]) عماد جاد، مصدر سبق ذكره، ص 16.

([348]) نفس المصدر السابق، ص 17.

ثمانية عشر يوماً من 6-1999/2/23، وشارك فيها مفاوضون دوليون: الأمريكي هيل(المبعوث الأمريكي الخاص لأزمة كوسوفو)، والنمساوي بترش (المبعوث الأوربي)، و مايورسكي (المبعوث الروسي)، بالإضافة إلى وزراء خارجية دول مجموعة الاتصال: الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، الذين كانوا يقومون بلقاءات ثنائية مع كل طرف بالمحادثات بشكل انفرادي أو جماعي[349].

وكان هدف هذه المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق شامل حول الوضع في إقليم كوسوفو ينهي الصراع، وهو إعادة صيغة الحكم السابقة للإقليم، وهو الحكم الذاتي لسكانه مع توسيع نطاقه من ناحية، وتشكيل قوات عسكرية ودولية تتولى مراقبة تنفيذ الشق السياسي وضبط الأوضاع بالإقليم في المرحلة التالية لخروج القوات العسكرية وشبه العسكرية اليوغسلافية من إقليم كوسوفو(3).

والوفد الصربي تشكل من (13) عضواً برآسة البروفيسور د. راتكوماركوفيش نائب رئيس وزراء صربيا، أما وفد ألبان كوسوفو فقد تكون من (17) عضواً، برآسة هاشم تاشي، شارك فيه ممثلوا كافة أحزاب ألبان كوسوفو التي تطالب بالانفصال، إضافة إلى ممثلي المجموعات المسلحة التي تسمى "بجيش تحرير كوسوفو" ، وافتتح الرئيس الفرنسي جاك شيراك اللقاء بحضور وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا اللذينِ اقترحتهما لجنة الاتصال لرئاسة الاجتماعات[350].

وقد تم وضع ما يعرف بالمبادئ العشرة لحل مشكلة إقليم كوسوفو التي وضعتها دول مجموعة الاتصال بلندن في 1999/01/29، ولكن في مفاوضات رامبوييه، تم

([349]) أمجد ميقاتي، ماذا حدث في رامبوييه، العدد (98)، (مارس، 1999)، نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العربية- اليوغسلافية للإعلام والنشر، ص 1.

(3) نفس المصدر السابق، ص2.

([350]) أمجد ميقاتي، مصدر سبق ذكره، ص 2.

رفض التوقيع على تلك المبادئ العشرة، من جانب الوفد الألباني، ورحب الوفد الصربي بها، وأنه مستعد للتوقيع عليها[351].

والمبادئ العشرة هي[352]:

1 – ضرورة وقف العنف فوراً واحترام وقف إطلاق النار.

2 – التوصل لحل سلمي من خلال الحوار والمفاوضات.

3 – وضع آلية لحل نهائي بعد مرحلة (3) سنوات.

4 – لا يتم تغيير الوضع المرحلي للحل النهائي من جانب واحد.

5 – احترام سيادة ووحدة أراضي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية والدول المجاورة.

6 – حماية حقوق كافة الأقليات القومية (حماية هويتها، لغتها، ثقافتها، ديانتها).

7 – إقامة انتخابات حرة ونزيهة بكوسوفو تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

8 – لا يحق لأي طرف أن يطارد أو يلاحق طرفاً آخر بسبب القضايا الجنائية المتعلقة بالصراع في إقليم كوسوفو باستثناء الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وخرق القانون الدولي الإنساني.

9 – إعلان عفو شامل وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

10 – يجب أن تكون المشاركة دولية في إيجاد الحل النهائي للإقليم عند التنفيذ.

وبالفعل قام الوفد الصربي بناءاً على مبادرة وزير خارجية فرنسا بتوقيع المبادئ العشرة من جانب واحد، وتم تقديمها يوم 1999/02/11، إلى قادة لجنة الاتصال، في نفس الوقت رفض الجانب الألباني التوقيع عليها وهو ما أحرج الموقف للدول راعية هذه المفاوضات[353].

منذ الوهلة الأولى لبدء مفاوضات "رامبوييه" التي كانت تهدف إلى التوصل لتسوية ما للصراع الدائر على أراضي إقليم كوسوفو، كان واضحاً أن لأمريكا حساباتها المختلفة مع الحسابات الأوروبية، فالولايات المتحدة سعت منذ البداية

([351]) نفس المصدر السابق، ص 3.

([352]) وزارة الخارجية اليوغسلافية، نص عن مفاوضات رامبوييه، ترجمة :جعفر عبد المهدي صاحب، بتاريخ 12 /1999/02.

([353]) أمجد ميقاتي، مصدر سبق ذكره، ص4.

للمفاوضات إلى منع ظهور "دايتون" أوروبية، أي التصدي لأي محاولة لنجاح الدول الأوربية الحليفة لها على القدرة لإيجاد الحلول للمشاكل بالقارة الأوربية دون الاستعانة بالقطب الأول داخل التحالف الغربي وفي عالم ما بعد الحرب الباردة[354].

ونلاحظ بأن عرقلة جهود النجاح في العديد من المفاوضات، انطلاقاً من مفاوضات لندن، إلى مفاوضات رامبوييه، كان سببه الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها لا ترغب في إقرار السلام أو إحقاق الحق، بل إن النجاح في رامبوييه بالنسبة للأمريكان يعني تحطيم هيبتهم أمام العالم وبالتالي نجاح الدول الأوروبية الكبرى في الخروج عن السيطرة الأمريكية في إدارة شؤونهم الخاصة دون الشريك الأمريكي. والسبب الآخر الذي لا ترغب الإدارة الأمريكية في حصوله، هو نجاح الأطراف في حل هذه الأزمة وبدون تدخل من حلف الناتو الذي تتزعمه، وبالتالي سيحدث شرخ وابتعاد تدريجي بين الإطار الأوروبي والأطلسي داخل حلف الناتو، ولكي لا تفقد أمريكا مركزها القيادي للمنظومة الغربية بعد ما يعرف بالحرب الباردة. أن الدول الأوروبية حاولت في البداية الوصول إلى إنجاح مفاوضات رامبوييه، ولكن الدور الأمريكي كان أقوى من إرادة الدول الأوروبية، إذ نجحت الدول الأوروبية في مفاوضات (رامبوييه–1) بتاريخ 1999/02/27 للتوصل إلى صيغة مقبولة للتسوية، ولكن الولايات المتحدة لم تفوت فرصة إفشال المفاوضات في (رامبوييه–2) بتاريخ 1999/03/19، حيث خططت الحكومة الأمريكية بالاتفاق مع وفد جيش تحرير كوسوفو الذي استضافته في سفارتها بباريس، وجرى ترتيب الأمر بحيث يبادر الوفد الألباني الكوسوفي بتوقيع الاتفاق، الذي تم تغيير محتواه والتلاعب به من قبل الأمريكان، والقادة الانفصاليين، ولكي تقدم للصرب لأجل التوقيع عليها، ويخير الصرب ما بين التوقيع على الاتفاق وبين التعرض لضربات الناتو، وكان لها ما أرادت وخططت[355].

فالذي عقد وصعب الأمور بكل المفاوضات، حول إيجاد حل للأزمة المتصاعدة بالبلقان، هو الموقف الأمريكي الذي كما سبق وذكرت بأنه يهدف إلى تدمير

([354]) عماد جاد، مصدر سبق ذكره، ص 18.

([355]) جريدة الحياة، لندن، بتاريخ 2000/01/23.

يوغسلافيا، وليس لأجل حماية الألبان، وحماية حقوقهم، ومناصرتهم، فلماذا لم تدافع أمريكا عن الأقلية الألبانية بمقدونيا التي تتعرض للظلم؟ ومما اعتبر ذلك استفزازا لحكومة صربيا، لكي ترفض أي مقترحات جديدة للأزمة، حتى تجد أمريكا الفرصة في شن هجومٍ على صربيا.

ومن هنا شعر الصرب بأنه لم يعد أمامهم من حل سوى التصدي للناتو، وقد توقفت المفاوضات بالفعل في 1999/03/19، وبقبول القيادة الصربية للتحدي، تسارعت الأحداث بعد ذلك بوتيرة غير منطقية لمثل هذه الأحداث، ففي اليوم التالي لتوقف المفاوضات برامبوييه صدر قرار قائد فريق المراقبين الدوليين بقيادة الجنرال الأمريكي (ويليام ووكر)، بسحب الفريق، وبعد ذلك بأربعة أيام أي في 1999/03/24، بدأت غارات الحلف الجوية والبحرية على يوغسلافيا دون تفويض من مجلس الأمن، فقط عبر الاتصالات بين واشنطن صاحبة القرار في الهجوم وبقية العواصم الأوروبية الحليفة [356].

والسؤال الذي فرض نفسه أمام الباحث هو: لماذا بادر حلف الناتو بضرب يوغسلافيا بعد أربعة أيام من انتهاء الجولة الثانية من مفاوضات رامبوييه، بينما كان من المفترض إعطاء الفرصة الكافية لممارسة الضغوط على صربيا والإعلان عن عقوبات دولية قد يفرضها مجلس الأمن وهي الجهة المخولة بذلك في حال استمرار الرفض الصربي؟

لأنى الارادة الامريكية كانت تريد الحرب وبأي طريقة، حتى ولو قدم الصرب كل شروط الناتو فأن الحرب ستنطلق.

واستمر القصف الجوي للناتو على يوغسلافيا لمدة (79) يوماً وكان القصف الجوي على (60) هدفاً عسكرياً، معظمها بطاريات دفاع مضادة للطيران ومدارج إقلاع طائرات[357].

وقد بلغت تكاليف حرب كوسوفو من قبل الدول الأوروبية (20) مليار دولار حسب الإحصائية الدولية للحرب، بينما قدرت مصروفات الولايات المتحدة على

([356]) مايكل باروتشيسكي، مصدر سبق ذكره، ص 9.

([357]) إريك لوران، مصدر سبق ذكره، ص 95.

الحرب بحوالي(4) مليارات دولار، ومن آثار حرب كوسوفو تدميرها للعديد من الجسور والكباري والطرق، وقد تم إغلاق نهر الدانوب أمام الملاحة التجارية، وتوقفت ما يقرب عن (100) سفينة تجارية[358].

وقد خسرت القوات اليوغسلافية أكثر من نصف طائراتها الميغ (29)، ودمرت العديد من المؤسسات الصناعية بما فيها مصافي النفط[359].

وبالنسبة للخسائر الاقتصادية للحكومة اليوغسلافية كنتيجة للحصار الدولي قدر بنحو (60) مليار دولار، بينما الخسائر غير المباشرة قدرت بنحو (150) مليار دولار[360].

وبعد انتهاء الحرب على يوغسلافيا تم التوصل بفعل تحركات أوربية ودولية شاركت فيها روسيا الاتحادية والصين الشعبية، إلى صفقة لوقف حملة الحلف، تضمنت خروج القوات اليوغسلافية من كوسوفو، ووقف الحلف لغاراته، ثم صدور قرار من مجلس الأمن (القرار 1244) في جلسته (4011) التي عقدت بتاريخ 1999/06/10، تضمن كل ما يضمن إدارة الإقليم في الفترة اللاحقة، مع التأكيد على أن إقليم كوسوفو سيمنح نوعاً من الحكم الذاتي الموسع ضمن جمهورية صربيا، ومن أبرز بنود هذا القرار[361].

- السماح بعد الانسحاب لعدد محدود من الجنود ورجال الشرطة اليوغسلاف والصرب بالعودة إلى كوسوفو لأداء المهام الإدارية في الإقليم.
- إقامة وجود مدني وأمني دوليين تحت إشراف الأمم المتحدة.
- مطالبة جيش تحرير كوسوفو وجميع التنظيمات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى بأن تضع حداً على الفور لجميع الأعمال الهجومية، وأن تقبل بنزع سلاحها حسبما يحددها رئيس الوجود الأمني الدولي بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة[362].

([358]) أحمد خليل الضبع،"حرب كوسوفو، مجلة السياسة الدولية"، العدد (137) ، (يوليو،1999)، ص ص 151-153.

([359]) نفس المصدر السابق، ص 136.

([360]) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان ، الدورة 56 ، (البند 10 من جدول الأعمال، 1999/12/15) ص 7.

([361]) جريدة الحياة ، لندن،1999/06/11.

([362]) عماد جاد، مصدر سبق ذكره، ص 22.

واستمر جيش تحرير كوسوفو في اختراق وعدم احترام بنود الاتفاق الذي وافقت عليه دول مجموعة الاتصال بلندن، وقد ذكر قائد القوات الدولية بإقليم كوسوفو الجنرال البريطاني جاكسون عن خيبة أمله من الأعمال الإرهابية التي تقدم بها عناصر جيش تحرير كوسوفو ضد السكان الصرب بالقرى الكوسوفية، كما تفعل بعض عناصر الجيش الصربي بالإقليم[363].

وتم توجيه اتهام ضد المنظمات الألبانية الانفصالية، من قبل بعض المسؤولين الدوليين، وذلك باستغلال خروج القوات اليوغسلافية والعمل على استقلال الإقليم، وهو أمر يتناقض مع هدف القوات الدولية التي جاءت إلى الإقليم ونصوص القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن الذي نص بوضوح على وحدة الأراضي اليوغسلافية، وأن هدف القوات الدولية والإدارة المدنية التي شكلت لهذا الغرض تتمثل في تدشين هياكل حكم ذاتي موسع مع بقاء إقليم كوسوفو جزءاً لا يتجزأ من جمهورية يوغسلافيا[364].

وخلال الفترة من منتصف يونيو 1999، تاريخ دخول القوات الدولية إلى إقليم كوسوفو، وحتى نهاية يناير 2000، شن الألبان(3688) هجوماً مسلحاً على القرى الصربية بالإقليم، مما أسفر عنه قتل(798) فرداً من الصرب[365].

إذ اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات قبل انطلاق الحرب على يوغسلافيا بخصوص أزمة كوسوفو، ثلاثة قرارات منها:

القرار 1160، القرار 1199، والقرار 1203، فعند انفجار أزمة كوسوفو أصدر مجلس الأمن قراره رقم (1160) بتاريخ 1998/03/31، حيث نص هذا القرار على تأييده إلى المساعي التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون الأوربية ودول مجموعة الاتصال بخصوص التوصل إلى تسوية سلمية تنهي الصراع.

([363]) جريدة الحياة، لندن، 1999/08/02، ص4.

([364]) جريدة الحياة لندن، 2000/02/06، ص3.

([365]) جريدة الحياة لندن، 2000/02/07.، ص2.

وقد أدان مجلس الأمن في هذا القرار كافة الأعمال الإرهابية المتمثلة في القتل والتطهير العرقي من قبل الجانب اليوغسلافي وكذلك ما يقوم به جيش تحرير كوسوفو من قتل الأبرياء المدنيين بالقرى الصربية[366].

وفي نفس القرار (1160) أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تجميد الودائع اليوغسلافية في الولايات المتحدة[367].

والمثير للانتباه في القرار (1160) أنه رغم استناده لأحكام الفصل السابع من الميثاق، فلم يعتبر الوضع معلقاً ويشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، ولكنه فرض حظراً عسكرياً على يوغسلافيا و كوسوفو بهدف منع وصول الأسلحة أو المعدات العسكرية إليهما، كما صدر ضمن القرار (1160) تشكيل لجنة تابعة للمجلس تكون مهمتها متابعة تنفيذ قرار منع إمدادات الأسلحة من قبل الدول الأعضاء، وأن تقوم هذه اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بأي خرق للقرار. وأكد مجلس الأمن في قراره (1160) على ضرورة وقف جميع أعمال العنف، واتخاذ خطوات جديدة من قبل السلطات اليوغسلافية لأجل وقف تدهور الوضع بالإقليم، والتوصل لتسوية سليمة ويتم ذلك عبر حوار مباشر بين أطراف النزاع.

- أما القرار (1199) الصادر بتاريخ 1998/09/31، فبسبب تزايد أعمال العنف في إقليم كوسوفو وتزايد تدفق اللاجئين إلى الدول الأوروبية الأخرى، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره هذا، الذي أكد فيه حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وقراهم، وإلى ضرورة التزام أطراف الصراع بالتقيد بما جاء في القرار السابق (1160)[368].

ولكن الجديد في القرار 1199 هو تغير موقفه من الوضع الذي يجري بإقليم كوسوفو، حيث كان في السابق يعتبر الأعمال التي تحدث في الإقليم لا تشكل

([366]) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص 87.

([367]) إريك لوران، مصدر سبق ذكره، ص 30.

([368]) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص 88.

تهديداً للأمن والسلم الدوليين، إلا أن هذا القرار اعتبر الأحداث الجارية، في الإقليم تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، وبالتالي لم يطبق القرار[369].

- وفي 1998/10/24، أصدر مجلس الأمن قراراً ثالثاً بشأن أزمة كوسوفو تحت رقم (1203)، وقد أكد بضرورة الالتزام باحترام وتنفيذ ما جاء في القرارات السابقة، وقد أيد مجلس الأمن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين يوغسلافيا ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي الذي تم التوقيع عليه في 1998/10/16، ورحب مجلس الأمن أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين يوغسلافيا والحلف الأطلسي بتاريخ 1998/10/15، ثم أكد مجلس الأمن مرة أخرى أن عدم التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة كوسوفو سيجعل الأمن والسلم الدوليين بالمنطقة معرضاً للانفجار، وهذا ما حصل بالفعل إذ كان الفشل مصير هذا القرار [370].
- وبتاريخ 1999/05/14، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (1239) الذي يتعلق بقضية اللاجئين وتأييد المجلس للجهود التي تسعى إليها الدول الأعضاء والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمات المساعدات الإنسانية الدولية، التي تقوم بتوفير المساعدات الضرورية للاجئين، وأعطى هذا القرار السماح بحرية دخول هذه المنظمات الإنسانية والوصول إلى اللاجئين في أي منطقة، كما أكد أيضاً القرار على حق عود اللاجئين لديارهم، والمثير للانتباه في هذا القرار هو عدم ذكره أو التعليق على الأعمال العسكرية المتواصلة من قبل حلف الناتو، ولم يتحدث عن تهديد الأمن والسلم الدوليين، بل ركز على موضوع اللاجئين وحق العودة لهم[371].

وفي نهاية حرب كوسوفو جاء قرار مجلس الأمن رقم (1244) بتاريخ 1999/06/10، ليكرس قبول الحكومة اليوغسلافية بالمبادئ التي وضعتها مجموعة الدول الثماني الكبرى بتاريخ 1999/05/06،في بطرسبرغ كأساس

([369]) نفس المصدر السابق ذكره، ص 89.

([370]) نفس المصدر السابق، ص 90.

([371]) نفس المصدر السابق، ص 91.

للتسوية السلمية بشأن الحل السياسي لأزمة كوسوفو بعد الفشل الواضح لكل القرارات السابقة[372].

والمبادئ الثمانية التي اعتمدها وزراء خارجية مجموعة الثماني هي:

1 – وقف العنف والقمع في كوسوفو فوراً وبصورة يمكن التحقق منها.

2 – انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو.

3 – نشر وجود مدني ووجود أمني دوليين فعالين في كوسوفو تقرهما وتعتمدهما الأمم المتحدة ويكونان قادرين على كفالة تحقيق الأهداف المشتركة.

4 – إنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو يقررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكفالة الظروف التي تهيئ لجميع سكان كوسوفو حياة آمنة وطبيعية.

5 – العودة الآمنة والحرة لجميع اللاجئين والمشردين، وكفالة سبل وصول منظمات المعونة الإنسانية إلى كوسوفو بدون عوائق.

6 – إقامة عملية سياسية من أجل وضع اتفاق سياسي مؤقت يمنح كوسوفو درجة كبيرة من الحكم الذاتي ويراعى في ذلك اتفاقات رامبوييه ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية والبلدان الأخرى في المنطقة، ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو.

7 – إتباع نهج شامل يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة الأزمة.

إن صدور هذا القرار، يمثل تصميماً من مجلس الأمن باعتباره الجهة المخولة بصون السلم والأمن الدوليين.

وقد حدد هذا القرار العناصر الرئيسة لإتمام عملية التسوية السلمية للأزمة في الآتي:

1 – البدء في تطبيق خطة الانسحاب الفوري والكامل لقوات الجيش والشرطة والقوات شبه العسكرية اليوغسلافية من إقليم كوسوفو.

([372]) نفس المصدر السابق، ص 92.

2 – نشر قوتين " قوات أمن دولية " و" قوات مدنية دولية " تحت إشراف الأمم المتحدة ونشرها، بعد الاتفاق والتشاور مع مجلس الأمن الدولي.

- وقد أدان مجلس الأمن في قراره (1244) جميع أعمال العنف التي ترتكب في إقليم كوسوفو، بالإضافة إلى جميع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها أي طرف.

كما أكد مجلس الأمن في هذا القرار على حق جميع اللاجئين والمشردين سواء كانوا من الصرب أم الألبان حقهم بالعودة إلى ديارهم، كما أكد القرار على ولاية المحكمة الدولية ليوغسلافيا الخاصة في محاسبة ومعاقبة مرتكبي الجرائم بالإقليم، وأشاد مجلس الأمن بالمبادئ العامة المتعلقة بإيجاد حل سياسي لأزمة كوسوفو التي تم التوقيع عليها من قبل مجموعة الاتصال في1999/05/06، (s/1999/516، المرفق 1 بهذا القرار)، كما رحب المجلس بقبول يوغسلافيا الاتحادية بالمبادئ المحددة حول الحل السياسي الذي ينهي أزمة الإقليم[373].

وتناول قرار (1244) أيضاً ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، وبضمان سلامتها الإقليمية كما جاء في المرفق (2) الذي ركز حول [374]:

1 – إنهاء العنف والقمع في كوسوفو.

2 – انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو خلال مدة محددة.

3 – نشر وجود مدني ووجود أمني دوليين فعالين في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة.

4 – نشر الوجود الأمني الدولي، وبمشاركة قوات حلف الناتو، تحت قيادة وسيطرة واحدة، مما يضمن العودة الآمنة لجميع المشردين واللاجئين إلى ديارهم،

5 – إنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو كجزء من الوجود المدني الدولي.

([373]) الأمم المتحدة: قرار مجلس الأمن رقم 1244، الوثيقة (s/res / 1244/1999) ص 1.

([374]) نفس المصدر السابق، ص 8.

6 – وبعد الانسحاب، سيسمح لعدد متفق عليه من الأفراد اليوغسلاف والصرب بالعودة للقيام بالوظائف التالية:

- وضع علامات على حقول الألغام وتطهيرها.
- الاحتفاظ بوجود عدد من رجال الأمن والشرطة على المعابر الرئيسة على الحدود.
- الاحتفاظ بعدد معين من رجال الشرطة على مواقع مثوى الأجداد الصرب.

7 – عودة جميع اللاجئين والمشردين في أمان وحرية بإشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتسهيل عملية وصول منظمات المعونة الإنسانية إلى كوسوفو دون عوائق.

8 – وضع برنامج شامل لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في منطقة الأزمة.

9 – طرح عملية سياسية هدفها وضع إطار سياسي متفق عليه ينص على قدر كبير من الحكم الذاتي لكوسوفو. مع احترام سيادة جمهورية، يوغسلافيا الاتحادية وتجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح.

10 – وقف الأنشطة العسكرية وهذا لن يتحقق إلا بقبول المبادئ الواردة أعلاه.

وقد جاء في القرار (1244) وضع جدول زمني سريع ومحدد بدقة لعمليات الانسحاب، وقد تم تحديد ذلك في سبعة أيام لإكمال الانسحاب، وسحب أسلحة الدفاع الجوي في غضون (48) ساعة إلى خارج منطقة أمان متبادل تمتد (2 كم) على جانبي الحدود[375].

وتم إرسال بعثة تابعة لمجلس الأمن لتتحقق من تنفيذ قرار مجلس الأمن (1244) لسنة 1999، بتاريخ 27-2000/04/29 بناء على دعوة الألماني (برنارد كوشنر) الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو.

وكانت تتكون البعثة من [376]:

1 – السفير أنور الكريم شاودري (بنغلاديش) رئيساً للبعثة.

([375]) الأمم المتحدة: مجلس الأمن، مصدر سبق ذكره، ص 10.

([376]) الأمم المتحدة: مجلس الأمن، "بعثة مجلس الأمن لكوسوفو حول تنفيذ القرار (1244)" ، الوثيقة s/2000/363، ص 1.

2 – السفير غووفنغ شن (الصين).

3 – السفير ميشيل دوفال (كندا).

4 – السفير أرنولدوم. ليستر (الأرجنتين).

5 – السفيرة م باتريسيا دوزانت (جامايكا).

6 – السفير سيرجي ف. لافروف (الاتحاد الروسي).

7 – السفير فولوديمير بليتشنكو (أوكرانيا).

8 – السفير جيزمي إينام (ماليزيا).

9 – السفير جيمس ب. كرانفهام (الولايات المتحدة).

ولعل الباحث قد اضطر للتطرق إلى وقائع تقع خارج الحدود الزمانية للدراسة، ولكن يرى من المهم الحديث حول أفراد البعثة المشكلة للوقوف على ما أنجز في القرار(1244) ومن خلال ما سبق نجد أن التواجد الأمريكي في كل البعثات الخاصة للأمين العام موجود انطلاقا من القرار (1160) الصادر في 1998/03/31، وحتى صدور القرار (1244) المؤرخ في 1999/06/10، ونلاحظ أن البعثات الدولية دائماً تكون من الدول التي تكن العداء لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية انطلاقا من الولايات المتحدة حيث عين (ستيفن شوك) الأمريكي الأصل نائب رئيسي للممثل الأمين العام في كوسوفو على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في 2006/04/18، وأيضاً كان نائب الممثل الخاص لشؤون بناء المؤسسات الخدمية للإقليم هو الألماني (ويرنز ويندت)، وكذلك عين الألماني (جواكيم روكر) نائب الممثل الخاص لشؤون إعادة الأعمار (الاتحاد الأوربي)[377].

ومن هنا نلاحظ مدى سيطرة القوى الكبرى الواضح على كل البعثات الممثلة للأمين العام في كوسوفو، والملفت أن كل المبعوثين من دول تكن العداء لجمهورية يوغسلافيا الإتحادية*.

* أنظر: ملحق رقم (2) نص كامل للقرار (1244) ص 231.

([377]) الأمم المتحدة: إدارة شؤون الإعلام، الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمين العام، لسنة 2004.

وبالفعل توقف العدوان الأطلسي على يوغسلافيا في 1999/06/10،وبتاريخ 2000/09/24، جرت الانتخابات الرئاسية وفاز بها ميلوسيفيتش بفارق بسيط على مرشح المعارضة فويسلاف كوشتونتسا، ولكن المعارضة اعترضت على نتيجة الانتخابات وبدعم أمريكي وغربي واضح، والتلويح بالعدوان ضد يوغسلافيا مجدداً في حالة لم تعاود إجراء الانتخابات[378].

وبالفعل وبضغط أمريكي غربي تنحى ميلوسيفيتش عن السلطة في 2000/10/06، وبتدخل من وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف، حيث وصل إلى بلغراد وقدم التهنئة لكوشتونتسا باعتباره الفائز في الانتخابات، وقد استلم مقاليد السلطة بيوغسلافيا فويسلاف كوشتونتسا بتاريخ 2000/10/07،وفي 2001/04/01، نقل ميلوسيفيتش إلى سجن بلغراد المركزي بزنزانة رقم (1121) في الساعة 4:44 [379].

وبضغط أمريكي مرة أخرى، حتى وبعد سقوطه، أصرت أمريكا على تسليم ميلوسيفيتش إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي، وقد استغلت أمريكا تسليمه قبل 2001/06/29، لأنه في هذا التاريخ تزامن مع انعقاد مؤتمر بروكسل للدول المانحة، وعليه هددت الولايات المتحدة بعدم حضور المؤتمر وحثت حلفاءها الغربيين على عدم تقديم المعونات المقترحة ليوغسلافيا في حال عدم تسليم الرئيس السابق وهو ما حصل بالفعل، عندما قررت الحكومة الصربية الجديدة برئاسة كوشتونتسا في 2001/06/28، عدم تسليم ميلوسيفيتش إلى محكمة لاهاي[380].

وبضغط متزايد من الإدارة الأمريكية وعلى رأسها وزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت، تم نقل سلوبودان إلى سجنه بلاهاي على متن طائرة من طراز (-105 BO)، وبالفعل وصل إلى زنزانته رقم (39) التي خصصت له داخل سجن شيفينينغن[381].

([378]) جعفر عبد المهدي صاحب، الرئيس السجين، مصدر سبق ذكره، ص 20.

([379]) صحيفة بولتيكا، ترجمة :جعفر عبد المهدي صاحب، بتاريخ 2000/10/07، ص 2.

([380]) مجلة نين الأسبوعية، ترجمة :جعفر عبد المهدي صاحب، العدد (2629)،بلغراد بتاريخ 2001/05/17، ص 12.

([381]) مجلة فريما، الزنزانة رقم (39) ، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، العدد (848)، بلغراد: 2001/07/05، ص ص 8 – 11.

ومن هنا يتأكد بأن الولايات المتحدة، أصبحت تتبع استراتيجية جديدة للتدخل في كل بقاع العالم، حتى لو بصورة انفرادية وتقوم بتوجيه ضربات عسكرية ضد ما تراه تهديداً محتملاً لأمنها القومي، وهو ما يجعل العالم يعيش في حالة من الفوضى في الساحة الدولية، وبالتالي تكرس هيمنتها على الشؤون العالمية.

إن السياسة الخارجية الأمريكية سلكت طريقاً واضحاً في احتلالها لأي بلد ترغب في احتلاله كما فعلت في العراق ويوغسلافيا.

ففي يوغسلافيا بدأت عبر وزيرة خارجيتها، بالتمهيد لتهيئة الأجواء لاحتلاله من خلال التشنيع ضد رأس السلطة بيوغسلافيا أمام العالم، ثم بإثارة الفتنة بين التيارات السياسية المختلفة والتشجيع الواضح للقادة الانفصاليين الألبان "جيش تحرير كوسوفو" ومن ثم تقوم بالدعاية ومن خلال الإعلان الذي لا يخرج عن سيطرتها، بتشويه صورة السلطة الحاكمة اليوغسلافية، وبأنها تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وبالتالي استوجب على الدول التدخل لفض الخلافات وتصحيح الوضع بالطريقة الأمريكية لكي تعيد تنظيم الأمور لكي تصب أخيراً في مصالحها، أن أزمة كوسوفو، لو انطلقت من مبادئ سلمية وعادلة لحل النزاع عبر المفاوضات، لأصبح الحل أسهل وبدون إطلاق طلقة واحدة بين الطرفين، وبدون تدخل قوى أجنبية، هدفها واضح هو تقسيم يوغسلافيا الاتحادية، إلى دويلات قزمية مشتتة ضعيفة.

فلو توقفت دول حلف الأطلسي عن مساعدة الانفصاليين لكان أفضل ولكانوا مجبرين على مواصلة المفاوضات عند ذاك، فإن العقل سوف يسود في نهاية المطاف، وستكون هناك مفاوضات مبنية على تحقيق نوع من التسوية، أما الحرب فكما ذكرت لا تقدم الشفاء، كما أن تأثيراتها على المشاركين فيها والمتواجدين في خضمها، لسوء حظهم، أكثر من واضحة، وحرب كوسوفو كشفت عن الانقسام الأوروبي في مجال السياسات الخارجية والأمنية، بل حتى على المستوى المذهبي بين الكاثوليك والأرثدوكس، فاليونان مثلاً وهي عضو في الاتحاد الأوروبي وفي

حلف الأطلسي لم تخفِ تعاطفها مع الصرب بوصفهم أرثوذكسيين، وفضلت عدم المشاركة في الحرب ضدهم[382].

([382]) عزت إبراهيم ، "الأرثوذكسية وحلف الناتو: اختبار أولي في نظرية صراع الحضارات"، مجلة السياسة الدولية ، العدد (13)، (يوليو ،1999)، ص ص 128- 130.

المبحث الرابع: المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة.

شهد القرن العشرون خروقات كبيرة للقانون الدولي الإنساني وذلك من خلال جرائم القتل والإبادة الجماعية، حيث استخدمت منظومات الأسلحة المتطورة ذات القدرة الهائلة. ولم تكن ساحات القتال الحربية مسرحاً وحيداً لتلك الجرائم فحسب بل كانت هناك أعمال إبادة خارج ساحات الحرب استهدفت جماعات أو أفراد بعينهم بسبب مواقفها السياسية أو انتماءاتها العرقية أو الدينية أو المذهبية. ومن الغريب أن بعض تلك الجرائم ارتكبتها بعض الحكومات. ومن الملفت للنظر أن يصل الأمر بشكل خطير عندما تجري تلك الأعمال على أيادي رسمية ويصل مرتكبوها إلى مناصب رسمية خطيرة على سبيل المثال أن البطل الرئيسي في مجزرة صبرا و شاتيلا سنة 1982 كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرييل شارون.

ومن المعروف بعد الحرب العالمية الثانية أن العالم رفع شعاراً " لا لتكرار مجازر الحروب" إلا أنه بعد أكثر من نصف قرن على تأسيس الأمم المتحدة شهد العالم مجازر عديدة استهدفت المدنيين العزل. ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا تقدر بعض المصادر عدد القتلى في الصراعات المسلحة ب (170) مليون شخص دون أن يقدم أحد للمسائلة القانونية حول تلك المجازر والاستثناء فقط حصل في حالتي يوغسلافيا ورواندا التي أنشأ مجلس الأمن من أجلهما محكمتين جنائيتين خاصتين[383].

إلا أن هاتين المحكمتين مطعون في نزاهتهما لأنهما تم تأسيسهما بدوافع سياسية أكثر من ما هي قانونية.

---

(383) أنجي غنام، "المحكمة الجنائية الدولية، محكمة القرن 21 "، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، المجلد (37)، (إبريل،2002)، ص 178.

إن فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة هي إحدى أهداف التنظيم الدولي لسنوات طويلة إذ استمرت الاجتماعات التحضيرية لهذا الغرض إلى أن تم حضور (160) دولة من أعضاء الأمم المتحدة اجتمعت في روما بتاريخ 1998/06/15. واستمر اجتماعها لمدة خمسة أسابيع لغرض مناقشة الاتفاقية الخاصة بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، وأسفر اجتماع روما عن تصويت (120) دولة لصالح إنشاء هذه المحكمة في حين صوتت سبع دول ضد قرار إنشاء المحكمة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية[384].

إن عرقلة قيام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة جعل الولايات المتحدة وحلفاءها بشكل مقصود، يلجؤون إلى تشكيل محاكم دولية خاصة (Ad Hoc) وأن ما يعيب على هذا النوع من المحاكم بأنها سياسية وأثبتت الوقائع عدم حياديتها. وغالباً ما تشكل لأسباب سياسية صرفة، في حين أن منطق العدالة يتطلب التعامل بمساواة مع كافة أطراف الصراع لأي قضية كانت، وأن تلقى المسؤولية على عاتق كل الذين كانوا يحرضون على العداء ويصعدون من روح الكراهية التي أدت إلى التوتر والحساسية ثم اندلاع الحروب الأهلية الدموية.

ونرى أن الذي يشجع ويحرك الأطراف بعضها ضد بعض ويحثها على الاقتتال والانقسام، لا تقل حجم مسؤوليته عن مسؤولية مرتكبي تلك الحروب، وقد يكون أسوأ من ذلك، كما فعلت أمريكا في منطقة البلقان عندما دعمت الحركات الانفصالية. وفي المنطقة العربية حيث تدعم إسرائيل دعماً مادياً ومعنوياً غير محدود.

لقد جاء تشكيل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة بعد إعلان مجلس الأمن قراره المرقم (808) في 1993/02/22، الذي تبنى فيه فكرة تأسيس محكمة دولية خاصة لمحاكمة الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالاً تعد انتهاكاً خطيراً

(384) أمجد ميقاتي، نشرة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم، العدد (43)، بلغراد: الناشر (ي. ع. برس)،(فبراير، 1997)،ص1.

للقانون الدولي الإنساني في يوغسلافيا السابقة منذ عام 1991، أطلق على هذه المحكمة اسم المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

"**International Criminal Tribunal Of The Former Yugoslavia**"

وبموجب هذا القرار الفقرة (2) فإن مجلس الأمن كلف الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد مسودة مشروع للمحكمة المذكورة*.

وبعد تقديم الأمين العام لتقريره أمام جلسة مجلس الأمن الدولي رقم (3217) بتاريخ 1993/05/25، واستناداً إلى ذلك التقرير أتخذ مجلس الأمن قراره المرقم (827) إذ صادق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة(385).

إن المحكمة الدولية الخاصة ليوغسلافيا السابقة بدأت أول جلساتها يوم 1996/05/07 للنظر في الدعوة المقدمة ضد أحد القادة الصرب (دوشان تاديتش) وذلك بتاريخ 1993/02/22(386).

وفيما يتعلق باختصاص المحكمة المذكورة فإنها في البداية خصصت للنظر في الجرائم المرتكبة على أراضي يوغسلافيا السابقة ويقصد بها بشكل مخصوص الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في جمهورية البوسنة والهرسك، إلا أن المحكمة وسعت نطاقها إلى مناطق أخرى مثل القضايا المتعلقة بكوسوفو.

---

* قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره لمجلس الأمن وهو يشير إلى أن لمجلس الأمن حق إنشاء ما يرى له ضرورة من فروع ثانوية لأداء وظائفه حسب المادة (29) من ميثاق الأمم المتحدة .الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، مجلد السنة الثامنة والأربعين لعام 1993 ، الوثيقة رقم (S/25704).

(385) جعفر عبد المهدي صاحب، الرئيس السجين،مصدر سبق ذكره، ص 70

(386) أمجد ميقاتي، "ما وراء الأحداث، نشرة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم" ، بلغراد: 1995/02/16، ص13.

وكما ذكرنا سابقاً فإن المحاكم الخاصة عموماً غايات سياسية أكثر من كونها قانونية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تصريح (جيفر نايس) نائب المدعي العام في المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة الذي تولى موضوع الإدعاء ضد الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش إذ صرح قائلاً:

" لقد مات سلوبودان ميلوسيفيتش كرجل بريء من الناحية القانونية ولكن قيمة المحكمة لرئيس يوغسلافيا ورئيس صربيا السابق هي إعطاء العبرة للسياسيين الآخرين في أنهم إذا ما اتبعوا أسلوبه بنفس الطريقة فإنهم سيكونون متهمين ومدانين بالجريمة والجدير بالذكر أن أسلوب ميلوسيفيتش كان أسلوباً لا يرغب به الخضوع الكامل لما يريده الغرب" [387].

هناك العديد من الدراسات التي تؤكد عدم شرعية هذه المحكمة وعدم شرعية قرار تأسيسها ومن بين تلك الدراسات دراسة أمجد ميقاتي عضو برلمان جمهورية صربيا[388]. حيث أشار إلى عدة حقائق تتعلق في الطعن قانوناً بهذه المحكمة ومن تلك الحقائق:

1 – تداخل المهمات التشريعية والتنفيذية والقضائية:

أ – إنّ النظام الأساسي للمحكمة قد أقرته الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة ولم يقر من قبل الهيئة التشريعية (الجمعية العامة) كما إن نظام عمل المحكمة قد أقرته الهيئة القضائية. والأسوأ من ذلك أن كلا النظامين كانا عرضة للتغيير من قبل الهيئة القضائية عند الحاجة، وهذا يعني أنه لا يوجد له أصلٌ قانوني، وأن قاضي

(387) صحيفة البوتيكا، ترجمة: جعفر عبد المهدي ،بلغراد، بتاريخ 2007/03/31، ص2.

(388) أمجد ميقاتي، المحاكم الدولية، مجلة فلكا صربيا، مجلد السنة الثامنة عشر، العدد(2563)، (النسخة العربية)، بلغراد:(يونيو،2007)، ص ص4–7.

المحكمة هو مشرع وحاكم في نفس الوقت ،يغير القانون أثناء المحاكمة أو التحقيق وفق الحاجة.

ب – تدخل ممارسات هيئة القضاء في إطار المزاجية، إذ جرى تغيير وتعديل نظام العمل لأكثر من عشرين مرة حتى الآن، وهذا يعني أنه إذا ما واجه القاضي موقفاً لا يمكن البت فيه بالقطع، فإنه يطلب من زملائه تغيير القانون لكي يستطيع أن يبت بالقطع، ويشكل هذا تسفيه للفقه القانوني أو الحكم وفق القانون، بدل الحكم وفق الرأي أو الانطباع الشخصي.

2 – واجب المحكمة هو ملاحقة ومعاقبة مجرمي الحرب:

ويشكل مبدأ المتابعة من قبل هيئة القضاء، طعناً بصلاحية المحاكمة بالأصل إذ أن من يتابع متهماً فهو يشك في براءته، وبذلك تناقض المحكمة بهذه الصلاحية كل الأسس القانونية والاجتماعية الحديثة التي تؤكد على أن "كل متهم بريء حتى تثبت إدانته"[389].

3 – عدم الاستقلالية المالية للمحكمة:

أ – إنّ الأساس في تمويل الأمم المتحدة يقوم على اشتراكات الدول الأعضاء وريع المشاريع والفعاليات التي تقوم بها وتكتسب المنظمات الدولية التابعة لها ميزانياتها بشكل مباشر أو غير مباشر من الميزانية العامة للأمم المتحدة. إلا أن المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة تسمح لنفسها بالتمويل من الهبات والتبرعات من الدول والمنظمات غير الحكومية، وهذا ما يؤثر على استقلاليتها في اتخاذ القرارات، إذ إن الدول المانحة وكذلك المنظمات، تقدم منحها وهباتها لأجل الحصول على

(389) أمجد ميقاتي، "المحاكم الدولية" ،ترجمة:جعفر عبد المهدي، (بلغراد: منشورات الحزب الراديكالي الصربي، إبريل 2007)، ص4.

أهداف سياسية والإيعاز المباشر أو غير المباشر للمحكمة بذلك، وتعتبر الولايات المتحدة من أهم ممولي هذه المحكمة، وهي ذاتها رفضت التوقيع على اتفاق تأسيس المحكمة الدولية الدائمة.

ب – إنّ بعض الجهات الرسمية قد اتهمت أمريكا وبريطانيا وألمانيا والفاتيكان بارتكاب جرائم ضد السلام لتدميرها أو تشجيعها على تفتيت يوغسلافيا السابقة.

وإنّ المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة قامت بتقديم لائحة اتهام بحق الرئيس الشرعي ليوغسلافيا الاتحادية سلوبودان ميلوسوفيتش، وهو في وضع رئيس الدولة المعتدى عليها، فإن قبول المساعدات والهبات من قبل الدول المعتدية لتمويل المحكمة، لا يمكن له إلا أن يؤثر على نزاهتها[390].

4 – الإخلال بنظام القضاء المزدوج:

إنّ كافة المواثيق والتشريعات الدولية تنص على مبدأ الثنائية في القضاء، وقد نصت مجموعة القوانين الدولية المختصة بالحقوق المدنية والسياسية على أن:

" كل شخص يثبت الاتهام ضده، له حق الاستئناف في المحاكم العليا، حسب القوانين المرعية "، وهذا يعني فصل المحاكم الأولية (الدنيا)عن محاكم التمييز أو الاستئناف (العليا). بمعنى الفصل القانوني والشخصي، في حين أن ما جاء في المادة (27) من نظام المحكمة أن يمثل في نفس الوقت قاضي المحاكم الأولية وقاضي محاكم الاستئناف أو التمييز، وذلك بناء على قرار رئيس المحكمة، وهذا بدوره يؤثر على مصداقية ثنائية المحاكم وتأثيرها على القرارات التي تصدرها تلك

(390)جعفر عبد المهدي صاحب، الرئيس السجين، نفس المصدر السابق ذكره، ص 70.

المحاكم وبالتالي يؤدي إلى التشكيك باستقلالية ومصداقية قاضي المحاكم العليا[391].

5 – ملاحقة المسؤولين:

أ – ينص قانون تشكيل المحكمة على مصطلح "ملاحقة المسؤولين"، وهذا التعبير من الناحية القانونية يتعارض مع مصطلح "ملاحقة المتهمين" الذين هم في الأصل أبرياء إلى حين إثبات التهمة عليهم: وقد أشار الملحق (11) من اتفاقية دايتون الخاصة بقوات الشرطة الدولية في المادة (6) المتعلقة بحقوق الإنسان والخاصة بإلقاء القبض على المتهمين من قبل المحكمة الدولية الخاصة[392].

ب – إنّ مفهوم مسؤولية القيادة لم يحدد من أين تبدأ سلسلة الاتهام وأين تنتهي، إذ إنه أثناء عمل المحكمة يمكن لها أن تحاكم وتحكم بإدانة المتهم أو المدان مباشرة. ومن ثم المسؤول المباشر عنه، حتى تصل إلى رئيس الدولة أو القائد السياسي لمجرد كونه كان على رأس السلطة أو الدولة أو لكونه مارس نشاطاً سياسياً قيادياً في تلك الفترة، وهذا يتعارض مع مبدأ المسؤولية الفردية المباشرة، وبالتالي تصبح المحاكم عملياً أداة سياسية وليست قانونية[393].

6 – الإخلال بمبدأ المدة المعقولة لبدء المحكمة:

أ – لا تقتصر ممارسات هذه المحكمة على الإخلال بالقاعدة العامة لملاحقة المتهمين وحق الحرية، بل تضيف إلى ذلك عدم تقديمها بالمدة المعقولة لبدأ المحكمة التي يتجاوز فيها الاعتقال الخمس سنوات دون محاكمة، وهذا يتناقض مع قرارات الجمعية العمومية، وخاصة قرار المبادئ الأساسية لحماية المعتقلين الصادر

(391) أمجد ميقاتي، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(392) أنظر: نص اتفاقية دايتون: جعفر عبد المهدي صاحب، مصدر سبق ذكره، ص 260.

(393) أمجد ميقاتي، مصدر سبق ذكره، ص5.

بتاريخ 1988/12/09م كما يتناقض مع الوثيقة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في نص المادة التاسعة الفقرة[394] التي تنص: "يتطلب مثول الشخص المتهم لأسباب جنائية أمام القانون أو أمام هيئة المحاكم وفي أقرب وقت، وبعكسه يتطلب إخلاء سبيله في الحال".

ب – المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة لا تعوض المعتقل (الموقوف) في حال براءته، وهذا يتعارض مع المادة (9) من الوثيقة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في الفقرة (5) التي تنص: "يحق للشخص المتهم الذي اعتقل ثم أثبتت براءته المطالبة بالتعويض"(395):

7 – تناقض العقوبات والوثيقة الدولية للحقوق المدنية والسياسية:

تنص المادة (15) من الوثيقة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في الفقرة (1): "لا يمكن اعتبار أي شخص مذنباً بسبب ما اقترفه من أعمال أو أخطاء في الفترة الزمنية التي لم تكن تعتبر فيها تلك الأعمال المنفذة مخالفة للأنظمة المحلية الدولية المعمول بها في حينه".

هذه المحكمة تخترع تهم جنائية ليس لها أساس في القانون اليوغسلافي آنذاك – أو حتى في القانون الدولي حتى اليوم مثل تهم " لغة الكراهية" التي لم يحددها أي تشريع قانوني حتى الآن على الصعيد المحلي أو الدولي. وهناك محاولات حالية في ألمانيا لتحديد الإطار القانوني لذلك.

وصنفت الجرائم الدولية من الناحية القانونية إلى ثلاث مجموعات هي:

---

(394) نفس المصدر السابق، ص 6.

(395) ميتار كوكولي، "أسس الاتهام في جرائم إبادة الجنس البشري"، عدة بحوث مستقلة، منشورة في المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة، ندوة كلية الحقوق في جامعة بلغراد، (بلغراد: منشورات اتحاد المثقفين في صربيا، أبريل 1993م)، ص 11.

1 – جرائم الحرب (War Crimes):

وهي أسبق الجرائم الدولية ظهوراً، وتشمل جرائم الحرب، قائمة طويلة من الجرائم تتمثل في انتهاك قواعد " قانون الحرب" التي تفرض قيوداً على كيفية استخدام القوة في العلاقات بين الدول، ويرمز لها باسم "قانون لاهاي" نسبة إلى الاتفاقيات الجماعية التي أبرمت في مؤتمر لاهاي سنة 1907. وتضم هذه القائمة مجموعة أخرى من الجرائم تتمثل في الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى حماية البشر وبيئتهم من الأضرار التي تترتب على استخدام القوة المسلحة(396)، وجرى بعد ذلك الأخذ بمصطلح

الصراعات غير الدولية (**Non-International Conflicts**)، بدلاً من مفهوم الحرب الأهلية (**Civil War**) لتغطية كافة أشكال الصراعات الداخلية.

2 – جريمة إبادة الجنس (Genocide):

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي عشر من ديسمبر 1946، قراراً يتضمن إعلاناً يعدّ إبادة الجنس البشري جريمة دولية لتعارضها مع روح وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وفي التاسع من ديسمبر 1948م ، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الخاصة بالوقاية من جريمة إبادة الجنس البشري وتوقيع العقاب على من يرتكبها . وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة من 1952/01/12 (1).

وقد تبنى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا ، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة تعريف إبادة الجنس كما ورد

(396) نفس المصدر السابق، ص12.

في المادة (2) من اتفاقية 1948، وتنص المادة (3) بالمعاقبة على الأعمال الأتية [397]:

أ – إبادة الجنس كما عرفتها المادة الثانية من الاتفاقية 1948.

ب – التآمر على ارتكاب الجريمة.

ج – الشروع في ارتكاب الجريمة.

د – الاشتراك في ارتكاب الجريمة.

3 – الجرائم في حق الإنسانية (Crimes Against Humanity):

تتميز الجرائم في حق الإنسانية عن غيرها من الجرائم التي تستوجب التدخل الدولي ، وتحديداً عن جريمة إبادة الجنس، في كونها ترتكب ضد المدنيين عموماً دون النظر إلى جنسياتهم أو انتمائهم[398].

وقد عرفت المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مفهوم الجريمة في حق الإنسانية بأنها تعني "ارتكاب أعمال كجزء من اعتداء شامل أو منظم موجه ضد أي سكان مدنيين، مع إدراك لهذا الاعتداء"[399].

ولا يشترط ارتباط هذه الاعتداءات بوقوع نزاعات أو صراعات مسلحة وقد

وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة معيارين لكي تصبح الاعتداءات على البشر جرائم في حق الإنسانية وهما:

(397) أمجد ميقاتي ،مصدر سبق ذكره،ص 9.

(398)عماد جاد، مصدر سابق ذكره، ص 33.

(399) قسطنطين أوبرادوفيتش، "جرائم الإبادة الجماعية في قانون الحرب"، ندوة كلية الحقوق بجامعة بلغراد، مصدر سابق، ص 16.

المعيار الأول: أن ترتكب هذه الجرائم ضد سكان مدنيين بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية أو السياسية، وذلك بخلاف جريمة إبادة الجنس البشري التي ترتكب في حق جماعات.

المعيار الثاني: أن تكون هذه الأعمال جزءاً من اعتداء واسع النطاق أو أن تكون أعمالاً منظمة.

ويعتقد عماد جاد الباحث في قسم الدراسات الاستراتيجية في مركز الاهرام، بأن "تلك هي الأسس القانونية لحق التدخل الإنساني التي جرى توظيفها بشكل انتقائي، وجرى تحت مظلتها التدخل العسكري من قبل حلف شمالي الأطلسي ضد يوغسلافيا ارتباطاً بقضية إقليم كوسوفو، ذلك التدخل الذي فتح الطريق أمام المطالب بتعديل مفهوم سيادة الدولة "التقليدي" كي يسمح "للمجتمع الدولي" بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة من أجل حماية حقوق الإنسان[400].

ويرى الباحث أن إنشاء هذه المحكمة لم يتم من أجل مسلمي البوسنة ولا لحماية حقوق الأقلية الألبانية المسلمة، بل من أجل تدمير القوى التي رفضت الانصياع لأوامر حلف الناتو، التي بقيت عقبة أمام زحف الناتو نحو الشرق والجنوب الأوروبي، والتي رفضت حتى الانضمام إلى أي من المعسكرين خلال الحرب الباردة.

فلهذا تم التخطيط لتدميرها عبر مفاتيح صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دبلوماسيتها، وادعائها لحماية حقوق الأقليات بيوغسلافيا.

(400) نفس المصدر السابق، ص 20.

ويشير بعض الكتاب[401]، إلى موضوع الاختصاص الزماني للمحكمة ولماذا تنظر فقط في الجرائم المرتكبة منذ عام 1991، ويطرحون سؤالاً يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا قبل ذلك العالم والتي سببت اندلاع المعارك عام1991.

إن جميع الدلائل تشير إلى تدخل الأطراف الخارجية في الشؤون الداخلية اليوغسلافية حيث أسهمت دول غربية عديدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في تشجيع الكراهية وإشعال الفتن الطائفية والعرقية التي أدت إلى اندلاع الصراعات المسلحة في البوسنة والهرسك وكوسوفو وكافة الجمهوريات اليوغسلافية الأخرى.

إن تحديد السقف الزمني للمحكمة ابتداءً من العام 1991 يعني إسدال الستار على كافة الجرائم الداخلية والخارجية المرتكبة ضد يوغسلافيا الاتحادية، علماً بأن يوغسلافيا السابقة كانت طرفاً في عدة معاهدات دولية، منها ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 واتفاقية منع إبادة الجنس البشري لعام 1948، واتفاقية جنيف الخاصة بقانون الحرب 1949، والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1984، وأخيراً اتفاقية حماية حقوق الطفل لعام 1989.

– ينص القانون الجنائي اليوغسلافي على أشد العقوبات بما يلي:

أ) أقصى محكومية هي 15 عاماً، والحالات الاستثنائية ب 20 عاماً مقابل حكم الإعدام، وهذا ما لم تلتزم به هذه المحكمة إذ أصدرت عقوبات لمدة 40 عاماً.

ب) يوجد تناقض واضح في أحكام النظام الأساسي للمحكمة، حيث تتعارض المادة (24) فقرة (1) من النظام الأساسي مع الفقرة (101) من

(401) سميليا أفراموف، "المحكمة الدولية الخاصة ليوغسلافيا السابقة"، ندوة جامعة بلغراد، مصدر سبق ،ص 38.

اللائحة الداخلية (نظام عمل) المحكمة، وتتناقض أحكام النظام الأساسي ونظام عمل المحكمة مع العقوبات التي تصدرها[402].

4 – الإخلال بحق الدفاع بسبب اعتبار بعض المواد التي تمس الدفاع سرية، وكذلك إبقاء هوية بعض الشهود سرية:

أ) سمحت المادة (53) من النظام الأساسي للمحكمة، بعدم نشر المعلومات والمستندات والأدلة، في حالات استثنائية، طي الكتمان لمدة محدودة، وتكون هذه الحالات الاستثنائية الصفة الشاذة عن الحالات العادية، وذلك من أجل مصلحة التحقيق وإثبات العدالة.

ويرى الباحث أن عدم نشر المعلومات والمستندات، وكل ما يتعلق بأي متهم، يعتبر إجراء غير قانوني، لأن عدم حصول هيئة الدفاع عن المتهم على الوثائق والمستندات التي يستند عليها الاتهام، يجعل سير عمل المحكمة غير قانوني وبالتالي تصبح معرفة طبيعة القضية بالنسبة للدفاع أمراً صعباً لمواجهة الادعاء.

ب) إن امتلاك الادعاء شبكة واسعة ومتكاملة من المراكز الإدارية والهيئات المساعدة على الساحة اليوغسلافية، التي تمول من مصادر خارجية كالولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية وعلى رأسها ألمانيا[403]، سيكون تأثيره واضحاً على سير المحاكمات بالنسبة للمتهمين لأنه –أي الادعاء– يمتلك شبكة معلومات واسعة ويتمتع بصلاحيات كبيرة، ومقابل ذلك نجد النقص الكبير لهيئة الدفاع في الحصول على الوثائق والمستندات، هذا بالإضافة إلى الضغوط الواضحة من قبل أمريكا والدول الغربية على جمهوريات يوغسلافيا السابقة، وخاصة صربيا.

(402) سريتان رادوفانوفيتش، " نظرة في النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بيوغسلافيا السابقة"، ندوة جامعة بلغراد، مصدر سابق، ص3.

(403) أمجد ميقاتي، نفس المصدر السابق، ص 9.

ج) قامت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الجمهوريات اليوغسلافية السابقة، ومنعتها من القيام بواجباتها الدستورية تجاه مواطنيها المتهمين باعتبارهم أبرياء حتى تثبت إدانتهم، وبذلك فإن أي مساعدة قد تقدمها الدولة اليوغسلافية لمواطنيها المتهمين من قبل المحكمة، تعتبر مشاركة في التغطية على مجرمي الحرب.

د) التحكم المالي بالدفاع يمكن الادعاء من الدخول في صفقة مقايضة مع الدفاع، بحيث يتخلى عن دفاعه، ويرضى بالاعتراف بالذنب للمتهم الذي يدافع عنه، مقابل إلغاء بنود الدعوة بشكل جزئي وهذا يخل بمصلحة التحقيق والعدالة.

5 – الإخلال بمبادئ التحقيق في العديد من الحالات([404]):

أ) ينص نظام المحكمة في المادة (94) الفقرة (أ) على: "عدم التزام مجلس التحقيق بإثبات الحقائق المعروفة، بل يكفي التعرف عليها".

وفي ظروف حرب أهلية في البلقان يعود تاريخ جذورها إلى قرون ماضية، وفي ظل تصارع القوى العالمية المختلفة على مناطق النفوذ فيه، لا يمكن التسليم بمبدأ الحقائق المعروفة، لأنه، في معظم الأحيان، يجهل القضاة الادعاء الظروف الموضوعية التي جرت فيها الأحداث، وينعكس ذلك سلبياً على موقف القضاء ونزاهته وتجعل المتهم في وضع ضعيف، ومحكوم عليه فيه سلفاً(405).

ب) قيام الادعاء وفرق تحقيقه بالترهيب والإغراء للشهود لإدلاء بشهادات معينة في قضايا معينة تهيئهم لها هيئة الادعاء(406).

(404) ميودراغ ميتتش، وزارة الخارجية اليوغسلافية ومحكمة لاهاي، ندوة جامعة بلغراد، مصدر سابق، ص 13.

(405) ميلورادا أكمتيتش، " نظرة للمعلومات التاريخية والمحكمة الدولية الخاصة "، ندوة جامعة بلغراد، مصدر سبق ذكره ، ص 74.

(406) ميلانكا فيشوفيتش، "حقوق الإنسان وحقوق الأقلياتـ "، مصدر سبق ذكره، ص 21.

وفي رأي الباحث أن هذه التهديدات تجعل من كل شاهد يشعر بأنه في حالة عدم تقديم شهادته سوف يتعرض من قبل فريق الادعاء برفع دعوة ضده واتهامه بجرائم حرب، لكونه قد شارك في الحرب الأهلية في منطقة ما(407).

كما وأن الخرق الآخر الغير قانوني الذي ترتكبه المحكمة هو الإغراء عن طريق تقديم المبالغ المالية، تغيير الهوية، تأمين الإقامة في أية دولة غربية يرغب فيها مع عائلته وتوفير دخل شهري ملائم لذلك، أو تأمين الحياة السياسية ضمن حزب صديق... إلخ.

وقد سجل الفريق المساعد في دفاع المتهم البرفسور د. فوسلاف شيشل العديد من الشهادات المصادقة من قبل المحاكم المحلية لأشخاص قامت هيئة الادعاء بهذه التجاوزات معهم، مسيئة بذلك للحق الممنوح لها بالتحقيق النزيه.

11 – جهل هيئة المحكمة بالظروف التاريخية– السياسية– الاجتماعية التي وقع فيها الحدث، مما يؤدي إلى تجاهل أسباب ودوافع تحديد المسؤولية الجنائية:

أ) أن القضاة والادعاء على حد سواء لا يتمتعون بالمعرفة الكافية للأوضاع وجذورها التاريخية والملابسات التي وقعت بها أحداث محددة، كما أنهم لا يعرفون لغات الجمهوريات اليوغسلافية ويجهلون عاداتهم، وهم عادةً يعتمدون على ما يلتقطونه من وسائل الإعلام الغربية في السنوات الأخيرة، التي أعطتهم صورة سيئة جداً، وغير موضوعية تخدم أهداف ومصالح الدول الغربية ذاتها(408).

(407) بودميركوشوليتش، "حقوق الإنسان ومحكمة مجرمي الحرب الخاصة بيوغسلافيا السابقة"، مجلة القانون الدولي، العدد (3) ،بلغراد، سنة (1994م)، ص91.

(408) اليوبيشا لازارفيتش،" المحكمة الدولية الخاصة بمجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة"، ندوة جامعة بلغراد، مصدر سابق، ص 3.

ب) أن هذا الجهل يؤدي إلى تغييب أسباب ودوافع تحديد مسؤولية الجريمة بالأصل، كما أن لوائح المحكمة لم تقر في نصوصها أي مبرر من حيث المبدأ لإلغاء مسؤولية الجرم، مثل الدفاع الاضطراري، الضرورة القصوى ... الخ.

ويرى الباحث أن هناك العديد من التساؤلات والتناقضات التي تؤثر على سير عمل المحكمة، مما يجعلها تخرج من إطارها القانوني إلى مجال الأهواء السياسية التي يفرضها الجانب القوي المهيمن على الضعيف وهذا ما يتنافى مع مبدأ العدالة في القضاء.

وقد نشرت عدة دراسات حول هذا الموضوع كان آخرها ما نشره جون لافلاند في الصحف البريطانية في نهاية شهر يونيو من سنة 2007 الذي أشار فيه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإنشاء هذه المحكمة لخدمة أهداف سياسية محددة[409].

([409]) أمجد ميقاتي ، مصدر سبق ذكره، ص 11.

المبحث الخامس: مستقبل إقليم كوسوفو في ضوء موازين القوى السائدة.

إن الأزمة بين الصرب والألبان حول إقليم كوسوفو منذ بدايتها عكست طموحات قومية متناقضة، إذ سعت الغالبية الألبانية في الإقليم إلى المطالبة بوضع جمهورية، ومن ثم الانفصال عن جمهورية صربيا أسوة بباقي الجمهوريات التي كانت ضمن الاتحاد اليوغسلافي القديم[410].

ويرى الباحث أنه يمكن استشراق مستقبل إقليم كوسوفو من خلال استعراض نوايا الأطراف الأساسية في الصراع (الصرب، ألبان كوسوفو)، وكذلك نوايا الأطراف الخارجية (الولايات المتحدة، الدول الأوروبية، حلف الناتو، ألبانيا المجاورة).

هذا بالإضافة إلى استعراض موقف الأمم المتحدة الذي اصبح لا يختلف عن الموقف الأمريكي نظراً للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على المنظمة الدولية.

أولاً. الموقف الصربي:

تطرقنا للموقف الصربي من الناحية التاريخية باعتبار أنَ كوسوفو تمثل مهد الحضارة الصربية منذ العصور الوسطى، وتم الحديث عن أهمية الموقع الجيواستراتيجي لكوسوفو إضافة إلى الأهمية الاقتصادية وذلك بأن الإقليم غني بالثروات الطبيعية.

ونذكر الآن مواقف الجانب الصربي الذي يتعدى إلى ما وراء تلك النقاط المذكورة. واهم تلك المواقف تتجسد في المخاوف الآتية[411]:

1- أنّ انفصال إقليم كوسوفو وإعلان استقلاله يعني استحداث دولة جارة في الجنوب دائمة العداء.

([410]) محمد يوسف عدس، مصدر سبق ذكره، ص 94.

([411]) ميلو دراغ بولاتوفيتش، قاعدة السكوت، (بلغراد: منشورات ألفا ، 2004م)، ص198.

2- أنّ استقلال إقليم كوسوفو لا يستبعد احتمال اندماج الإقليم مع الدولة (العدو الأكبر لصربيا)وهي ألبانيا. وبذلك يتحقق جزء كبير من المشروع الألباني القديم وهو تحقيق " ألبانيا الكبرى".

3- أنّ انفصال الإقليم أو اندماجه مع ألبانيا سوف يشكل عامل عدم استقرار بالمنطقة، إذ إن هناك نسبة (40%) من سكان مقدونيا من أصل الباني. وعدد كبير منهم في الجزء الجنوبي من اليونان، ابتداءً من سالونيك حتى الحدود الألبانية .وفي داخل صربيا ذاتها (ماعدا كوسوفو) توجد أقلية ألبانية. ولا يختلف الوضع عن المناطق الواقعة شمال جمهورية الجبل الأسود.

4. أنّ انفصال الإقليم خلافاً لتطمينات الأمم المتحدة الواردة في القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم (1244)، ربما يعطي تحفيظا لبقية الاقليات داخل صربيا للمطالبة بالاستقلال. مثال ذلك الأقلية المجرية الواقعة في المثلث المحصور بين الحدود الصربية . الرومانية . المجرية شمال إقليم فويفودينا حيث إن تلك الأقلية تشكل أغلبية سكانية في معظم مدن إقليم فويفودينا الصربي.

5. أنّ انفصال الإقليم يجعل من القادة السياسيين الصرب في حالة توجس من تنامي نشاطات الأحزاب الصربية المتطرفة مما يعني العودة إلى دوامة العنف في المنطقة البلقانية.

6. أنّ انفصال الإقليم سيجعل من عودة المهجرين الصرب شيئاً مستبعداً، وهذا يعني أن وجود (300,000) نسمة في مخيمات اللاجئين داخل صربيا عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة الصربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

7. أنّ اغلب القوى والأحزاب السياسية الصربية في حالة انفصال الإقليم ستفقد مصداقيتها أمام أنصارها لأن تلك الأحزاب والقوى قد قدمت وعوداً أثناء حملاتها الانتخابية ، تلك الوعود التي تتضمن التمسك بوحدة صربيا وعدم التفريط بإقليم كوسوفو.

وكنتيجة لكل النقاط التي ذكرناها فان مواقف صربيا تجاه الإقليم والتشبث بعدم انفصاله سوف يثير غضب المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة باعتبارهم الأطراف المانحة الرئيسة لاستعادة عافية اقتصاد الدولة الصربية .

لذا فان جميع الأطراف السياسية داخل صربيا التي أسهمت في الإطاحة بالنظام القديم ، تجد نفسها أمام هذه المعضلة العويصة، إذ إن الوضع الاقتصادي والبنية الاقتصادية لصربيا قد تم إعادة هيكلتها بشكل يختلف تماماً عما كانت عليه قبل سقوط نظام الرئيس السابق سلوبودان ميلوسيفيتش في 15-10-2000، وبذلك أقدمت السلطات التي جاءت بعد ميلوسيفيتش على خصخصة فروع الاقتصاد الرئيسة من مصارف ومؤسسات صناعية كبيرة ومجمعات زراعية – صناعية كانت تعود ملكيتها للدولة.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن تياراً قوياً داخل صربيا يطالب في الاندماج بالوحدة الأوروبية وهذا التيار هو الآخر سيكون أمام موقف صعب يتجسد في صعوبة اختيار أحد البديلين (إما استقلال كوسوفو أو عدم الالتحاق بركب الوحدة الأوروبية). ودعت الحكومة الصربية البرلمان لرفض المقترحات الدولية بشأن كوسوفو[412].

لقد تم رفض الخطة التي تقدم بها ممثل الأمم المتحدة حول إقليم كوسوفو الفنلندي (هارتي أهتساري) من الجانب الصربي التي جاء فيها بأن يعطى ست بلديات للصرب فقط من الإقليم، وبأن يحصل الإقليم على الاستقلال عن صربيا، حيث تم الترحيب بها من الجانب الألباني بالإقليم[413].

ثانياً. الموقف الألباني:

يمكن معرفة الموقف الألباني من خلال عدة نقاط هي:

1- لقد تطرقنا أيضاً إلى موقف ألبان كوسوفو من حيث الادعاءات المستندة على الأسس التاريخية التي تذكر بأن عائدية الإقليم يعود إلى العنصر الإيليري وهم سكان البلاد الأصليين قبل بدء الهجرات السلافية إلى شبه جزيرة البلقان في القرن العاشر مسيحي.

([412]). www.aljazeera.net، نشرة الأخبار ، بتاريخ 14. 2. 2007.

([413]).www.aljazeera.net ، نشرة الأخبار ، بتاريخ 21. 2. 2007..

إلا انه في الوقت الحاضر يبقى العامل الديمغرافي هو الحجة الأقوى التي يستند عليها ألبان كوسوفو.

ومن جملة الأطروحات التي تطرح في هذا الصدد هو أن مجموع سكان الجبل الأسود الذي يبلغ نصف مليون نسمة قد حصلوا على وضع جمهورية وفق دستور جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، في حين أن عدد ألبان كوسوفو يشكل أربعة أضعاف عدد سكان الجبل الأسود ولكنهم محرومون من الإعلان عن جمهوريتهم .

وبلا شك أن حديثاً من هذا النوع قد يفهم سطحياً استناداً إلى المعطيات الرقمية في حين أن هناك مبدأ ينص على وجود (شعوب دستورية مؤسسة) ، كما وان الجبل الأسود دولة قائمة قبل أن يظهر الاتحاد اليوغسلافي.

2- أن جذور توجهات الحركات الألبانية في كوسوفو منذ عصبة بريزرين التي بدأت نشاطاتها منذ عام 1878، كانت توجهاتها ليست انفصالية فحسب وإنما تدعو إلى الوحدة مع بقية أجزاء الشعب الألباني وإقامة (ألبانيا الكبرى)، حيث إنه لا توجد ألبانيا كدولة في ذلك الوقت، ومن المعلوم أنه في عام 1913م بعد مؤتمر سفراء الدول الغربية بلندن ظهرت ألبانيا كدولة على الخريطة السياسية لأوروبا.

3- يأمل ألبان كوسوفو بأن جمهوريتهم الجديدة أن تحقق ذلك سيكون لها شأن اقتصادي كبير نتيجة لموقعها الجيوستراتيجي المميز من خلال إعطاء تسهيلات لإقامة قواعد عسكرية لحلف الناتو في كوسوفو وهذا الموضوع يعتبر حيوياً بالنسبة لتطلعات الناتو نحو التمدد شرقاً.

4 – يعول قادة إقليم كوسفو الانفصاليون بأن موقع كوسوفو ذو تأثير كبير من الناحية الاقتصادية، حيث توجد مشاريع لمد أنابيب النفط القادمة من بحر قزوين لمرور عبر كوسوفو تجاه بحر الأدرياتيكي جنوب الإقليم.

5 –أنّ العامل الديني أثر في الأزمة برمتها، حيث يستغل الدين استغلالاً سيئاً لصالح السياسة.

أنّ أكثر من (90%) من الألبان مسلمون والبقية حوالي (5%) البان كاثوليك و (5%) الباقية تضم مختلف العرقيات الاخرى. فهناك من يروج إلى أن الأكثرية المشكلة لسكان الإقليم مسلمون فمن الأصلح أن لا يكونوا تحت حكم نظام مسيحي. ولكن أحداث سبتمبر 2001م، وما رافقها من حملات إعلامية مكثفة ضد الإسلام والحركات الإسلامية المتطرفة جعل الألبان أن يخففوا من التركيز على هذه النقطة.

ثالثاً: موقف الولايات المتحدة وحلف الناتو:

منذ الوهلة الأولى اتضح الموقف الأمريكي من هذه القضية، حيث كان موقف الولايات المتحدة يدعو إلى المزيد من الانقسام، وتشجيع الأطراف اليوغسلافية ضد بعضها البعض، مثلما فعلت مع كرواتيا وسلوفينيا التي بالفعل استقلت عن جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وأصبحت جمهوريات مستقلة لذاتها ولها كيانها القانوني، ولم تعد من ضمن النسيج اليوغسلافي في السابق، ومن ثم امتدت سياسة التدخل في شؤون الغير وهي ما تسمى بالسياسة التدخلية حيث شجعت جمهورية البوسنة والهرسك في الإعلان الانفرادي بالانفصال عن الكيان اليوغسلافي، فما ترتب عن ذلك دخول في الحرب مع جمهورية صربيا. وهذا هو هدف الولايات المتحدة منذ البداية هو تطويق دور روسيا، وتحطيم الجيش اليوغسلافي، واحتواء الأمن الأوربي، لإنهاء ما تبقى من حلف وارشو، وكذلك الموقع الاستراتيجي لمنطقة البلقان بالنسبة للقارة الأوروبية[414].

([414]) أنظر www.ajeeip.com تقرير جواد أبوشعالة، مسلمو كوسوفو بين مطرقة العربة والسندان والحسابات السياسية، بتاريخ 28-03-2000م، ص 1.

إن حرب كوسوفو شكلت تحدياً بالغ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لأن الفشل في تحقيق الأهداف المتوخى من الحرب كان يمثل كارثة بالنسبة للزعامة الأمريكية على العالم والى هيبة ومصداقية حلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة.

ان حرب كوسوفو منذ بدايتها كانت بتخطيط وتنفيذ أمريكي صرف، فالإدارة الأمريكية هي التي كانت وراء تصعيد الموقف من الناحية السياسية ضد حكومة ميلوسيفيتش لعدم انصياعه للأوامر الأمريكية، ولكونه حليفاً قوياً لروسيا، حيث فرضت عليه شروطاً إضافية من أجل إخضاع دولته لما يسمى بالمطالب الدولية تحت التهديد باستخدام خيار القوة العسكرية[415].

والقوات التي شاركت في هذه الحرب كانت أغلبها أمريكية، إذ كان حجم القوة الجوية الأمريكية هو الأعظم من بين قوات الحلف الأطلسي المشاركة في الحرب، كما كان قائد العمليات العسكرية الأطلسية الجنرال (ويسلي كلارك) أمريكياً بحكم كونه القائد الأعلى للقوات الأطلسية على المسرح الأوروبي[416].

بالإضافة الى ذلك أن الولايات المتحدة لم تأخذ التفويض من الأمم المتحدة، وجرت الحرب بدون إذن من مجلس الأمن طبقاً لما تنص عليه مقتضيات ميثاق الهيئة الدولية بهذا المجال.

إن التغيرات في أهداف حلف الناتو، من دفاعية إلى هجومية قد أحدث شرخاً بين أمريكا وبعض حليفاتها وخاصة فرنسا، فقد اشترط الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" ورئيس وزرائه حين ذلك "ليونيل جوسان" على الأمريكان (ربط تدخل قوات حزب الناتو بدخول قوات مجلس الأمن)، ولعل هذا القرار لا ترغبه أمريكا باعتبار الروس سيستخدمون حق النقد (الفيتو) في مجلس الأمن إلى جانب الصين، وهذا ما

([415]) عبد الواحد الناصر، حرب كوسوفو: الوجه الآخر للعولمة، مصدر سبق ذكره، ص 106.

([416]) نفس المصدر السابق، ص 107.

جعل الإدارة الأمريكية تشن الحرب على يوغسلافيا دون إذن مسبق من الأمم المتحدة[417].

إن الموقف الأمريكي من قضية كوسوفو، موقف متقلب وغير مستقر فأحياناً نجد الإدارة الأمريكية تريد حكماً ذاتياً موسعاً للألبان بالإقليم، ومن جهة أخرى تريد استقلال هذا الإقليم عن السيادة الصربية فما هذه الازدواجية التي تسلكها الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع هذه الأزمة ؟

ولكن في الفترة الأخيرة نلاحظ الرغبة الأمريكية في استقلال الإقليم، ودعم ما يعرف بجيش تحرير كوسوفو في تحقيق مطالبه، وذلك لعدة أسباب سبق ذكر بعض منها، ولعل أهمها التحدي الصربي للقوة العسكرية الأمريكية، إن هذا التحدي له مدلول يشير إلى ثلاث نواحي هامة حسب ما ذكره عبد الواحد الناصر هي:[418].

- هو من ناحية أولى حلقة من حلقات جديدة في سلسلة التحديات العسكرية التي تواجه الزعامة الأمريكية على النطاق العالمي، المتمثلة في إمكانية استيعاب وامتصاص الجيش اليوغسلافي للضربات العسكرية لحلف الناتو وبزعامة أمريكا.
- كشف التباين بين الموقفين الأمريكي والأوروبي فيما يخص مسائل الاتفاق والقضاء من داخل الحلف الأطلسي.
- النيل من مصداقية وهيبة الولايات المتحدة وبالتالي من مصداقية وهيبة الحلف الأطلسي برمته.

([417]) اريك لوران، مصدر سبق، ذكره، ص 41.

([418]) نفس المصدر السابق، ص 108.

ومنذ البداية سعت الولايات المتحدة لفرض الاستسلام الكامل غير المشروط على يوغسلافيا في حين كان الهدف الأوروبي المعلن يتلخص في تحقيق تسوية تمثل حلاً وسطاً بين الموقفين الأمريكي واليوغسلافي.

إن التباين بين الموقفين الأمريكي والأوروبي ظهر جلياً بعد بضعة أسابيع من القصف المتواصل، إذ شعرت عدد من الدول الأوروبية بأن الأرضية أصبحت مهيأة في البلقان للتوصل إلى تسوية لأزمة إقليم كوسوفو لاسيما بعد إعلان حكومة بلغراد موافقتها على خطة مجموعة الدول الثماني الكبرى حول السلام في كوسوفو[419].

ويرى الباحث أن شعور بعض الدول الأوروبية بضرورة حل الأزمة اليوغسلافية بهذا الإقليم وموافقة بلغراد لخطة مجموعة الثمانية وسع من فجوة الخلاف بين أمريكيا وأوروبا تجاه هذه الحرب.

وإلى جانب ذلك ظهر تحدٍ آخر ربما هو الأقوى وهو الموقف الروسي، فمنذ البداية كان الموقف الروسي ضد الضربات الأمريكية ليوغسلافيا، وبعد مضي حوالي شهرين ونصف من عمليات القصف الأطلسي على يوغسلافيا، كان الموقف الروسي يؤكد بأنه يمكن العودة إلى انتهاج سياسات متشددة إزاء الولايات المتحدة كما كان خلال الحرب الباردة [420].

وبالفعل تم تحدي الولايات المتحدة الأمريكية من قبل روسيا، حيث تم إدخال قوات عسكرية روسية إلى إقليم كوسوفو بشكل مفاجئ، من أجل رد اعتبارها العسكري، حتى لا يتم تجاوزها مستقبلاً في أي حلول لهذه الأزمة[421].

([419]) أحمد بهاء الدين، "كوسوفو لا تزال تبحث عن حل"، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، (أبريل 1999 م)، ص 213.

([420]) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص 112.

([421]) نفس المصدر السابق، ص 113.

وإن هذا التحدي الروسي لأمريكا وحلفائها ، قد عزز الموقف اليوغسلافي من ناحية منع فرض شروط الاستسلام التي وضعتها أمريكا وحلفاؤها ، وهذا ما حدث بالفعل إذ تم تعويض الاستسلام غير المشروط من قبل يوغسلافيا باتفاق للتسوية يتضمن صفقة سياسية تحفظ ماء الوجه بالنسبة للطرفين، ويحظى بتأييد مجلس الأمن، ويعيد الأمم المتحدة إلى مسرح الأحداث لكي تلعب دوراً في إيجاد حل لهذه المسألة البلقانية، وهو ما كان الحلف الأطلسي يرغب في تجنبه.

والمثير للانتباه أن الكتيبة الروسية التي تمركزت في مطار العاصمة بريشتينا، قد تعرضت إلى اختبار من قبل القوات الفرنسية والبريطانية للدخول إلى المطار ولكن القوات الروسية تصدت لها[422].

وخلاصة القول إن التحدي الروسي المزدوج، الدبلوماسي والعسكري، أثبت خطأ استبعاد روسيا ومنعها من لعب دور رئيس في منطقة البلقان.

إن من السذاجة أن يتصور المرء بأن أمريكا تسعى من أجل تحقيق آمال وحدة الشعب الألباني، وإن هدفها كما سبق الحديث هو الحصول على مواقع وقواعد لها بهذه المنطقة الجيوستراتيجية في البلقان، وذلك لن يتحقق إلا من خلال إشعال الفتن والحروب بين القوميات بعضها ضد بعض، لكي يتم الاستنجاد بها كدولة زعيمة لهذا العالم الأحادي القطب، وخير دليل القاعدتين التي أقامتهما أمريكا بمقدونيا، وأيضاً القواعد العسكرية التي أقامتها بالبوسنة والهرسك، والقاعدة العسكرية الموجودة الآن بإقليم كوسوفو.

وقد جاء النقد الموجه الى الولايات المتحدة، وضد سياستها المتعجرفة من بين ظهرانيها فقد أشار المفكر الأمريكي (تشومسكي) في أحد كتاباته إلى الميكافيلية التي تتبعها أمريكا في سياستها الخارجية، التي ترى مبرراتها في

([422]) نفس المصدر السابق، ص 117.

شن حرب من الحروب يرجع لأسباب إنسانية، أي أن تزهق الأرواح، وتدمر المدن، وتفكك الدول تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان[423].

إن القرار (1244) الذي تضمن أن يبقى إقليم كوسوفو تحت السيادة الصربية، وأن لا تقطع الأراضي الصربية إقطاعيات صغيرة، إلا أن الأمريكان لا يرغبون في بقاء يوغسلافيا قوية، وعدم احترامهم لكل الاتفاقيات التي أبرمت سابقاً حول هذه المسألة، وقد اقترح المبعوث الأمريكي للبلقان ريتشارد هولبروك منذ سنة 2000 انفصال الجبل الأسود عن صربيا، وأيضاً انفصال إقليم كوسوفو وإعلان استقلاله[424].

والسياسة الأمريكية تعاملت بسياسة العصا والجزرة مع القادة الصرب، لكي ينصاعوا للمطالب الأمريكية في البلقان[425].

ومن حين إلى آخر تعلن الإدارة الأمريكية بأن إقليم كوسوفو سيكون مستقلاً عن جمهورية صربيا سواء بقرار من الأمم المتحدة أم بدونه[426].

ويرى الباحث بأن هذه الخطوة وإن تمت ستشكل سابقة خطيرة، وسيهدد ما تبقى من مصداقية الأمم المتحدة، وسوف تفتح الأبواب مستقبلاً لمعالجة القضايا والمشاكل الدولية بعيداً عن المنظمة الدولية.

وأيضاً أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عن تأييدها الكامل لألبان كوسوفو في الاستقلال[427].

يرى الباحث أن مثل هذه التصريحات لا تحل المشكل بل تزيد من تفاقم الوضع، وبالتالي تقضي على أية فرص للوصول إلى حلول مرضية للطرفين.

([423]) ناعوم تشومسكي، الإنسانية العسكرية الجديدة، (بلغراد: منشورات فيليب فيتشيتش، 2000م)، ص 10.

([424]) معوبوجتش، الموقف الأمريكي تجاه كوسوفو، مجلة نين،ترجمة:جعفر عبدالمهدي ،العدد(2314) بتاريخ 24-11-2005،ص4.

([425]) هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الكتاب الأول، (بلغراد: منشوارت فيرزال بريس، 1999م)، ص 365.

([426]) قناة العربية الإخبارية، بتاريخ 29-04-2007م.

([427]) قناة الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 08-12-2007م

وعندما نتحدث عن دور حلف شمال الأطلسي الذي نشأ في 1949/04/04 ونص الميثاق في المادة الخامسة منه على "أن استخدام القوة العسكرية أو المسلحة من قبل الحلف مشروط بوقوع عدوان مسلح على دولة أو أكثر من أعضاء الحلف"[428].

فمنذ بداية تأسيس حلف الناتو، كان هدفه هو المواجهة والدفاع عن أعضائه من أي هجوم قد يشنه الاتحاد السوفيتي سابقاً وحلفاؤه في حلف وارسو.

عليه فإن الهجوم على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية سابقاً، يعد خرقاً وروح ميثاقه والمادة الخامسة بالذات. وبالتالي يتضح للمتتبع للأحداث بأن الحلف أصبح حلفاً هجومياً وليس دفاعياً كما كان سابقاً. وبهذا تصبح السيادة الإقليمية لكل دولة خارجة عرضة لضربات الناتو.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل قامت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية السابقة بالهجوم أو أي تهديد لأية دولة من دول الحلف؟

فالإجابة لا طبعاً. فالحلف أصبح وبفضل قوته يتخذ قرارات الهجوم من عدمه على أي دولة دون الرجوع الى هيئة الأمم المتحدة.

إنّ الهجوم الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية على جمهورية يوغسلافيا السابقة لابد له من تفويض من قبل مجلس الأمن طبقاً لروح المادة (53)، الفقرة (1) فيه التي تنص على " أن يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع على أن يكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه" [429].

([428]) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص 127.

([429]) ميلود المهذبي، قضية لوكربي وإحكام القانون الدولي: جدلية الشرعية والمشروعية، (بنغازي: منشورات الدار الجماهيرية للنشر، 1997م)، ص 394.

وقد نصت المادة (103)*، من ميثاق الأمم المتحدة على أن في حال التعارض بين التزامات الدول الأعضاء في إطار الأمم المتحدة والتزاماتها في إطار المعاهدات الدولية الأخرى، فإن الأولوية تكون للالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة[430].

إن اتخاذ الولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين قرار الحرب دون الرجوع إلى الأمم المتحدة أو استئذان مجلس الأمن يعتبر سابقة خطيرة إذ يعطي الولايات المتحدة وحلفاؤها الأطلسيين الحق في ابتداع شرعية دولية جديدة موازية لشرعية الأمم المتحدة، مما يفتح المجال أمام الحلف تدخل بدعوى الدفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح، ومن هنا فإن هذه الشرعية الجديدة المزعومة تتجاوز الشرعية الدولية بمفهومها التقليدي وتجعل من حلف الناتو جهازاً دولياً يحل في محل الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل حفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد استخدمت الولايات المتحدة مفاهيم لم يتعارف عليها التعامل الدولي مثل إعطاء ألبان كوسوفو أكثر من وضع حكم ذاتي وأقل من الاستقلال.

ويرى الباحث أن هذه المصطلحات أو المفاهيم التي تصرح بها الولايات المتحدة ما هي إلا تجاوزات جديدة أمريكية، للمواثيق الدولية والمعاهدات التي نصت عليها الاعراف والقواعد الدولية.

رابعاً. موقف دول عدم الانحياز:

إن موقف دول عدم الانحياز هو موقف غير مؤثر طبعاً، وذلك لانعدام فاعلية الحركة على الساحة الدولية، ومع ذلك هناك تفاوت في المواقف بين

---

* انظر: نص المادة 103: (إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق)

([430]) نفس المصدر السابق، ص 409.

أعضاء هذه المنظمة. فعندما نتحدث عن الهند نجدها تؤيد الصرب في عدم تنازلها عن إقليم كوسوفو للألبان، وكذلك الصين، وعندما نتحدث عن الموقف العربي الإسلامي نجد الموقف الإيراني يتعاطف مع ألبان الإقليم ومن ناحية أخرى يشك في شرعية التدخل الأمريكي بيوغسلافيا. وموقف الجماهيرية هو ضد استخدام القوة على يوغسلافيا [431].

خامساً. موقف الأمم المتحدة:

تنطوي الأحداث الدولية الكبرى كحرب إقليم كوسوفو، على نوعين من التداعيات: أولهما يتمثل في التداعيات المخطط لها من قبل الأطراف الصانعة للحدث، وثانيهما يشمل التداعيات غير المحسوبة التي تفرزها التفاعلات المحيطة بالحدث سواء أثناء وقوعه أم بعد انتهائه[432].

هذا يعني أن حدثاً دولياً كبيراً مثل حرب كوسوفو يمكن أن يضع أسساً جديدة للعلاقات الدولية على صعيد المفاهيم والمبادئ والآليات، مما قد يترتب عنه ظهور هياكل ومؤسسات جديدة. وبالفعل فإن حرب الناتو بزعامة الولايات المتحدة على جمهورية يوغسلافيا السابقة قد رسخت في الأذهان بزوغه منظمة دولية منافسة للهيئة الدولية (الأمم المتحدة) وخاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

فالأمم المتحدة كان موقفها ضعيف جداً في اتخاذ موقف يحفظ لها هيبتها. فقد شن حلف الناتو الحرب على يوغسلافيا مدة (79) يوماً دون تفويض دولي لهذه الحرب. فقد ثار الجدل منذ البداية حول مشروعية العمليات العسكرية الأطلسية ضد يوغسلافيا السابقة.

([431]) www.aljazeera.net، بتاريخ 13-12-2000، نشرة الجزيرة الإخبارية.

([432]) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص 76.

لقد ظهرت الانقسامات الواضحة داخل مجلس الأمن حول عملية التدخل أو عدم التدخل* في شن الحرب على جمهورية يوغسلافيا السابقة، وفي مواجهة النظام اليوغسلافي السابق هل هي شرعية أم غير شرعية؟

فبرز اختلاف واضح في الآراء، فالمدافعون عن التغيرات التقليدية للقانون الدولي أكدوا على حرمة سيادة الدول، في حين جاء الرأي الآخر مخالفاً فعلل أصحاب هذا الرأي بأن هذا التصرف يؤكد مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان(433).

حتى إن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبريت) أكدت على ضرورة مواجهة مثل هذه الانتهاكات وقالت "سأعمل من أجل ألا يعود هولو كوست ** جديد في القارة الأوربية(434).

فالشرعية الدولية يقصد بها تطابق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن مع القواعد القانونية المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين (435).

فمن الواضح أن ميثاق الأمم المتحدة نص على تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى، أو على أي وجه يتعارض ومقاصد الأمم المتحدة(436).

وقد أورد ميثاق الأمم المتحدة ثلاثة استثناءات صريحة على مبدأ تحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية هي:

---

* عدم التدخل: مبدأ من مبادئ القانون الدولي ينص على "إنه لا يحق لأي دولة أياً كانت صفتها التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أو في بحث أو معالجة قضايا تدخل في صلب اختصاص دولة ثانية أو مجموعة من الدول".

(433) كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، منع اندلاع الحروب وانقاء الكوارث، التقرير السنوي، 1999، عن أعمال المنظمة، طبع في الأمم المتحدة نيويورك، ص 20.

** الهولوكوست: تعني المحرقة التي قام بها هتلر ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية

(434) إريك لوران، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(435) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص 120.

(436) أنظر: الفقرة (4) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة.

- استخدام القوة ضد دولة كانت معادية خلال الحرب العالمية الثانية لإحدى الدول الموقعة على ميثاق بقصد منع تجدد سياسة العدوان[437].
- استخدام القوة تطبيقاً لأحكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالات تهديد السلم والإخلال به أو وقوع العدوان[438].
- استخدام القوة من أجل الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي في حالة وقوع عدوان مسلح، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية لإعادة السلم والأمن الدوليين[439].

ويعني ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة حرم استخدام القوة بجميع صورها التي كانت معروفة من قبل إلا في ثلاث حالات استثنائية تتمثل في التدابير المتخذة منعاً لتجدد سياسات العدوان من قبل إحدى الدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية، أو تطبيق نظام الأمن الجماعي، أو الدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية[440].

ولعدم وجود تعريف للعدوان في ميثاق الأمم المتحدة، فقد أصدرت الجمعية العامة قراراً في دورتها (29) يعرف العدوان بأنه "استخدام القوة المسلحة من جانب دولة أخرى أو بأي شكل يتعارض وميثاق الأمم المتحدة[441].

وبعد زيادة التوتر بالأزمة خاصة ما بين روسيا والصين اللتان ترفضان أي تدخل عسكري ليوغسلافيا وبين الطرف الآخر الذي يلوح باستخدام القوة العسكرية وهي أمريكا وفرنسا وبريطانيا ضد حكومة بلغراد وذلك فيما إذا ما فشلت المساعي الدولية المبذولة لتسوية الأزمة بطرقة سلمية.

([437]) أنظر: المادة (107) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الفقرة (1) من المادة (53) من نفس الميثاق التي تجيز للتنظيمات والوكالات الإقليمية استخدام القوة ضد أي دولة من الدول الأعداء بهدف منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول.

([438]) أنظر: المواد من (38) إلى (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

([439]) أنظر: المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

([440]) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص 122.

([441]) أنظر: القرار رقم (3314) الصادر في 14-12-1974 المادة (1).

وبعد اشتداد الأزمة أصدر مجلس الأمن قرارين بمقتضى المسؤوليات الموكولة إليه[442]:

– القرار الأول رقم (1199) الصادر في 1998/09/23، الذي يتضمن الإجراءات التي يتعين على الحكومة اليوغسلافية تنفيذها لوقف تفاقم الأزمة وهي وقف إطلاق النار، وإنهاء الاعتداءات على المدنيين وانسحاب وحدات الأمن الخاصة، والشروع في حوار سياسي مع ألبان كوسوفو. وقد صوتت على هذا القرار كل الدول الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ما عدا الصين التي امتنعت عن التصويت.

- القرار الثاني هو القرار رقم (1203) الصادر في 1998/10/24 الذي صادق على الاتفاق الذي توصل إليه المبعوث الأمريكي إلى البلقان ريتشارد هولبروك مع الرئيس اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش بسحب جزء كبير من القوات العسكرية من الإقليم، والشروع في المفاوضات مع القيادات الألبانية.

لقد فشل مجلس الأمن في إلزام الأطراف المتنازعة في الوفاء ببنود القرارين السابقين. وقد أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً لأجل إيجاد تسوية جديدة للأزمة بعد أن انطلقت الهجمات العسكرية الأطلسية ضد يوغسلافيا بعد (79) يوماً من بدئها في 1999/03/24.

- القرار الثالث وهو القرار الذي أصدره مجلس الأمن رقم (1244)، عقب توقيع الحكومة اليوغسلافية لاتفاق تفاهم عسكري مع الحلف الأطلسي بخصوص إجراءات تنفيذ خطة السلام الدولية وقد جاء في هذا القرار انسحاب القوات العسكرية الصربية من الإقليم، ودخول قوات حفظ السلام الدولية وإنشاء إدارة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة إلى حين إقامة حكم ذاتي للأغلبية الألبانية في الإقليم في ظل السيادة اليوغسلافية.

([442]) عبد الواحد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص 124.

وأخيراً يرى الباحث بأن ما على الألبان بكوسوفو إلا التمتع بحقوق أكبر في ظل حكم ذاتي ، ولكن البقاء تحت ظل الدولة الأم وهي جمهورية صربية لأنه لو حدث الانفصال وإعلان الاستقلال سيؤدي ذلك إلى بروز وإظهار العديد من الأقليات للمطالبة بنفس مطالب ألبان كوسوفو، وهذا بدوره سيؤدي إلى انفجار منطقة شبه جزيرة البلقان.

ومن هنا يبدو واضحاً أن التسوية في إقليم كوسوفو ممكنة فقط من خلال الحوار والتفاوض، وأن الخيار العسكري من جانب أي من طرفي الصراع لن يقود إلا إلى العودة لدوامة العنف والصراع وزيادة الإرث العدائي والأرجح أن احتمالات تسوية الصراع تتزايد كلما حصر زعماء ألبان الإقليم مطالبهم في قضية الحكم الذاتي التي تتراوح بين حكم ذاتي يتبع صربيا مباشرة كما تعرضه الحكومة الصربية ويرفضه ألبان الإقليم وبتشجيع أمريكي واضح، وبين استعادة الوضع السابق الذي ساد خلال الفترة من 1974 – 1989، ومن ناحية أخرى فإن تمسك ألبان الإقليم بالانفصال واللجوء إلى القوة سعياً وراء الاستقلال سيكون كفيلاً بتكرار مأساة البوسنة والهرسك دون الوصول إلى محصلتها النهائية أي الاستقلال . فالقضية مختلفة ومواقف جميع الأطراف الإقليمية والدولية مختلفة، ومن ثم فحص تجربة لا يجب أن تداعب خيال وأحلام زعماء ألبان إقليم كوسوفو لأن ذلك يعني التجاوز على حقوق الآخرين.

الخاتمة

تناول البحث السياسة الخارجية الامريكية تجاه إقليم كوسوفو، وذلك لأهميته الجيوستراتيجية بالدرجة الاولى التي تخدم مصالحها في منطقة البلقان. ورغم أن الدراسة قد حدّدت بسقف زمني إلا أنها طبيعة البحث قد أجبرت الباحث على أن يستعرض الوقائع التاريخية التي حدثت خارج السقف الزمني للدراسة. وهذا يعني الاستعراض الموجز الى تاريخ كوسوفو القديم منذ القرون الوسطى مروراً بالاحتلال العثماني حتى ظهور المملكة اليوغسلافية ثم جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وما مرت عليها من أحداث أدت إلى تفكيكها.

لقد كان العرض التاريخي أسلوباً طرح من خلاله الباحث الادعاءات التي استند عليها طرفا النزاع (الصرب، الألبان) والمتعلقة بعائدية امتلاك الإقليم.

وقد توصل الباحث الى وجود تصادم في اتخاذ الأحكام المتعلقة بعائدية الإقليم. فإذا نظرنا إلى الواقع التاريخي نرى صحة تشبث الصرب بملكية الإقليم، وفي الوقت ذاته لو نظرنا الى العامل الديموغرافي السائد حالياً نرى بأن كوسوفو تقطنها أغلبية ألبانية.

وهذا ما يشكل قاعدة لانطلاق فكرة (التحرير) واستقلال الإقليم على أسس مبدأ حق تقرير المصير الذي تكفله المواثيق والأعراف الدولية، التي هي أقوى من بعض المزاعم الضعيفة السند التي يطرحها عدد من الفصائل. ومن تلك المزاعم أن عدد السكان الألبان في كوسوفو يبلغ حوالي (2) مليون نسمة وهم في وضع إقليم يتمتع بالحكم الذاتي، في حين أن ابناء الجبل الأسود لا يشكل عددهم إلا ربع عدد سكان كوسوفو ولكنهم يتمتعون دستورياً بوضع جمهورية.

ولقد نعتت الدراسة هذه الحجة بالحجة الضعيفة السند، لأن واقع الحال يشير الى أن الجبل الأسود كانت دولة ذات سيادة منذ أن اعترفت بها أوروبا في مؤتمر برلين سنة 1878.

كما وإن كثرة أو قلّة عدد السكان لا يعني شيئاً عند النظرة المستقلة ، فهناك دول مستقلة ذات سيادة حالياً قل عدد سكانها عن سكان الجبل الأسود، ولا توجد قاعدة في القانون الدولي تحدد الحد الأدنى أو الأقصى لعدد السكان كعامل من عوامل قيام الدول.

وبعد تلك المقدمة التاريخية عرجت الدراسة نحو العنوان الرئيسي لها والمتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقليم كوسوفو، إذ تم متابعة تدخل الولايات المتحدة بهذه المنطقة تحت مسميات وذرائع، كحماية حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، والدفاع عن ألبان كوسوفو المسلمين من قمع الجيش الصربي. لكي تنقض على ما تبقى من جمهورية صربيا التي كانت تشكل مصدر ازعاج للسياسة الأمريكية، وتدمر ما تبقى من أرث الدولة اليوغسلافية السابقة التي كانت تشكل منطقة عازلة ما بين المعسكرين السابقين. وبالتالي اصبح واضحاً من خلال هذا البحث أن السياسة الأمريكية بشكل عام تتبع مختلف الأساليب لكي تبرر احتلال أي دولة تعارض سياستها الخارجية. إذ أول ما تقوم به استهداف قيادات النظم التي تعتبرها نظماً عدوةً، وتشويه صورة القيادة أمام الرأي العام العالمي، ومن ثم اللجوء إلى ذرائع تمهد لاحتلال البلد المستهدف كحماية حقوق الإنسان، والدفاع عن الأقليات ، وتحقيق الديمقراطية، وأخيراً مكافحة الإرهاب .وتجند دعايتها الاعلامية لحشد الدعم الدولي المتمثل في الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي كغطاء قانوني لها في شن الحرب. ومن ثم احتلال الدولة وتدمير بناها التحتية، رغم ظهور أصوات تعارض تلك الحروب داخل الولايات المتحدة وخارجها. إذ شهد العالم التظاهرات الصاخبة

التـي عمـت أمريكـا ومعظـم الـدول الأوروبيـة التـي اسـتنكرت الحـرب ضـد جمهوريـة يوغسلافيا الاتحادية.

ومـن خـلال الدراسـة والتتبـع للسياسـة الأمريكيـة فـي قضـايا عالميـة مشـابه لهـذه القضية، لاحظ الباحث التناقض الواضح في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي في التعامل مع قضية البلقان بالذات، وهذا ما أثار الباحث لإيجاد إجابات حول

غاية التدخل الأمريكي في كوسوفو، والأسباب الكامنة وراء تهميش الدور الروسي منذ بداية الأزمة. كل ذلك ساعد الباحث في كشف الحقائق التي أدت الى التدخل في هذه المنطقة.

ومن خلال هذه الدراسة تمكنت من التوصل إلى النتائج الآتية:

أ / الخطوة الاولى كانت تتمثل في تفتيت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية. ثم الخطوة الثانية تفتيت ما تبقى من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية المتمثلة في جمهوريتي صربيا والجبل الأسود، حتى تحقق الانفصال بتاريخ 2006/05/21 والخطوة الثالثة الانقضاض على جمهورية صربيا.

ب/ بروز انقسام واضح بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بشن الحرب على جمهورية يوغسلافيا، فبعضهم يؤيد تلك الحرب مثل ألمانيا والنمسا ، وبعضهم الآخر يرفضها كروسيا واليونان.

ج/ أن الحرب الأطلسية بقيادة أمريكا على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وبدون قرار أو دعم دولي أظهرت للعالم مدى العجز الواضح لمنظمة الأمم المتحدة في توليها لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية. وبالتالي أصبح دور الأمم المتحدة هامشياً في ظل وجود القطب الواحد.

د/ اقتراب الحلف الأطلسي من الحدود الروسية، وذلك من خلال تطبيق ما يعرف بسياسة الاحتواء ضد روسيا العدو التقليدي لأمريكا. ولكي تعرقل إقامة أية علاقة جديدة مع الدول المجاورة لها بالمنطقة وخاصة البلقانية، حتى لا يظهر محور جديد يقوي من شأن روسيا في عالم اليوم.

هـ/ أن الموقف الامريكي الغربي الجاد من قضية انفصال كوسوفو عن جمهورية صربيا جعل من الند الروسي يصّر على عدم تمرير أي قرار على مجلس الأمن يتعلق بانفصال الإقليم .وهذا يعني أن قرار الانفصال سوف يصبح قراراً أمريكياً وليس دولياً شأنه شأن قرار الحرب الذي اتخذته قيادة الناتو عام 1999.

و/ أن قضية كوسوفو أحدثت شرخاً داخل حلف الناتو بسبب مواقف بعض الأعضاء ومنها الموقف اليوناني المعارض للسياسة الأمريكية في البلقان ولا يخفى على أحد أن للعامل المذهبي (الأرثدوكسي) دور في بلورة الموقف اليوناني المذكور. بالإضافة إلى أن انفصال كوسوفو يعني إعطاء فرصة ربما تفيد الأتراك في انفصال شمال قبرص عن جنوبه الذي تقطنه الأغلبية القبرصية- اليونانية.

ز/ أن شن الحرب على يوغسلافيا الاتحادية ومن ثم توجيه تهمة لرئيسها باعتباره مجرم حرب، وهو مازال في السلطة، إذ تم رفع مذكرة اتهام ضده أثناء الحرب إلى المحكمة الدولية الخاصة في لاهاي تتهمه فيها بأعمال الإبادة والقتل الجماعي في البوسنة وكوسوفو وذلك يعتبر خلافاً للواقع القانوني والعملي. فمن حيث الواقع القانوني لا يمكن أن يكون الخصم خصماً وقاضياً. أما من الناحية العملية فإن الرئيس اليوغسلافي السابق كان طرفاً مهماً في التوقيع على اتفاقية السلام في البوسنة والهرسك المسماة " اتفاقية دايتون" ولذلك فأن اتهامه بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك تسقط شرعية سريان تلك الاتفاقية وخصوصاً أن محكمة العدل الدولية قد أصدرت حكماً بتاريخ

2007/06/01 يبـرأ سـاحة جمهوريـة صـربيا مـن تهمـة جـرائم الحـرب فـي البوسـنة والهرسك.

ح/ أن صـانع القرار الامريكـي الذي اتخذ قرار الحرب ضد يوغسـلافيا الاتحادية عام 1999 قد لـين مفاصـل الرأي العـام العـالمي فـي تقبـل مثل هذا السلوك مستقبلاً دون الحاجة إلى قرار من المنظمة الدولية ويكفي أن يتم اختلاق مبرر معين يستند عليه . وبالفعل جرى ذلك في شن الحرب على أفغانستان عام 2001 بحجة محاربة الإرهاب وقيادتـه الحرب ضد العراق عام 2003 بحجـة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وعلاقة العراق مع تنظيم القاعدة، ولقد مر على الاحتلال الأمريكي للعراق قرابة خمس سنوات دون أن يثبت صانع القرار الامريكي صدق مبرراته.

إن كل المؤشرات تدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشجع ألبان الإقليم على إعلان استقلالهم من جانب واحد، ولكن ذلك سوف لن يكون حلاً نهائياً للمشكلة بل سوف يضيف متاعب جديدة في منطقة النزاع وخارجها. لأنه سوف تظهر مطالب لبعض الأقليات الأخرى التي تنادي بالانفصال عن البلد الأم .كما هو في أبخازيا التي تطالب بالانفصال عن جورجيا، وأيضاً سوف تخرج بعض الأقليات الموجودة في الجمهوريات اليوغسلافية السابقة لتطالب بإعلان الاستقلال مثل صرب البوسنة. وهذا يعتبر مؤشراً خطيراً لروح القانون الدولي.

والله المستعان،،،

قائمة المراجع

أولاً. الكتب:

1 – أبدوريا، المدخل إلى العلوم السياسية، ترجمة: نوري محمد حسين،(بغداد: دار المعارف، 1988).

2 – أتناسيا أوروشيمفيتش، كوسوفو، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، (بريشتينا: منشورات يرنستوفو، 1990).

3 – أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986).

4– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

5 – الأرقم الزغبي، قضية البوسنة والهرسك: دراسة تاريخية إنسانية ،(بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1993).

6– الاريك لوران، حرب كوسوفو: الملف السري: الأوديسية للثقافة والإعلام، (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999).

7– أمجد ميقاتي، الحياة السياسية في صربيا،(بلغراد: منشورات المؤسسة العربية– اليوغسلافية للإعلام والنشر، 2000).

8– أمجد ميقاتي، المصالح والعلاقات الإستراتيجية،(بلغراد: منشورات المؤسسة العربية– اليوغسلافية للإعلام والنشر، 1993).

9– أمين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، ط1(القاهرة: مطبعة الباني الحلبي، 1933).

10- إيفيتش ب، تاريخ الشعب الصربي، (بلغراد: دار سفيتلوست، 1981).

11- ببير دونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، (بيروت: دار الفكر الحديث، 1965).

12- برافو سلاف باليتش، حقوق الأقليات في صربيا، ترجمة: جعفر عبدالمهدي، (بلغراد: منشورات وزارة الإعلام، 1993).

13- برانوسلاف غليغوريفتيش، البرلمان والأحزاب السياسية في يوغسلافيا 1919 – 1929، ترجمة: جعفر عبد المهدي، (بلغراد: نقرفاكنيغا، 2001).

14- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري، مبادئ العلوم السياسية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1963).

15- بلاغويا.ك. بافلوفيتش، ألبنة كوسوفو وميتوخيا، ترجمة: جعفر عبد المهدي، (بلغراد: منشورات مكتبة غراتشانيتسا، 1996).

16- جعفر عبد المهدي صاحب، إتفاقية دايتون، (الزاوية: دار شموع الثقافة والنشر والتوزيع، 2003).

17- جعفر عبدالمهدي صاحب، ألبان مقدونيا، (طرابلس: دار النخلة للنشر،2005).

18- جعفر عبد المهدي صاحب، الرئيس السجين، (الزاوية: دار شموع الثقافة والنشر والتوزيع، 2003).

19- جعفر عبد المهدي صاحب، الصرب الأرثوذكس: الطائفة المفترى عليها، (طرابلس: منشورات دار النخلة، 1997).

20- جعفر عبد المهدي صاحب، راشكا (سنجق) ما بعد كوسوفو، (تاجوراء: منشورات دار النخلة للنشر، 2000).

21- جعفر عبد المهدي صاحب، صراع حضارات أم تفجير لبؤر الصراع، (طرابلس: دار شموع الثقافة والنشر والتوزيع،2003).

22- جعفر عبد المهدي صاحب، مشكلة كوسوفو، (طرابلس: منشورات دار النخلة، 1998).

23- جماعة من المستشرقين: دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت، (بيروت: دار المعرفة،1933).

24- جمال الدين سيد محمد، الأدب اليوغسلافي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، رقم (81)، (الكويت: وزارة الثقافة الكويتية، 1984).

25- حامد عبد الله ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية، (بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1970).

26- حامد عبد الله ربيع، نظرية السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة القاهرة، ب.ت).

27- حنين عبد القادر، انشطار يوغسلافيا، (بيروت: منشورات مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1996).

28- رجب يشار بويا، الألبانيون والأرناؤوط والإسلام، (القاهرة: دار السلام والنشر والتوزيع والترجمة، 2004).

29- رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية، (بيروت: دار العلم للملايين، 1982).

30- روي مكريدس، منهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسين صعب، (بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، 1966).

31- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين- تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

32- زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، (طرابلس: تاله للطباعة والنشر، 1992).

33- زبيغتيو بريجنسكي، "رقعة الشطرنج" ، دراسات مترجمة: تحرير زلمي خليل زاد، (دبي:منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،1997).

34- سباسوب جاكوفيتش، الحرب الشيوعية والثورة في كوسوفو، (بلغراد: منشورات السياسة الدولية، ب.ت).

35- سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا العصور الوسطى،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1975).

36- سنان حسان، "المنظمات الشوفينية الانفصالية في كوسوفو وارتباطاتها الأجنبية: كوسوفو الماضي والحاضر"، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، (بلغراد: منشورات السياسة الدولية، 1989).

37- السيد أمين شلبي، التسعينيات أسئلة ما بعد الحرب الباردة،ط1(القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2001).

38-السيد فرج، تيتو في الميدان، ترجمة وتقديم: السيد فرج،(القاهرة: دار المعارف، 1968).

39- سيمون سيرفاتي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ب.ت).

40- الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية،(الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974).

41 – عبد الله كنون، تحركات إسلامية، ط1 (الدار البيضاء: دار الطباعة الحديثة، 1970).

42 – عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، (تونس: دار أقواس للنشر، 1994).

43 – عبد الواحد الناصر، حرب كوسوفو الوجه الآخر للعولمة ، (الدار البيضاء: منشورات مطبع النجاح الجديدة، 1999).

44 – علي محمد شمبش، العلوم السياسية، (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، 1998).

45 – علي هادري، " تاريخ الشعب الألباني"، ترجمة: الفريد إسكندراي، نص باللغة الألبانية، ب.ت).

46 – عمر الإسكندر وسليم حسن، تاريخ أوروبا الحديثة وآثار حضارتها، ط1 (القاهرة: مطبعة المعارف، 1922).

47 – عمر بوزيان، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1994).

48 – عوض جمعة رضوان، يوغسلافيا وصراع القوميات، (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993).

49 – غانم السلطان أمان، المسلمون في يوغسلافيا، (الكويت: دارالبيان، 1973).

50 – فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، (بغداد: مطبعة الشفيق، 1975).

51 – فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسات الخارجية الأمريكية، ترجمة: سعد الحارثي، (الرياض: منشورات مركز العالم الإسلامي، 1993).

52 – كاظم هاشم نعمة، في السياسات المقارنة، المدخل النظري، (طرابلس: تاله للطباعة والنشر،1998).

53 – كميل منصور، "الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: العروق الأوثق"، ترجمة: جابر سعيد عوض، ط1، (بيروت: مؤسسات الدراسات الفلسطينية، ب.ت).

54 – لاري الوتيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، ط1، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة الثقافية العالمية، 1996).

55 – لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مغتي، (الرياض: دار شؤون المكتبات، 1989).

56 – مازن الرمضاني، دراسة في السياسة الخارجية، (بغداد :منشورات جامعة بغداد، 1979).

57 – مجدي نضيف، جذور قضية البونة والهرسك، (القاهرة دار المستقبل العربي، 1993).

58 – محمد خليفة، الإسلام والمسلمون في بلاد البلقان، (الرياض: منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1994).

59 – محمد زاهي المغيربي، السياسة المقارنة إطار نظري، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996).

60– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط1، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).

61– محمد شفيق غربال، الموسوعة العربي ةالميسرة، (القاهرة: منشورات مطبعة المدني، 1965).

62– محمد قاروط، هموم ومشكلات مسلمي البلقان كوسوفو– مقدونيا– بلغاريا، (دمشق: دار المكتبي لطباعة والنشر والتوزيع، 2000).

63– محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1976).

64– محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز في عالم متغير، (القاهرة: منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987).

65– محمد الهادي الأسود، الصراع من أجل الهيمنة، صراع القوى العظمى، (بنغازي: دار الكتاب الوطنية، 2003).

66– مختار مرزاق، حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية، (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1984).

67– مرسيل مرك، سلسلة آفاق دولية: السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، (جروس، برس، ب.ت).

68– مصطفى أبو خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1996).

69- ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر: من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1991).

70- ميلوراد فاسوفيتش (وآخرون)، الجبل الأسود، ترجمة: جعفر عبد المهدي، (بلغراد: دار الكتب التخصصية، ب. ت).

71 - م. أ. ل. نشر تاريخ أوروبا في العصر الحديث، (القاهرة: دار المعارف، 1976).

72 – نورمان بينز، الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة: حنين مؤنين ومحمود زايد، (القاهرة: الدار القومية، ب.ت).

73- نويل مالكوم، البوسنة، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، ط1 (القاهرة: منشورات الهيئة المصرية العامة للنشر والطباعة، 1999).

74- وليام لانجر، موسوعة تاريخ العالم، ترجمة مصطفى زيادة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1959- 1963).

75- وول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محفوظ، (القاهرة: الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، ب. ت).

76 – هشام القروي، التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج، (بيروت: الدار العربية للكتاب، 1985).

77 – بورسلاف بلاغويوفيتش (وآخرون)، الموسوعة القانونية، ترجمة: جعفر عبد المهدي، (بلغراد: مؤسسة الكتاب المعاصر، 1985).

ثانياً. الدوريات:

1 – أحمد خليل الضبع "حرب كوسوفو"، مجلة السياسة الدولية، العدد (137)، (يوليو، 1999).

2– أحمد الشريف، "المصلحة القومية والسياسة الخارجية"، مجلة إستراتيجيا، القاهرة، العدد (91– 92)، (سبتمبر 1989).

3 – أحمد محي الدين، "كوسوفو لا تزال تبحث عن حل" مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، (إبريل، 1999).

4 – أمجد ميقاتي، المحاكم الدولية، ترجمة جعفر عبد المهدي، مجلة فلكا صربيا، مجلة السنة الثامنة عشر، بلغراد، العدد (2563)، (يونيو، 2007).

5 – أمجد ميقاتي، المسألة اليوغسلافية والتضليل الإعلامي، العدد (82– 83)، (سنة 1998)، (بلغراد :منشورات مجلة المؤسسة العربية– اليوغسلافية للإعلام والنشر).

6 – أمجد ميقاتي، الأزمة اليوغسلافية: الجذور الذاتية في التاريخ السياسي الحديث، مجلة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم، العدد (2)، (أكتوبر 1994).

7 – أمجد ميقاتي، جمهورية صربيا، مجلة العالم العربي ويوغسلافيا اليوم، العدد (82– 83)، سنة (1998).

8 – أمجد ميقاتي، ماذا حدث في رامبويه، العدد (98)، (مارس 1999)، نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العربية– اليوغسلافية للإعلام والنشر.

9 – أنجي غنام، "المحكمة الجنائية الدولية: محكمة القرن 21"، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، المجلد (37)، (إبريل 2002).

10 – بوغوميل خراباك، "عصبة بريزرين وكوسوفو الماضي والحاضر"، ترجمة: جعفر عبد المهدي، (بلغراد: منشورات مجلة السياسة الدولية، 1989).

11 – جون ريلي، "الأميركيون والعالم: نظرة شاملة على نهاية القرن"، ترجمة: نافع أيوب لبس، مجلة الفكر السياسي، العدد (7)، (الصيف، 1999).

12 – رادو سلاف ستويانوفيتش، "البلقان في لعبة التوازن الدولي: نظرة جيوبوليتيكية"، ترجمة: تربة نشوفي، مجلة الفكر السياسي، العدد (9– 10)، (يونيو، 2000).

13 – ستيفن.م. وولت، "مرحى لسياسة كلينتون الخارجية" ، ترجمة: صبحي الجابي، مجلة الفكر السياسي، العدد (9– 10)، (الصيف، 2000).

14 – سيما تشير كوفيتش، "مهد صربيا: كوسوفو الماضي والحاضر والمستقبل"، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، (بلغراد: منشورات مجلة السياسة الدولية، 1989).

15 – عزت إبراهيم، "الأرثوذكسية وحلف الناتو: اختيار أولي في نظرية صراع الحضارات"، مجلة السياسة الدولية، العدد (13)، (يوليو، 1999).

16 – عماد جاد، "حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة، (سنة 2000).

17 – فاطمة الزهراء عثمان، "أصول مسألة القوميات في يوغسلافيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد (53)، (أكتوبر، 1991).

18 – كريستوفرلين، "إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن القوى"، ترجمة: أديب يوسف شيش، مجلة الفكر السياسي، العدد (4– 5)، (أغسطس، 1999).

19 – لواء أ. ج. (م) حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، (أكتوبر، 2002).

20 – مايكل بارو تشيسكي، "الدبلوماسية الغربية وأزمة اللاجئين في كوسوفو"، ترجمة: عماد جاد، برنامج دراسات اللاجئين، عدد (5)، (نوفمبر، 1999).

21 – مجلة فريما، الزنزانة رقم (39)، ترجمة: جعفر عبد المهدي، العدد (848)، بلغراد بتاريخ2001/07/05.

22 – بريموكفيتش ، يوغسلافيا، مجلة نين الأسبوعية، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، العدد (2629)، بتاريخ 2001/05/17.

23– محمد يوسف عدس، "كوسوفو لا كوسوفو"، مجلة المستقبل العربي، العدد (245)، (يوليو، 1999).

24– مراد إبراهيم الدسوقي وعماد جاد، "أزمة البوسنة بين الحرب الأهلية والموقف الدولي"، كراسات استراتيجية، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة، العدد (20)، (مارس، 1994).

25– مراد إبراهيم الدسوقي وعماد جاد، "الصراع المسلح في أزمة البوسنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (212)، (لسنة 1996).

26– منار الشوربجي، "انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2000"، مجلة السياسة الدولية، العدد (143).

27- ميلوش ميتشوفيتش، "مدى جعل كوسوفو ألبانية: كوسوفو الماضي والحاضر والمستقبل"، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، (بلغراد: منشورات مجلة السياسة الدولية، 1989).

28- نضال البرغوثي، "ازدواجية السياسة الأمريكية"، مجلة فلسطين المحتلة، العدد (4)، سنة 1998.

29- هدى راغب عوض، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام من أحداث سبتمبر 2001"، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، (أكتوبر، 2002).

ثالثاً. الصحف:

1 – ابرافيتش، حول السيطرة الصربية بالإقليم، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، جريدة الحياة اللندنية ، العدد (212)، بتاريخ 1990/11/01.

2- مازن الأبيض، جريدة السفير اللبنانية، العدد(8343)،بتاريخ 1999/07/10.

3- عبدالباقي خليفة، " استراتيجية أمريكية جديدة في البلقان تؤسس للإستقرار في البوسنة وكوسوفو" جريدة الشرق الأوسط،العدد(9670) بتاريخ 2005/05/20.

4- برخوفاتيش ، البلقان ، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، صحيفة البوتيكا، بلغراد بتاريخ 31 /2007/03.

5- صحيفة التايمز البريطانية، بتاريخ 1985/12/18، نقلاً عن صحيفة بوريا اليوغسلافية بتاريخ 14-1985/12/15، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب.

6- صحيفة الجماهيرية، أهداف حرب الناتو في كوسوفو، جعفر عبد المهدي صاحب، العدد (2929)، طرابلس بتاريخ 1991/12/01.

7- صحيفة ناش بوريا، المسألة الكوسوفية، ترجمة: جعفر عبد المهدي، العدد (1205)، بتاريخ 1995/03/15.

8- مجلة الجماهيرية، العدد (5141) طرابلس بتاريخ 2007/01/28.

9- مجلة الجارديان البريطانية، ترجمة: جعفر عبد المهدي صاحب، بتاريخ 1989/10/28.

رابعاً. شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

1- www.alyhoo.com ، تقرير عن منظمة التجارة العالمية.

2- www.ajeeb.com،محمد سالم ، تقرير حول كوسوفو،بتاريخ2001/2/22.

3-www.bbcarabic.com، إذاعة لندن الإخبارية اليومية، بتاريخ 1982/7/12.

4- موقع تللسقف، جعفر عبد المهدي، البلقان ورائحة النفط البعيد، بتاريخ 2007/4/20.

5- www.Islamonline.net، محمد الارناؤوط، تقرير حول إقليم كوسوفو، بتاريخ 2005/3/27.

6- www.google.com، منصور العوضي، تقرير أنهار كوسوفو، بتاريخ 2003/05/02.

الملحق الأول

الخرائط

Ethnic composition of Kosovo (2005)
Albanians
Serbs
Turks
Bosniaks
Gorani
Roma
others
Percentage of minority populations
30 - 49 %
15 - 29 %
5 - 14 %
0 - 4 %

الشكل رقم (2): يوضح أهم الأنهار بإقليم كوسوفو.

الشكل رقم (3) يوضح التركيبة العرقية لسكان إقليم كوسوفو.

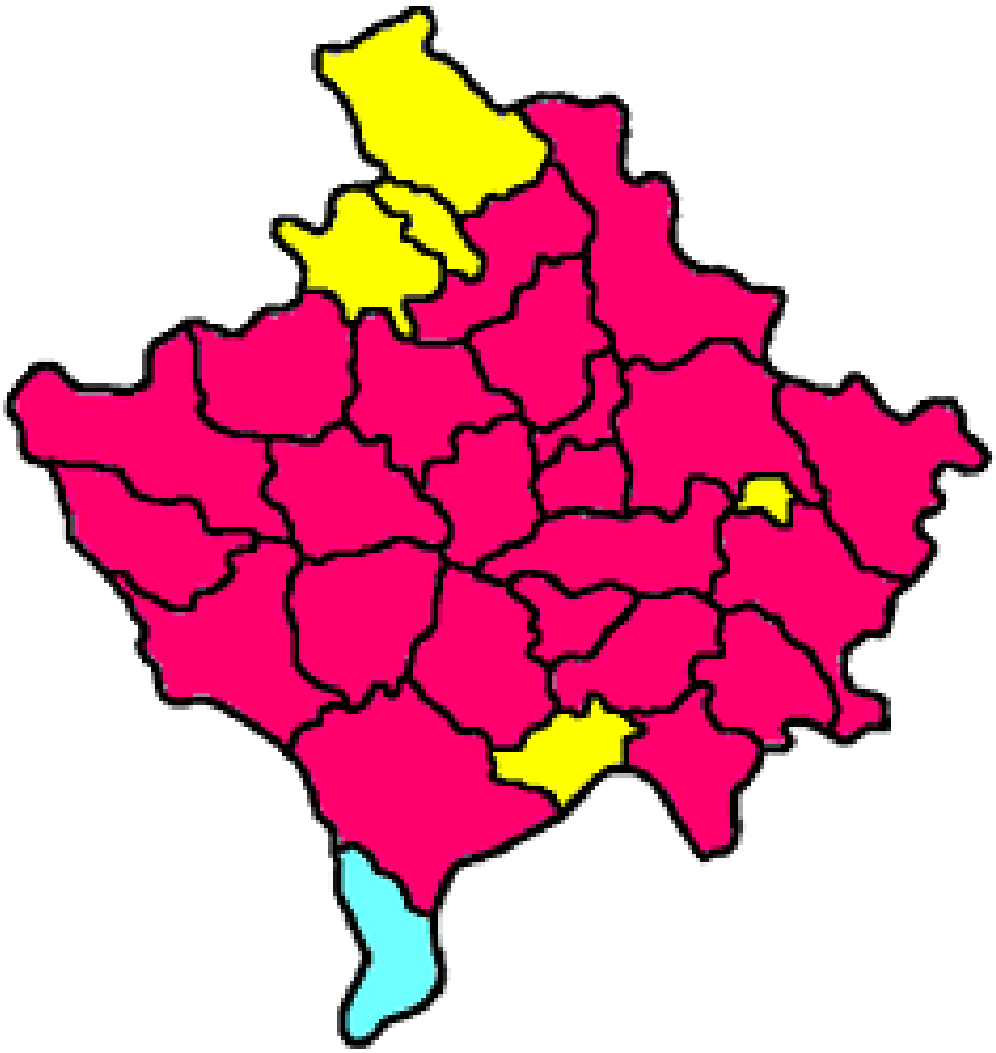

الشكل رقم (4): يوضح خريطة إقليم كوسوفو وميتوخيا.

الملحق الثاني

القرارات

الملحق (2)

القرارات

القرار رقم (1): قرار مجلس الأمن المرقم 1244.

نص القرار:

الأمم المتحدة S

Distr.
GENERAL

S/RES/1244 (1999)
10 June 1999

مجلس الأمن

إن مجلس الأمن:

إذ يضع في اعتباره مقاصد الأمم المتحدة ومبادئه، ومسؤولية الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وإذ يشير إلى قراراته 1160 (1998) المؤرخ 31 آذار – مارس 1998، و 1199 (1998) المؤرخ 23 أيلول – سبتمبر 1998، 1203 (1998) المؤرخ 24 تشرين الأول – أكتوبر 1998 ، 1229 (1999) المؤرخ 14 أيار – مايو 1999 .

وإذ يأسف لعدم الامتثال التام لمتطلبات تلك القرارات، وتصميماً منه علي إيجاد حل للحالة الإنسانية الخطيرة في كوسوفو بجمهورية يوغسلافيا الاتحادية، وعلي تهيئة سبل عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم عودة أمنه حرة.

وإذ يدين جميع أعمال العنف المرتكبة بحق سكان كوسوفو فضلا عن جميع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها أي طرف.

وإذ يشير إلى البيان الذي أصدره الأمين العام في 9 نيسان – أبريل 1999، معربا فيه عن القلق إزاء المأساة الإنسانية التي تجرى أحداثها في كوسوفو.

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة الآمنة إلى ديارهم، وإذ يشير إلى اختصاص المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والي ولايتها.

وإذ يرحب بالمبادئ العامة المتعلقة بإيجاد حل سياسي لازمة كوسوفو المعتمدة في 6 أيار – مايو 1999، وإذ يرحب أيضا بقبول جمهورية يوغسلافيا الاتحادية للمبادئ المحددة في البنود من 1 إلى 9 من الورقة المقدمة في بلغراد في حزيران – يونيه 1999 وبموافقة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية علي تلك الورقة.

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية والدول الأخرى في المنطقة وبسلامتها الإقليمية، علي النحو المبين في وثيقة هلسنكي الختامية والمرفق 2.

وإذ يؤكد من جديد ما ورد في قرارات سابقة من دعوة إلى منح كوسوفو استقلالاً ذاتياً كبير القدر ودرجة معقولة من الإدارة الذاتية. وإذ يقرر أن الحالة في المنطقة لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وتصميماً منه علي ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين واضطلاع جميع الأطراف المعنية بمسؤولياتها المحددة بموجب هذا القرار، إذ يتصرف، توصلا لهذه الأغراض، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1- يقرر أن يقوم الحل السياسي لازمة كوسوفو علي المبادئ العامة الواردة في المرفق 1 وعلي النحو المبين بمزيد من التفصيل في المبادئ والعناصر الأخرى اللازمة بالمرفق 2.

2- يرحب بقبول جمهورية يوغسلافيا الاتحادية للمبادئ والعناصر الأخرى اللازمة المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه، ويطالب بأن تتعاون جمهورية يوغسلافيا الاتحادية تعاوناً تاماً لتنفيذها علي وجه السرعة.

3- يطالب علي وجه الخصوص بأن تنهي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية العنف والقمع في كوسوفو فوراً وبصورة يمكن التحقق منها، وأن تبدأ عمليات انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو وتنجزها علي مراحل وبصورة يمكن التحقق منها، وبذلك وفقا لجدول زمني سريع يتم بالتزامن معه نشر الوجود الأمني الدولي في كوسوفو.

4- يؤكد انه سيسمح بعد الانسحاب لعدد متفق عليه من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة اليوغسلافيين والصرب بالعودة لأداء المهام المتمشية مع المرفق 2.

5- يقرر نشر وجود مدني ووجود أمنى دوليين في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتوافر لهما ما هو مناسب من المعدات والأفراد حسب الاقتضاء ويرحب بموافقة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية علي هذين الوجودين.

6- يطلب إلى الأمين العام أن يعين بالتشاور مع مجلس الأمن ممثلا خاصا لمراقبة تحقيق الوجود المدني الدولي، ويطلب كذلك إلى الآمين العام إن يوعز إلى ممثلة الخاص بان ينسق مع الوجود الأمني الدولي تنسيقاً محكماً لضمان عمل الوجودين كلاهما علي تحقيق نفس الأهداف وبحيث يدعم كل منهما الأخر.

7- يأذن للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية ذات الصلة بإقامة الوجود الأمني الدولي في كوسوفو علي النحو المبين في البند 4 من المرفق 2 بحيث يزود بجميع الوسائل اللازمة لأداء مسؤولياته بموجب الفقرة 9 أدناه.

8- يؤكد الحاجة إلى القيام مبكراً وعلي وجه السرعة بنشر وجود مدني أمني دوليين فعالين في كوسوفو، ويطالب بأن تتعاون الأطراف علي نشرهما تعاوناً تاماً.

9- يقرر أن تشمل مسؤوليات الوجود الأمني الدولي، الذي سينشر في كوسوفو وسيعمل فيها ما يلي:

أ- الحيلولة دون تجدد الأعمال العدائية، والحفاظ علي وقف إطلاق النار وإنفاذه عند اللزوم وكفالة انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة شبه العسكرية التابعة للجمهورية الاتحادية وجمهورية صربيا من كوسوفو ومنع عودتها إليها، ولا علي النحو المنصوص عليه في البند 6 من المرفق 2.

ب- تجريد جيش تحرير كوسوفو وغيره من الجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة من السلاح حسبما تقتضي الفقرة 15 أدناه.

ج-تهيئة بيئة آمنة في إطارها يمكن للاجئين والمشردين أن يعودوا إلى ديارهم بأمان وللوجود المدني الدولي أن يعملوا وان تقام إدارة انتقالية، وان تسلم المعونة الإنسانية.

د- كفالة السلامة والنظام العامين ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي من تولي مسؤولية هذه المهمة.

هـ- الإشراف على أزاله الألغام ريثما يتمكن الوجود المدني الدولي، حسب الاقتضاء، من تسليم مسؤولية هده المهمة؛

و-تقدم الدعم، حسب الاقتضاء، والتنسيق مع أعمال الوجود المدني الدولي تنسيقا محكماً.

ز-أداء واجبات مراقبة الحدود حسب اللزوم.

ح-كفالة الحماية وحرية التنقل لنفسه وللوجود المدني الدولي وللمنضمات الدولية الأخرى.

10-يأذن للأمين العام بأن ينشئ، بمساعدة المنضمات الدولية المختصة، وجودا مدنيا دوليا في كوسوفو بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يحظى باستقلال ذاتي كبير القدر في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتوفير إدارة انتقالية بينما تنشئ مؤسسات حكم ذاتي

ديمقراطية مؤقتة وتشرف على تطورها لتأمين الظروف الحياة سليمة طبيعية لجميع سكان كوسوفو.

11- يقرر أن تشمل المسؤوليات الرئيسية للوجود المدني الدولي ما يلي :

أ- تعزيز إقامة دعائم استقلال ذاتي كبير القدر وحكم ذاتي في كوسوفو، وذلك رهنا بالتوصل آلي تسوية نهائية مع المراعاة التامة للمرفق 2 ولاتفاقات رامبويية (s/1999/648).

ب- أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية حيثما لزمت وطالما كانت كذلك.

ج- تنظيم المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الاستقلالي ريثما يتوصل إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء انتخابات، والإشراف علي تطور تلك المؤسسات الانتقالية.

د- القيام بنقل مسؤولياتها الإدارية فور إنشاء هده المؤسسات، مع القيان بمراقبة ودعم ترسيخ المؤسسات الانتقالية المحلية وأنشطة بناء السلام الأخرى في كوسوفو.

هـ- تيسير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع اخذ اتفاقات رامبوبية في الحسبان.

و- الإشراف في مرحلة نهائية، علي نقل السلطة من مؤسسات كوسوفو الانتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية.

ز- دعم إعادة بناء الهيكل الأساسي الرئيسي وغير ذلك من صور إعادة البناء الاقتصادي.

ح- دعم المعونة الإنسانية والمعونة الغوثية المقدمة في حالات الكوارث، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية.

ط- حفظ القانون والنظام المدنيين بما فيه إنشاء قوات شرطة محلية، وفي الأثناء يتحقق ذلك بنشر أفراد شرطة دوليين للخدمة في كوسوفو.

ي- حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ك- ضمان عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كوسوفو عودة آمنة لا تعترضها معوقات.

12- يؤكد الحاجة إلى عمليات إغاثة إنسانية منسقة، والي سماح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصول منظمات المعونة الإنسانية دون عوائق إلى كوسوفو والي تعاونها مع هذه المنظمات لكفالة تسليم المعونة الدولية بسرعة وفعالية:

13- يشجع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية علي الإسهام في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في عودة اللاجئين والمشردين عودة أمنه، ويؤكد في هذا السياق علي أهمية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين، لا سيما من اجل تحقيق الأغراض الواردة في الفقرة 11 (ز) أعلاه، في أقرب وقت ممكن.

14- يطالب بأن تتعاون جميع الأطراف المعنية بما فيها الوجود الأمني الدولي تعاونا تاما مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة.

15- يطالب بأن يضع جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى حدا علي الفور لجميع الأعمال الهجومية وبأن يمتثلوا لمتطلبات التجريد من السلاح حسبما يحددها رئيس الوجود الأمني الدولي بالتشاور مع الممثل الخاص للأمين العام.

16- يقرر ألا تسرى أشكال الحظر المفروضة بموجب الفقرة 8 من القرار 1160 (1998) علي ما يخصص لاستعمال الوجودين الأمني والمدني الدوليين من أسلحة وما يتصل بها من عتاد.

17- يرحب بالأعمال الجارية في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى لوضع نهج شامل يتبع لتحقيق التنمية والتثبيت الاقتصاديين للمنطقة المتأثرة بأزمة كوسوفو، بما في ذلك تنفيذ ميثاق استقرار لجنوب شرق أوروبا بإشتراك دولي واسع النطاق بهدف زيادة تعزيز الديمقراطية، والازدهار الاقتصادي والاستقرار، والتعاون الإقليمي.

18- يطالب بأن تتعاون جميع الدول في المنظمة تعاونا تاما لتنفيذ جميع جانب هذا القرار.

19- يقرر إنشاء الوجودين المدني والأمني الدوليين لفترة مبدئية قوامها 12 شهراً، علي أن يستمرا بعد ذلك ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك.

20- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس علي فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ هذا القرار بما فيها تقارير من قيادتي الوجودين المدني والأمني الدوليين، علي أن تقدم التقارير الأولى في غضون 30 يوماً من اتخاذ هذا القرار.

21- يقرر أن تبقي هذه المسِالة قيد نظره الفعلي.

22- **المرفق 1:**

بيان أدلي به رئيس اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثماني لدى اختتام الاجتماع المعقود في مركز بطرسبرغ في 6 أيار/مايو 1999.

اعتمد وزراء خارجية الثماني المبادئ العامة التالية من ست نقاط بشأن الحل السياسي لازمة كوسوفو:

1- وقف العنف والقمع في كوسوفو فورا وبصورة يمكن التحقق منها.

2- انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو.

3- نشر وجود مدني ووجود أمنى دوليين فعالين في كوسوفو تقرهما وتعتمدهما الأمم المتحدة ويكونان قادرين علي كفالة تحقيق الأهداف المشتركة.

4- إنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو يقررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكفالة الظروف التي تهيئ لجميع سكان كوسوفو حياة آمنة وطبيعية.

5- العودة الآمنة والحرة لجميع اللاجئين والمشردين وكفالة سبل وصول منظمات المعونة الإنسانية إلى كوسوفو بدون عوائق.

6- إقامة عملية سياسية من أجل وضع اتفاق إطاري سياسي مؤقت يمنح كوسوفو درجة كبيرة من الحكم الذاتي ويراعي مراعاة تامة اتفاقيات

رامبوييه ومبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبلدان الأخرى في المنظمة ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو.

7- اتباع نهج شامل يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في منظمة الأزمة.

المرفق 2 :

للمضي نحو حل لأزمة كوسوفو ينبغي التوصل إلى اتفاق علي المبادئ التالية :

1- إنهاء العنف والقمع في كوسوفو بشكل يمكن التحقق منه.
2- انسحاب جميع القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية من كوسوفو علي نحو يمكن التحقق منه ووفقاً لجدول زمني سريع.
3- نشر وجود مدني ووجود أمني فعالين في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة يعملان حسبما يتقرر بموجب الفصل السابع من الميثاق، ويكونان قادرين علي ضمان تحقيق الأهداف المشتركة.
4- لابد من نشر الوجود الأمني الدولي الذي سيشارك فيه منظمة حلف شمال الأطلسي مشاركة ضخمة، تحت قيادة وسيطرة موحدين وتخويله تهيئة بيئية آمنة لجميع سكان كوسوفو وتيسير العودة الآمنة لجميع المشردين واللاجئين إلى ديارهم.
5- إنشاء إدارة مؤقتة لكوسوفو كجزء من الوجود المدني الدولي، يمكن في ظلها لشعب كوسوفو أن يتمتع داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقدر كبير من الاستقلال الذاتي يقرره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتوفر الإدارة المؤقتة إدارة انتقالية بينما تنشئ وتشرف علي إقامة مؤسسات حكم ذاتي ديمقراطي مؤقتة لكفالة الظروف التي تهيئ لجميع سكان كوسوفو حياة سليمة وطبيعية.
6- وبعد الانسحاب، سيسمح لعدد متفق عليه من الأفراد اليوغسلافيين والصرب بالعودة للقيام بالوظائف التالية:
   - الاتصال بالبعثة المدنية الدولية والوجود الأمني الدولي.
   - وضع علامات علي حقول الألغام وتطهيرها.
   - الاحتفاظ بوجود في مواقع مثوى الأجداد الصرب.
   - الاحتفاظ بوجود عند المعابر الرئيسية علي الحدود.

7- عودة جميع اللاجئين والمشردين في أمان وحرية بإشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإتاحة سبل وصول منظمات المعونة الإنسانية إلى كوسوفو دون معوقات.

8- بدء عملية سياسية تستهدف وضع اتفاق إطاري سياسي مؤقت ينص علي قدر كبير من الحكم الذاتي لكوسوفو مع المراعاة التامة لاتفاقيات رامبوييه ومبدأي سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبلدان الأخرى في المنطقة وسلامتها الإقليمية وتجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح، ولا ينبغي للمفاوضات بين الطرفين بشأن التوصل إلى تسوية أن تؤخر أو تعطل إقامة مؤسسات حك ذاتي ديمقراطي.

9- وضع نهج شامل يتبع لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في منطقة الأزمة، وهذا سيشمل تنفيذ ميثاق استقرار لجنوب شرق أوروبا مع اشتراك دولي موسع من اجل زيادة تعزيز الديمقراطية والرخاء الاقتصادي والاستقرار والتعاون الإقليمي.

10- وسيقتضي وقف الأنشطة العسكرية قبول المبادئ الواردة أعلاه بالإضافة إلى الموافقة علي عناصر لازمة أخرى، معينة من قبل، ترد بالتحديد في الحاشية أدناه. ثم يتعين إبرام اتفاق تقني عسكري علي وجه السرعة يتضمن في جملة أمور تحديد طرائق إضافية تشمل أدوار ومهام الأفراد اليوغوسلافيين – الصرب في كوسوفو.

الانسحاب:

- وضع إجراءات للانسحاب بما في ذلك وضع جدول مفصل للانسحاب علي مراحل وتحديد منطقة عازلة في صربيا تنسحب القوات إلى ما وراءها:

الأفراد العائدون:

- المعدات المرتبطة بالأفراد العائدين.
- الصلاحيات المتعلقة بمسؤوليات مهمتهم.
- جدول زمني لعودتهم.

- رسم حدود المناطق الجغرافية لعملهم.
- القواعد التي تنظم صلتهم بالوجود الأمني الدولي والبعثة المدنية الدولية.

الحواشي

(1) عناصر لازمة أخرى:

- جدول زمني سريع ومحدد بدقة لعمليات الانسحاب أي سبعة أيام لإكمال الانسحاب وسحب أسلحة الدفاع الجوي في غضون 48 ساعة إلى خارج منطقة أمان متبادل تمتد 25 كيلومتراً.
- ستكون عودة الأفراد لأداء المهام الأربع المحددة أعلاه تحت إشراف الوجود الأمني الدولي وستكون في حدود عدد صغير متفق عليه (بالمئات وليس بالآلاف).
- سيجرى وقف النشاط العسكري بعد بدء عمليات الانسحاب التي يمكن التحقق منها.
- لا تؤدى مناقشة الاتفاق العسكري وإنجازه إلى إطالة الوقت المقرر من قبل لإتمام عمليات الانسحاب.

الأمم المتحدة: مجلس الأمن – الوثيقة S /Res/1244/1999 في1999/06/10.

- - - - - - - - -

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966
تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49

الديباجة

إن الدول الأطراف في هذا العهد، إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه، وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحرارا، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ تضع في اعتبارها ما على الدول، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، من الالتزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته، وإذ تدرك أن على الفرد، الذي تترتب عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين وإزاء الجماعة التي ينتمي إليها، مسئولية السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد، قد اتفقت على المواد التالية:

الجزء الأول

المادة 1

1. لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهى بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2. لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

3. على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني

المادة 2

1. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

2. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلا إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد، بأن تتخذ،

طبقا لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، ما يكون ضروريا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

3. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:

(أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية،

(ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمى إمكانيات التظلم القضائي،

(ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين.

المادة 3

تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

المادة 4

1. في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

2. لا يجيز هذا النص أي مخالفة لأحكام المواد 6 و 7 و 8 (الفقرتين 1 و 2) و 11 و 15 و 16 و 18.

3. على أية دولة طرف في هذا العهد استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فورا، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تتقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك. وعليها، في التاريخ الذي تنهى فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته.

المادة 5

1. ليس في هذا العهد أي حكم يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على حق لأي دولة أو جماعة أو شخص بمباشرة أي نشاط أو القيام بأي عمل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد أو إلى فرض قيود عليها أوسع من تلك المنصوص عليها فيه.

2. لا يقبل فرض أي قيد أو أي تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف أو النافذة في أي بلد تطبيقا لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بذريعة كون هذا العهد لا يعترف بها أو كون اعترف بها في أضيق مدى.

الجزء الثالث

المادة 6

1. الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا.

2. لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وغير المخالف

لأحكام هذا العهد ولاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة.
3. حين يكون الحرمان من الحياة جريمة من جرائم الإبادة الجماعية، يكون من المفهوم بداهة أنه ليس في هذه المادة أي نص يجيز لأية دولة طرف في هذا العهد أن تعفى نفسها على أية صورة من أي التزام يكون مترتبا عليها بمقتضى أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

4. لأي شخص حكم عليه بالإعدام حق التماس العفو الخاص أو إبدال العقوبة. ويجوز منح العفو العام أو العفو الخاص أو إبدال عقوبة الإعدام في جميع الحالات.
5. لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر، ولا تنفيذ هذه العقوبة بالحوامل.

6. ليس في هذه المادة أي حكم يجوز التذرع به لتأخير أو منع إلغاء عقوبة الإعدام من قبل أية دولة طرف في هذا العهد.

المادة 7

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر.

المادة 8

1. لا يجوز استرقاق أحد، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.
2. لا يجوز إخضاع أحد للعبودية.

3. (أ) لا يجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي.

(ب) لا يجوز تأويل الفقرة 3 (أ) على نحو يجعلها، في البلدان التي تجيز المعاقبة على بعض الجرائم بالسجن مع الأشغال الشاقة، تمنع تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها من قبل محكمة مختصة.

(ج) لأغراض هذه الفقرة، لا يشمل تعبير "السخرة أو العمل الإلزامي.

"1" الأعمال والخدمات غير المقصودة بالفقرة الفرعية (ب) والتي تفرض عادة على الشخص المعتقل نتيجة قرار قضائي أو قانوني أو الذي صدر بحقه مثل هذا القرار ثم أفرج عنه بصورة مشروطة.

"2" أية خدمة ذات طابع عسكري، وكذلك، في البلدان التي تعترف بحق الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية، أية خدمة قومية يفرضها القانون على المستنكفين ضميريا.

"3" أية خدمة تفرض في حالات الطوارئ أو النكبات التي تهدد حياة الجماعة أو رفاهها.

"4" أية أعمال أو خدمات تشكل جزءا من الالتزامات المدنية العادية.

المادة 9

1. لكل فرد حق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.

2. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

3. يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.

4. لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

5. لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

المادة 10

1. يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني.

2. (أ) يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين، إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة على حدة تتفق مع كونهم أشخاصا غير مدانين، (ب) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين. ويحالون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

3. يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي. ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني.

المادة 11

لا يجوز سجن أي إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدي.

المادة 12

1. لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

2. لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

3. لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.

4. لا يجوز حرمان أحد، تعسفا، من حق الدخول إلى بلده.

المادة 13

لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في هذا العهد إلا تنفيذا لقرار اتخذ وفقا للقانون، وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعينهم خصيصا لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم.

المادة 14

1. الناس جميعا سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون. ويجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو لمقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف الدعوى، أو في أدنى الحدود التي تراها المحكمة ضرورية حين يكون من شأن العلنية في بعض الظروف الاستثنائية أن تخل بمصلحة العدالة، إلا أن أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتناول خلافات بين زوجين أو تتعلق بالوصاية على أطفال.

2. من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئا إلى أن يثبت عليه الجرم قانونا.

3. لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية:

(أ) أن يتم إعلامه سريعا وبالتفصيل، وفى لغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها.

(ب) أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه.

(ج) أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له.

(د) أن يحاكم حضورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه، وأن تزوده

المحكمة حكما، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحام يدافع عنه، دون تحميله أجرا على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر.

(هـ) أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام.

(د) أن يزود مجانا بترجمان إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة.

(ز) ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب.

4. في حالة الأحداث، يراعى جعل الإجراءات مناسبة لسنهم ومواتية لضرورة العمل على إعادة تأهيلهم.

5. لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء، وفقا للقانون، إلى محكمة أعلى كي تعيد النظر في قرار إدانته وفى العقاب الذي حكم به عليه.

6. حين يكون قد صدر على شخص ما حكم نهائي يدينه بجريمة، ثم ابطل هذا الحكم أو صدر عفو خاص عنه على أساس واقعة جديدة أو واقعة حديثة الاكتشاف تحمل الدليل القاطع على وقوع خطأ قضائي، يتوجب تعويض الشخص الذي أنزل به العقاب نتيجة تلك الإدانة، وفقا للقانون، ما لم يثبت أنه يتحمل، كليا أو جزئيا، المسئولية عن عدم إفشاء الواقعة المجهولة في الوقت المناسب.

7. لا يجوز تعريض أحد مجددا للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي وفقا للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد.

المادة 15

1. لا يدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي. كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة. وإذا حدث، بعد ارتكاب الجريمة أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف.

2. ليس في هذه المادة من شيء يخل بمحاكمة ومعاقبة أي شخص على أي فعل أو امتناع عن فعل كان حين ارتكابه يشكل جرما وفقا لمبادئ القانون العامة التي تعترف بها جماعة الأمم.

المادة 16

لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.

المادة 17

1. لا يحوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.

2. من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

المادة 18

1. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو

معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

2. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

3. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.
4. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعتهم الخاصة.

المادة 19

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المادة 20

1. تحظر بالقانون أية دعاية للحرب.

2. تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

المادة 21

يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة 22

1. لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

2. لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

3. ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ

تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

المادة 23

1. الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

2. يكون للرجل والمرأة، ابتداء من بلوغ سن الزواج، حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة.

3. لا ينعقد أي زواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملا لا إكراه فيه.
4. تتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوى حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. وفى حالة الانحلال يتوجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد في حالة وجودهم.

المادة 24

1. يكون لكل ولد، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب، حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصرا.

2. يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته ويعطى اسما يعرف به.

3. لكل طفل حق في اكتساب جنسية.

المادة 25

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:
(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

(ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

المادة 26

الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

المادة 27

لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم.

الجزء الرابع

المادة 28

1. تنشأ لجنة تسمى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (يشار إليها في ما يلي من هذا العهد باسم "اللجنة"). وتتألف هذه اللجنة من ثمانية عشر عضوا وتتولى الوظائف المنصوص عليها في ما يلي.

2. تؤلف اللجنة من مواطنين في الدول الأطراف في هذا العهد، من ذوى المناقب الخلقية الرفيعة المشهود لهم بالاختصاص في ميدان حقوق الإنسان، مع مراعاة أن من المفيد أن يشرك فيها بعض الأشخاص ذوى الخبرة القانونية.

3. يتم تعيين أعضاء اللجنة بالانتخاب، وهم يعملون فيها بصفتهم الشخصية.

المادة 29

1. يتم انتخاب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص تتوفر لهم المؤهلات المنصوص عليها في المادة 28، تكون قد رشحتهم لهذا الغرض الدول الأطراف في هذا العهد.

2. لكل دولة طرف في هذا العهد أن ترشح، من بين مواطنيها حصرا، شخصين على الأكثر.

3. يحوز ترشيح الشخص ذاته أكثر من مرة.

المادة 30

1. يجرى الانتخاب الأول في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من بدء نفاذ هذا العهد.
2. قبل أربعة أشهر على الأقل من موعد أي انتخاب لعضوية اللجنة، في غير حالة الانتخاب لملء مقعد يعلن شغوره وفقا للمادة 34، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة

إلى الدول الأطراف في هذا العهد رسالة خطية يدعوها فيها إلى تقديم أسماء مرشحيها لعضوية اللجنة في غضون ثلاثة أشهر.

3. يضع الأمين العام للأمم المتحدة قائمة أسماء جميع المرشحين على هذا النحو، بالترتيب الألفبائي ومع ذكر الدولة الطرف التي رشحت كلا منهم، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا العهد قبل شهر على الأقل من موعد كل انتخاب.
4. ينتخب أعضاء اللجنة في اجتماع تعقده الدول الأطراف في هذا العهد، بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، في مقر الأمم المتحدة. وفى هذا الاجتماع، الذي يكتمل النصاب فيه بحضور ممثلي ثلثي الدول الأطراف في هذا العهد، يفوز في الانتخاب لعضوية اللجنة أولئك المرشحون الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين والمقترعين.

المادة 31

1. لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من واحد من مواطني أية دولة.

2. يراعى، في الانتخاب لعضوية اللجنة، عدالة التوزيع الجغرافي وتمثيل مختلف الحضارات والنظم القانونية الرئيسية.

المادة 32

1. يكون انتخاب أعضاء اللجنة لولاية مدتها أربع سنوات. ويجوز أن يعاد انتخابهم إذا أعيد ترشيحهم. إلا أن ولاية تسعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي بانتهاء سنتين، ويتم تحديد هؤلاء الأعضاء التسعة فورا انتهاء الانتخاب الأول، بأن يقوم رئيس الاجتماع المنصوص عليه في الفقرة 4 من المادة 30 باختيار أسمائهم بالقرعة.

2. تتم الانتخابات اللازمة عند انقضاء الولاية وفقا للمواد السالفة من هذا الجزء من هذا العهد.

المادة 33

1. إذا انقطع عضو في اللجنة، بإجماع رأى أعضائها الآخرين، عن الاضطلاع بوظائفه لأي سبب غير الغياب ذي الطابع المؤقت، يقوم رئيس اللجنة بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فيعلن الأمين العام حينئذ شغور مقعد ذلك العضو.
2. في حالة وفاة أو استقالة عضو في اللجنة، يقوم رئيس اللجنة فورا بإبلاغ ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فيعلن الأمين العام حينئذ شغور مقعد ذلك العضو ابتداء من تاريخ وفاته أو من تاريخ نفاذ استقالته.

المادة 34

1. إذا أعلن شغور مقعد ما طبقا للمادة 33، وكانت ولاية العضو الذي يجب استبداله لا تنقضي خلال الأشهر الستة التي تلي إعلان شغور مقعده، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ ذلك إلى الدول الأطراف في هذا العهد، التي يجوز لها، خلال مهلة شهرين، تقديم مرشحين وفقا للمادة 29 من أجل ملء المقعد الشاغر.
2. يضع الأمين العام للأمم المتحدة قائمة بأسماء جميع المرشحين على هذا النحو، بالترتيب الألفبائي، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا العهد. وإذ ذاك يجرى الانتخاب اللازم لملء المقعد الشاغر طبقا للأحكام الخاصة بذلك من هذا الجزء من هذا العهد.

3. كل عضو في اللجنة انتخب لملء مقعد أعلن شغوره طبقا للمادة 33 يتولى مهام العضوية فيها حتى انقضاء ما تبقى من مدة ولاية العضو الذي شغر مقعده في اللجنة بمقتضى أحكام تلك المادة.

المادة 35

يتقاضى أعضاء اللجنة، بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، مكافآت تقتطع من موارد الأمم المتحدة بالشروط التي تقررها الجمعية العامة، مع أخذ أهمية مسؤوليات اللجنة بعين الاعتبار.

المادة 36

يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين وتسهيلات لتمكين اللجنة من الاضطلاع الفعال بالوظائف المنوطة بها بمقتضى هذا العهد.

المادة 37

1. يتولى الأمين العام للأمم المتحدة دعوة اللجنة إلى عقد اجتماعها الأول في مقر الأمم المتحدة.

2. بعد اجتماعها الأول، تجتمع اللجنة في الأوقات التي ينص عليها نظامها الداخلي.

3. تعقد اللجنة اجتماعاتها عادة في مقر الأمم المتحدة أو في مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

المادة 38

يقوم كل عضو من أعضاء اللجنة، قبل توليه منصبه، بالتعهد رسميا، في جلسة علنية، بالقيام بمهامه بكل تجرد ونزاهة.

المادة 39

1. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لمدة سنتين. ويجوز أن يعاد انتخابهم.
2. تتولى اللجنة بنفسها وضع نظامها الداخلي، ولكن مع تضمينه الحكمين التاليين:

(أ) يكتمل النصاب بحضور اثني عشر عضوا.

(ب) تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين.

المادة 40

1. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بتقديم تقارير عن التدابير التي اتخذتها والتي تمثل إعمالا للحقوق المعترف بها فيه، وعن التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق، وذلك:

(أ) خلال سنة من بدء نفاذ هذا العهد إزاء الدول الأطراف المعنية،

(ب) ثم كلما طلبت اللجنة إليها ذلك.

2. تقدم جميع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يحيلها إلى اللجنة للنظر فيها. ويشار وجوبا في التقارير المقدمة إلى ما قد يقوم من عوامل ومصاعب تؤثر في تنفيذ أحكام هذا العهد.

3. للأمين العام للأمم المتحدة، بعد التشاور مع اللجنة، أن يحيل إلى الوكالات المتخصصة المعنية نسخا من أية أجزاء من تلك التقارير قد تدخل في ميدان اختصاصها.

4. تقوم اللجنة بدراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف في هذا العهد. وعليها أن توافي هذه الدول بما تضعه هي من تقارير و ملاحظات. وللجنة أيضا أن توافي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتلك الملاحظات مشفوعة بنسخ من التقارير التي تلقتها من الدول الأطراف في هذا العهد.

5. للدول الأطراف في هذا العهد أن تقدم إلى اللجنة تعليقات على أية ملاحظات تكون قد أبديت وفقا للفقرة 4 من هذه المادة.

المادة 41

1. لكل دولة طرف في هذا العهد أن تعلن في أي حين، بمقتضى أحكام هذه المادة، أنها تعترف باختصاص اللجنة في استلام ودراسة بلاغات تنطوي على ادعاء دولة طرف بأن دولة طرفا أخرى لا تفي بالالتزامات التي يرتبها عليها هذا العهد. ولا يجوز استلام ودراسة البلاغات المقدمة بموجب هذه المادة إلا إذا صدرت عن دولة طرف أصدرت إعلانا تعترف فيه، في ما يخصها، باختصاص اللجنة. ولا يجوز أن تستلم اللجنة أي بلاغ يهم دولة طرفا لم تصدر الإعلان المذكور. ويطبق الإجراء التالي على البلاغات التي يتم استلامها وفق لأحكام هذه المادة:

(أ) إذا رأت دولة طرف في هذا العهد إن دولة طرفا أخرى تتخلف عن تطبيق أحكام هذا العهد، كان لها أن تسترعى نظر هذه الدولة الطرف، في بلاغ خطى، إلى هذا التخلف. وعلى الدولة المستلمة أن تقوم، خلال ثلاثة أشهر من استلامها البلاغ، بإيداع الدولة المرسلة، خطيا، تفسيرا أو بيانا من أي نوع آخر يوضح المسألة وينبغي أن ينطوي، بقدر ما يكون ذلك ممكنا ومفيدا، على إشارة إلى القواعد الإجرائية وطرق التظلم المحلية التي استخدمت أو الجاري استخدامها أو التي لا تزال متاحة، (ب) فإذا لم تنته المسألة إلى تسوية ترضى كلتا الدولتين الطرفين المعنيتين خلال ستة أشهر من تاريخ تلقى الدولة المستلمة للبلاغ الأول، كان لكل منهما أن تحيل المسألة إلى اللجنة بإشعار توجهه إليها وإلى الدولة الأخرى،

(ج) لا يجوز أن تنظر اللجنة في المسألة المحالة إليها إلا بعد استنفاذ من أن جميع طرق التظلم المحلية المتاحة قد لجئ إليها استنفدت، طبقا لمبادئ القانون الدولي

المعترف بها عموما. ولا تنطبق هذه القاعدة في الحالات التي تستغرق فيها إجراءات التظلم مددا تتجاوز الحدود المعقولة.

(د) تعقد اللجنة جلسات سرية لدى بحثها الرسائل في إطار هذه المادة. (هـ) على اللجنة، مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ج)، أن تعرض مساعيها الحميدة على الدولتين الطرفين المعنيتين، بغية الوصول إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في هذا العهد.

(و) للجنة، في أية مسألة محالة إليها، أن تدعو الدولتين الطرفين المعنيتين المشار إليهما في الفقرة الفرعية (ب) إلى تزويدها بأية معلومات ذات شأن. (ز) للدولتين الطرفين المعنيتين المشار إليهما في الفقرة الفرعية (ب) حق إيفاد من يمثلها لدى اللجنة أثناء نظرها في المسألة، وحق تقديم الملاحظات شفويا أو خطيا. (ح) على اللجنة أن تقدم تقريرا في غضون اثني عشر شهرا من تاريخ تلقيها الإشعار المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (ب):

"1" فإذا تم التوصل إلى حل يتفق مع شروط الفقرة الفرعية (هـ)، قصرت اللجنة تقريرها على عرض موجز للوقائع وللحل الذي تم التوصل إليه.

"2" وإذا لم يتم التوصل إلى حل يتفق مع شروط الفقرة الفرعية (هـ)، قصرت اللجنة تقريرها على عرض موجز للوقائع، وضمت إلى التقرير المذكرات الخطية ومحضر البيانات الشفوية المقدمة من الدولتين الطرفين المعنيتين. ويجب، في كل مسألة، إبلاغ التقرير إلى الدولتين الطرفين المعنيتين. 2. يبدأ نفاذ أحكام هذه المادة متى قامت عشر من الدول الأطراف في هذا العهد بإصدار إعلانات في إطار الفقرة (1) من هذه المادة. وتقوم الدول الأطراف بإيداع هذه الإعلانات لدى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يرسل صورا منها إلى الدول

الأطراف الأخرى. وللدولة الطرف أن تسحب إعلانها في أي وقت بإخطار ترسله إلى الأمين العام. ولا يخل هذا السحب بالنظر في أية مسألة تكون موضوع بلاغ سبق إرساله في إطار هذه المادة، ولا يجوز استلام أي بلاغ جديد من أية دولة طرف بعد تلقى الأمين العام الإخطار بسحب الإعلان، ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت إعلانا جديدا.

المادة 42

1. (أ) إذا تعذر على اللجنة حل مسألة أحيلت إليها وفقا للمادة 41 حلا مرضيا للدولتين الطرفين المعنيتين جاز لها، بعد الحصول مسبقا على موافقة الدولتين الطرفين المعنيتين، تعيين هيئة توفيق خاصة (يشار إليها في ما يلي باسم "الهيئة") تضع مساعيها الحميدة تحت تصرف الدولتين الطرفين المعنيتين بغية التوصل إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام أحكام هذا العهد.

(ب) تتألف الهيئة من خمسة أشخاص تقبلهم الدولتان الطرفان المعنيتان. فإذا تعذر وصول الدولتين الطرفين المعنيتين خلال ثلاثة اشهر إلى اتفاق على تكوين الهيئة كلها أو بعضها، تنتخب اللجنة من بين أعضائها بالاقتراع السري وبأكثرية الثلثين، أعضاء الهيئة الذين لم يتفق عليهم.

2. يعمل أعضاء الهيئة بصفتهم الشخصية. ويجب ألا يكونوا من مواطني الدولتين الطرفين المعنيتين أو من مواطني أية دولة لا تكون طرفا في هذا العهد أو تكون طرفا فيه ولكنها لم تصدر الإعلان المنصوص عليه في المادة 41.

3. تنتخب الهيئة رئيسها وتضع النظام الداخلي الخاص بها.

4. تعقد اجتماعات الهيئة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. ولكن من الجائز عقدها في أي مكان مناسب آخر قد تعينه الهيئة بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع الدولتين الطرفين المعنيتين.

5. تقوم الأمانة المنصوص عليها في المادة 36 بتوفير خدماتها، أيضا، للهيئات المعينة بمقتضى هذه المادة.

6. توضع المعلومات التي تلقتها اللجنة وجمعتها تحت تصرف الهيئة، التي يجوز لها أن تطلب إلي الدولتين الطرفين المعنيتين تزويدها بأية معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع.

7. تقوم الهيئة، بعد استنفادها نظر المسألة من مختلف جوانبها، ولكن على أي حال خلال مهلة لا تتجاوز اثني عشر شهرا بعد عرض المسألة عليها، بتقديم تقرير إلى رئيس اللجنة لإنهائه إلى الدولتين الطرفين المعنيتين:

(أ) فإذا تعذر على الهيئة إنجاز النظر في المسألة خلال اثني عشر شهرا، قصرت تقريرها على إشارة موجزة إلى المرحلة التي بلغتها من هذا النظر.

(ب) وإذا تم التوصل إلى حل ودي للمسألة على أساس احترام حقوق الإنسان المعترف بها في هذا العهد، قصرت الهيئة تقريرها على عرض موجز للوقائع وللحل الذي تم التوصل إليه.

(ج) وإذا لم يتم التوصل إلى حل تتوفر له شروط الفقرة الفرعية (ب)، ضمنت الهيئة تقريرها النتائج التي وصلت إليها بشأن جميع المسائل الوقائعية المتصلة بالقضية المختلف عليها بين الدولتين الطرفين المعنيتين، وآراءها بشأن إمكانيات حل المسألة حلا وديا، وكذلك المذكرات الخطية ومحضر الملاحظات الشفوية المقدمة من الدولتين الطرفين المعنيتين.

(د) إذا قدمت الهيئة تقريرها في إطار الفقرة (ج) تقوم الدولتان الطرفان المعنيتان، في غضون ثلاثة أشهر من استلامهما هذا التقرير، بإبلاغ رئيس اللجنة هل تقبلان أم لا تقبلان مضامين تقرير الهيئة.

8. لا تخل أحكام هذه المادة بالمسؤوليات المنوطة باللجنة في المادة (41).

9. تتقاسم الدولتان الطرفان المعنيتان بالتساوي سداد جميع نفقات أعضاء اللجنة على أساس تقديرات يضعها الأمين العام للأمم المتحدة.

10. للأمين العام للأمم المتحدة سلطة القيام، عند اللزوم، بدفع نفقات أعضاء الهيئة قبل سداد الدولتين الطرفين المعنيتين لها وفقا للفقرة 9 من هذه المادة.

المادة 43

يكون لأعضاء اللجنة ولأعضاء هيئات التوفيق الخاصة الذين قد يعينون وفقا للمادة 42، حق التمتع بالتسهيلات والامتيازات والحصانات المقررة للخبراء المكلفين بمهمة للأمم المتحدة المنصوص عليها في الفروع التي تتناول ذلك من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

المادة 44

تنطبق الأحكام المتعلقة بتنفيذ هذا العهد دون إخلال بالإجراءات المقررة في ميدان حقوق الإنسان في أو بمقتضى الصكوك التأسيسية والاتفاقيات الخاصة بالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ولا تمنع الدول الأطراف في هذا العهد من اللجوء إلى إجراءات أخرى لتسوية نزاع ما طبقا للاتفاقات الدولية العمومية أو الخاصة النافذة فيما بينها.

المادة 45

تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا سنويا عن أعمالها.

الجزء الخامس

المادة 46

ليس في أحكام هذا العهد ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما في ميثاق الأمم المتحدة ودساتير الوكالات المتخصصة من أحكام تحدد المسئوليات الخاصة بكل من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بصدد المسائل التي يتناولها هذا العهد.

المادة 47

ليس في أي من أحكام هذا العهد ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما لجميع الشعوب من حق أصيل في التمتع والانتفاع الكاملين، بملء الحرية، بثرواتها ومواردها الطبيعية.

الجزء السادس

المادة 48

1. هذا العهد متاح لتوقيع أية دولة عضو في الأمم المتحدة أو عضو في أية وكالة من وكالاتها المتخصصة، وأية دولة طرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وأية دولة أخرى دعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تصبح طرفا في هذا العهد.

2. يخضع هذا العهد للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

3. يتاح الانضمام إلى هذا العهد لأية دولة من الدول المشار إليها في الفقرة 1 من هذه المادة.

4. يقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

5. يخطر الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول التي وقعت هذا العهد أو انضمت إليه بإيداع كل صك من صكوك التصديق أو الانضمام.

المادة 49

1. يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاث أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

2. أما الدول التي تصدق هذا العهد أو تنضم إليه بعد أن يكون قد تم إيداع صك التصديق أو الانضمام الخامس والثلاثين فيبدأ نفاذ هذا العهد إزاء كل منها بعد ثلاث أشهر من تاريخ إيداعها صك تصديقها أو صك انضمامها.

المادة 50

تنطبق أحكام هذا العهد، دون أي قيد أو استثناء على جميع الوحدات التي تتشكل منها الدول الاتحادية.

المادة 51

1. لأية دولة طرف في هذا العهد أن تقترح تعديلا عليه تودع نصه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى أثر ذلك يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأطراف في هذا العهد بأية تعديلات مقترحة، طالبا إليها إعلامه عما إذا كانت تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في تلك المقترحات والتصويت عليها. فإذا حبذ عقد المؤتمر

ثلث الدول الأطراف على الأقل عقده الأمين العام برعاية الأمم المتحدة. وأي تعديل تعتمده أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمقترعة في المؤتمر يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقراره.

2. يبدأ نفاذ التعديلات متى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبلتها أغلبية ثلثي الدول الأطراف في هذا العهد، وفقا للإجراءات الدستورية لدى كل منها.
3. متى بدأ نفاذ التعديلات تصبح ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا العهد وبأي تعديل سابق تكون قد قبلته.

المادة 52

بصرف النظر عن الإخطارات التي تتم بمقتضى الفقرة 5 من المادة 48، يخطر الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول المشار إليها في الفقرة 1 من المادة المذكورة بما يلي:

(أ) التوقيعات والتصديقات والإنضمامات المودعة طبقا للمادة 48.

(ب) تاريخ بدء نفاذ هذا العهد بمقتضى المادة 49، وتاريخ بدء نفاذ أية تعديلات تتم في إطار المادة 51.

المادة 53

1. يودع هذا العهد، الذي تتساوى في الحجية نصوصه بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية، في محفوظات الأمم المتحدة.

2. يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صور مصدقة من هذا العهد إلى جميع الدول المشار إليها في المادة 48.

---

* حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع,Part A.94.XIV-Vol.1 1، ص 28

الملحق الثالث

الوثائق

الملحق (3)

الوثائق

1-الأمم المتحدة: إدارة شئون الإعلام، المثلون والمبعوثون الخاصون للأمين العام، لسنة 2004.

2-الأمم المتحدة: قرار مجلس الأمن رقم 1244، الوثيقة(S/res/1244/1999).

3-الأمم المتحدة: مجلس الأمن، "بعثة مجلس الأمن لكوسوفو حول تنفيذ القرار (1244)"، الوثيقة S/2000/363).

4-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 56، (البند 10 من جدول الأعمال، 1999/12/15).

5-رسالة مؤرخة في 2000/7/27 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغسلافيا لدى الأمم المتحدة، في 2000/07/28، رقم 2000/744.

6-وثيقة الأمم المتحدة رقم A/56/352 في 2001/9/17.

7-وزارة الخارجية اليوغسلافية، نص عن مفاوضات رامبوييه، ترجمة: جعفر عبد المهدي، بتاريخ 1999/02/12.

المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة	أ
	الفصل الأول: الإطار النظري	1
1.1	المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.	2
1.2	المبحث الثاني: آليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.	37
1.3	المبحث الثالث: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة البلقان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية	58
	الفصل الثاني: الجذور التاريخية لمشكلة كوسوفو	74
2.1	المبحث الأول: كوسوفو من الناحية التاريخية.	75
2.2	المبحث الثاني: المزاعم التاريخية في عائدية كوسوفو بين الصرب والألبان.	107
	الفصل الثالث: السلوك السياسي الخارجي الأمريكي تجاه إقليم كوسوفو	124
3.1	المبحث الأول: المنظمات الانفصالية في إقليم كوسوفو.	125
3.2	المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية وإقليم كوسوفو من 1945 – 1989.	146
3.3	المبحث الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية وإقليم كوسوفو من 1989 – 1999.	161
3.4	المبحث الرابع: المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة.	189
3.5	المبحث الخامس: مستقبل إقليم كوسوفو في ضوء موازين القوى السائدة.	205
	الخاتمة.	222
	قائمة المراجع.	227

	الملحق الأول: الخرائط.	240
	الملحق الثاني: القرارات.	245
	الملحق الثالث: الوثائق.	285